تصـــور مقتـــرح للخصخصـــة فـــي التعليـــم العالـــي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول أخرى

إعـداد

د/ أمل عبد الرحمن سليم الحربي
جامعـــة الملـــك عبدالعزيـــز

د / صالح بن علي الزهراني

مستخلـــص الدراســـة

هدف هذا البحث إلى رصد واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الباحثانة المنهج الوصفي المسحي والمقارن، وقامت ببناء استبانة مكونة من ٥٧ فقرة وزعت على (١٠٠) عضو من الأكاديميين في جامعة الملك عبد العزيز وكلية CBA بجدة. وتوصل البحث إلى النتائج التالية: جاءت درجة الموافقة حول واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة "أوافق" لجميع أفراد العينة، أما حول الإيجابيات التي تدعو للتوسع في الخصخصة جاءت بدرجة "أوافق" من وجهه نظر الأكاديميين في جامعة الملك عبد العزيز وبدرجة"أوافق بشدة" لدى CBA. وحول السلبيات التي تعوق التوسع في الخصخصة من وجهه نظر جامعة الملك عبد العزيز بدرجة "أوافق" وبدرجة "محايد" لدى CBA. أما الإجراءات المقترح تطبيقها جاءت بدرجة "أوافق" لكلا" منهما .كما أظهرت النتائج وجود فرق ذا دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول الايجابيات تعزى "لنوع الجامعة" لصالحCBA ، وكذلك وجود فرق ذا دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول السلبيات تعزى"لنوع الجامعة" لصالح جامعة الملك عبد العزيز، بينما لا يوجد فرق ذا دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول الواقع والإجراءات المقترح تطبيقها تعزى "لنوع الجامعة"، كما تم وضع تصور مقترح للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

وفي ضوء نتائج البحث توصي الباحثانة بالتوسع في مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي تقدم أنماطًا جديدة، مع ضرورة تنمية التعاون بين التعليم العالي الحكومي والخاص، كما توصي الباحثانة بتطبيق التصور المقترح على مؤسسات التعليم العالي الخاصة في المملكة.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، تجارب عالمية، خصخصة التعليم العالي.

الفصل الأول

خطـــــــة الدراســـــة

أولاً: المقدمة:

المقدمـــــــة:

يواجه التعليم العالي في الوقت الحاضر، تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات التي يشهدها العالم المعاصر من ترسيخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة، وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي، ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عن ما تواجهه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من تحديات تتصل بالزيادات المخيفة في نسب بطالة الخريجين، والتوجه نحو الخصخصة وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي. (بوبطانة، ٢٠٠٠) لذلك حدثت تحولات كبيرة في جميع المجالات، وعلى كافة المستويات (المحلي والإقليمي والدولي)، ومن أبرز هذه المجالات الاهتمام بالتعليم العالي حيث يعد من أكثر المواضيع حيوية وإثارة على صعيد العلم والمعرفة وأن عملية الاستثمار فيه من أبرز أنواع الاستثمار في رأس المال البشري.

فمؤسسات التعليم العالي تعد من المرتكزات التي تقوم عليها الدول التي تسعى لتحقيق أداء متميز في مجالات المعرفة والفكر والبحث العلمي، وهذا يعني أن تطويرها من وقت لآخر ضروري لحل مشكلات المجتمع والإسهام في تنميته وتطويره ومواكبة المتغيرات المعاصرة. (غبان، ٢٠٠٢).

ومن المتفق عليه أن التعليم _ العالي تحديداً _ في معظم الدول العربية بات يعاني في العقدين الأخيرين من شدة الإقبال والانحدار في المضمون. (الرباعي، ٢٠١١م)

وفي سبيل الخروج من تلك المشكلة وعلى الأقل الحد من خطورتها وتفاقمها، قامت العديد من الدول بالتوجه نحو الخصخصة أو تبني القطاع الخاص للتعليم كنوع من العلاج لحل المشكلات التعليمية، حيث تعمل الخصخصة على توسيع فرص التعليم العالي لمقابلة شدة الطلب الاجتماعي عليه من جهة، ومقابلة الحاجة إلى التوسع في بعض أنواع التعليم العالي وتخصصاته التي فرضتها معطيات العصر من جهة ثانية. (الحمدان، المجبل، ٢٠٠٨م).

فالخصخصة في التعليم العالي كظاهرة وطريقة للتفكير لم تكن تطوراً جديداً في العالم العربي ففي حقيقة الأمر اعتمدت بعض الجامعات القديمة نسبياً في مصر مثل جامعة الأزهر اعتماداً كلياً على التبرعات والمنح والوقف الإسلامي لدى تأسيسها وينطبق ذلك على جامعة

القاهرة حينما تأسست عام ١٩٠٨م من قبل القطاع الخاص قبل تأميمها عام ١٩٢٥م، وفي لبنان فبالرغم من أن العديد من مؤسسات التعليم العالي كانت تدار من قبل مؤسسات أجنبية إلا أنها كانت قد تأسست في حوالي منتصف القرن التاسع عشر بمبادرات خاصة ويشمل ذلك الجامعة الأمريكية في بيروت وغيرها من الكليات التبشيرية الأخرى. (محمود، ٢٠٠١). وكذلك الأمر في المملكة العربية السعودية فجامعة الملك عبد العزيز تأسست في عام ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م بصفتها جامعة أهلية، هدفها نشر التعليم العالي في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية. بدأت الجامعة عامها الدراسي الأول في عام (١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م) بافتتاح برنامج الدراسة الإعدادية، وفي العام التالي مباشرة افتتحت أول كلية في الجامعة (كلية الاقتصاد والإدارة). بعد أن صدر قرار مجلس الوزراء الموقر في عام (١٣٩٤هـ) بضم الجامعة إلى الدولة، وتحولت بذلك من جامعة أهلية إلى حكومية.(وزارة التعليم العالي السعودي، ٢٠١٣).

يحظى التعليم في المملكة العربية السعودية على جميع مستوياته باهتمام بالغ، وقد تضمنت الخطة التاسعة للتنمية ضمن أهدافها الاهتمام بتوسيع قاعدة التعليم العالي من خلال مشاركة القطاع الخاص بافتتاح الكليات والجامعات الأهلية، حيث تضمن قرار مجلس الوزراء رقم ٣٣ الصادر عام ١٤١٨هـ الموافقة على تمكين القطاع الأهلي من إقامة مؤسسات تعليمية لا تهدف إلى الربح، وذلك على أسس إدارية وعلمية واقتصادية ومالية سليمة للمساهمة في تلبية احتياجات التنمية مكملة بذلك الدور الذي تقوم به الجامعات الحكومية (خطة التنمية التاسعة، ٢٠١٠، ص ص ٣٧٥-٣٧٧)

واتجهت المملكة العربية السعودية إلى الأخذ بخيار الخصخصة بجانب دول عربية أخرى (الأردن، مصر، السودان، المملكة المغربية، سلطنة عمان، الإمارات، العراق) فبطبيعة الحال المملكة العربية السعودية تواجه اليوم كغيرها من الدول العديد من تحديات العصر، لذلك زادت الحاجة إلى الإصلاح والتطوير التعليمي لرفع كفاءة العملية التعليمية لمواجهة تحديات عصر العولمة والمعلوماتية، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وذلك بالتعاون مع شريك من القطاع الخاص يحقق لها هذا المسعى. لذلك برزت أنماط أخرى من مؤسسات التعليم العالي لعل أهمها الجامعات والكليات والمعاهد الخاصة التي تسعى للتنافس بينها من أجل طرح واقع تعليمي جديد ونوعي عن طريق حل المشكلات القائمة في التعليم العالي الحكومي.

وقد أوصى مشروع آفاق الذي أطلقته وزارة التعليم العالي السعودي على ضوء تعاليم الدين الإسلامي، وبناء على تطلعات وتوجيهات ولاة الأمر، وأهداف سياسة التعليم العالي بالمملكة كخطة مستقبلية إستراتيجية بعيدة المدى . لفترة خمس وعشرين سنة . للتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية بضرورة تعزيز ودعم التعليم العالي الأهلي والاستفادة من الممارسات المثلى المستنبطة من التجارب والخبرات والمقارنات الدولية في استحداث جامعات تطبيقية وبحثية متخصصة في عدد من المناطق حيث يراعي فيها التوازن بين المفاهيم النظرية والتطبيقية، من أجل الارتقاء بالتعليم العالي بالمملكة إلى آفاق جديدة وجعله قادرا على المنافسة والريادة العالمية (برامج آفاق التنفيذية، ١٤٣٥هـ).

وكذلك أوصت الكثير من الدراسات والبحوث بالاستفادة من التجارب العالمية وضرورة تطبيق الخصخصة في هذا المجال.(الرباعي، ٢٠١١) ؛لذلك فإن هذا البحث يأتي لوضع تصور مقترح عن إمكانية خصخصة التعليم العالي وايجابياته وسلبياته والتحديات الأساسية التي تواجه خصخصة هذا النوع من التعليم.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

بناء على ما سبق ذكره من امتداد تيار الخصخصة في نظام التعليم العالي وماله من أثر في مواجهة المشكلات التعليمية إلا أنه مازال يتعرض للتساؤلات النقدية بين المهتمين بالشؤون التعليمية، وفي ضوء توجه وزارة التعليم العالي السعودي لتنفيذ مشروع (آفاق) الذي أطلقته الوزارة كخطة مستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية فقد كان تعزيز دور التعليم العالي الخاص أحد البرامج التنفيذية بحيث تحقق هذه البرامج الأهداف الإستراتيجية للمشروع وصولا إلى بناء مجتمع المعرفة الذي تصبو إليه المملكة العربية السعودية، مما أكد ضرورة توسيع دور القطاع الخاص باعتباره شريكا أساسيا في عملية التنمية، وبناء على خبرتي في الميدان التربوي لاحظت وجود أزمة في التعليم متجسدة في ظهور المشكلات الأكاديمية التي تحتاج لدعم فكرة الخصخصة كمدخل للإصلاح.

وللتحقق من ذلك أجرت الباحثان دراسة استطلاعية مع (٤) أساتذة أكاديميين في مجال الإدارة والاقتصاد في مؤسسات التعليم العالي، بهدف التأكد من آراء المختصين حول دور الخصخصة في حل المشكلات التعليمية وما يوجده هذا النظام من إيجابيات وسلبيات، أثبتت النتائج أنه على الرغم من طرح آلية الخصخصة من قبل الحكومة كخيار في هذه السنوات للنهوض بمستوى التعليم وضمان جودة المخرجات، ولكن مازالت الخصخصة في حقل التعليم والأوساط التربوية محل جدل تأييداً ومعارضةً، فالبعض يرى أن هناك العديد من الإيجابيات من

الخصخصة في التعليم فهي السبيل نحو الجودة والإبداع. من جهة أخرى يرى البعض أن هناك سلبيات تعوق تطبيق الخصخصة في التعليم في المملكة في الوقت الحالي. مما أكد ضرورة البحث في ذلك لتقديم ما يمكن أن يسهم في إثراء السياسة التعليمية السعودية في مجال الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي بما يضمن تحقيق وضع مستقبلي يتوافر فيه الجودة، والتمايز، والمنافسة على الريادة العالمية له.

ومن هنا تبلورت مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

- **ما التصور المقترح للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ؟**

ثالثاً: أسئلـــة الدراســـة:

سعت الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة ؟

٢- ما الايجابيات التي تدعو للتوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة ؟

٣- ما السلبيات التي تعوق التوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة ؟

٤- ما الإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة ؟

٥- هل توجد فروق من وجهة نظر الأكاديميين على مجالات مقياس الدراسة الأربع (واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة، الايجابيات التي تدعو للتوسع في خصخصة التعليم العالي، السلبيات التي تعوق التوسع في خصخصة التعليم العالي، ، الإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي) تعزى لنوع الجامعة ؟

رابعاً: أهـــداف الدراســـة:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

يهدف البحث إلى:

١. رصد واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
٢. الوقوف على الايجابيات الداعية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
٣. التعرف على السلبيات التي تواجه الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
٤. تحديد الإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
٥. التعرف على الفروق من وجهة نظر الأكاديميين حول واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي، الايجابيات التي تدعو للتوسع في خصخصة التعليم العالي، والسلبيات التي تعوق التوسع في خصخصة التعليم العالي، والإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي تعزى لنوع الجامعة.

خامساً: أهمية الدراسة: -

من المؤمل أن تفيد نتائج هذا البحث الفئات التالية:

١. المسؤولين في وزارة التعليم العالي بتوضيح الايجابيات من الخصخصة في التعليم العالي، والسلبيات التي قد تنتج بسبب تطبيقها مما يساعد على تلافيها.
٢. صانعي السياسات التعليمية ومتخذي القرار في وزارة التعليم العالي بتقديم مقترحات للتغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون تطبيق الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي ولتطبيقها بشكل علمي بناء على خبرات دول أخرى لها السبق في هذا المجال.
٣. المهتمين والباحثانين والمستثمرين في مجال القطاع الخاص بتقديم مقترحات لتطوير الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة.
٤. القيادات التربوية العليا في وزارة التعليم العالي بإمدادهم ببدائل لمصادر تمويل التعليم العالي وفقا للتوجهات العالمية المصحوبة بالتطور العلمي.
٥. القيادات الإدارية والأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي بالاستفادة من نتائجها في النهوض بالتعليم العالي الخاص.

سادساً: مصطلحات الدراسة :

١ من خلال ما تم عرضه في الإطار النظري تم اتخاذ التعريف الإجرائي التالي:

خصخصة التعليم العالي (إجرائياً) :

يقصد بمصطلح خصخصة التعليم العالي قيام القطاع الخاص بتمويل وإدارة وامتلاك مؤسسات للتعليم العالي يديرها أفراد أو شركات أو هيئات غير حكومية بحيث تشمل جميع أنماط المؤسسات (بحثية ومتخصصة وشاملة وتطبيقية وافتراضية وكليات مجتمع) وتخضع لوزارة التعليم العالي في تقييم نوع الخدمة وكيفية أدائها ولا يكون هدفها الأساسي التربح، وذلك من أجل إحداث نقلات نوعية.

سابعاً: حـــدود الدراســـة:

١) الحـــدود الموضوعيـــة:

اقتصر على دراسة للخصخصة في التعليم العالي من خلال (واقع الممارسات التطبيقية الحالية للخصخصة، إيجابيات وسلبيات الخصخصة، والإجراءات المقترح تطبيقها)

٢) الحـــدود المكانيـــة:

اقتصر على كلية إدارة واقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمالCBA بجدة.

٣) الحـــدود الزمانيـــة:

تم تطبيق هذه الدراسة الفصل الدراسي الأول ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

الفصـــــل الثانـــــي

الدراســـــــات السابقـــــــة

ـ دراسة الرباعي (٢٠١١) بعنوان"خصخصة التعليم الجامعي في الأردن: دراسة ميدانية".

هدفت إلى تقصي واقع التعليم العالي الخاص في الأردن، وتقديم صورة شاملة له من خلال الإحصائيات والبيانات والوثائق والأدبيات. وقد استخدم الباحثان لتحقيق أغراض الدراسة استبانة وزعت على أكاديميين وإداريين في جامعات أردنية خاصة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: من الايجابيات التي تحققها خصخصة التعليم العالي زيادة الطلب على التعليم الجامعي، التنوع في البرامج التعليمية، الانفتاح على الجامعات الأجنبية، ومن السلبيات ارتفاع التكاليف

الدراسية، التركيز على المظهر وإغفال المضمون، حرمان محدودي الدخل من التعليم الجامعي، وقد أوصت الدراسة بضرورة استمرار إشراف الدولة على التعليم العالي الخاص وتطبيق معايير الأداء الجامعي وضرورة ارتباط التخصصات الأكاديمية بسوق العمل.

ـ دراسة القحطاني (٢٠٠٨م) بعنوان "الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام، وكذلك الاستثمارات المستقبلية المناسبة للقطاع الخاص في التعليم العام، وتحديد مدى حاجة التعليم إلى مساهمة القطاع الخاص في أنشطته، وتحديد المعوقات التي تحد من توسع استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام، واقتراح الوسائل المحفزة للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم العام. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقام ببناء أداة الدراسة وهي عبارة عن استبيان وزع على(١٢٠٥) فرداً من أعضاء مجالس الغرف التجارية الصناعية في مناطق المملكة. وكانت أهم نتائج هذه الدراسة: ضعف واقع استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، مناسبة أنشطة التعليم العام للاستثمار من قبل القطاع الخاص بدرجة عالية، حاجة التعليم العام لاستثمار القطاع الخاص في بناء قاعدة قوية من القطاع الخاص التعليمي قادرة على إعداد طلاب متميزين، ومن معوقات استثمار القطاع الخاص في التعليم العام قلة الدراسات العلمية الدالة على الفرص الاستثمارية في التعليم العام، من وسائل تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في التعليم اشتراك المستثمرين ووزارة التربية والتعليم في تأسيس شركة تعليمية.

ـ الحمدان، المجبل (٢٠٠٨م) دراسة بعنوان " آراء بعض القيادات الجامعية نحو فاعلية إسهام القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بدولة الكويت "

هدفت إلى التعرف على ايجابيات التعليم الحالية التي يمكن أن تسهم مؤسسات القطاع الخاص في تلبيتها والى ابرز المشكلات الناتجة عن قيام القطاع الخاص بإنشاء مؤسسات للتعليم العالي الخالص واقتراح الحلول المناسب واستخدمت لتحقيق هذه الأغراض استبانه طبقت على عينة مؤلفة من جميع عمداء الكليات والعمداء المساعدين في جامعات الكويت وفي بعض الجامعات الخاصة ومن نتائج هذه الدراسة أن ابرز حاجات التعليم العالي التي يتوقع إن يلبيها إسهام القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي تلبية لحاجة التوسع في سياسة زيادة أعداد مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت فضلا عن الحاجة إلى زيادة التنافس بين مؤسسات التعليم العالي بما يسهم في رفع فعاليته أما أهم المشكلات فكانت فكرة التخوف من

تحول التعليم إلى تجارة بالتركيز على الجوانب الربحية وكذلك مشكلة تفاوت المستويات الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي الخاص أما ابرز الحلول للحد من المشكلات التي قد تنتج من تنامي إنشاء القطاع الخاص لمؤسسات التعليم العالي فهي أن لا تقل مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات القطاع الخالص عن مؤهلات نظرائهم في المؤسسات الحكومية والالتزام بتصديق الشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم الخاص من وزارة التعليم العالي ومعادلتها بتلك التي تمنحها مؤسسات التعليم الحكومي وقد أثبتت النتائج انه لا يوجد فروق دالة إحصائيًا بين متغيري القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالمشكلات والاحتياجات والحلول المتعلقة بالخصخصة في التعليم العالي.

ـ دراسة العتيبي (٢٠٠٤)"إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية، من خلال الوقوف على واقعه ومجالاته ومعوقاته من وجهة نظر مسئولي التعليم العام، ومسئولي القطاع الخاص في مدينة الرياض، إضافة إلى التعرف على آراء المسئولين في الجانبين حول المقترحات التي يمكن أن تزيد من إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام، مع وضع تصور مقترح لتحديد صيغ وآليات إجرائية لتفعيل إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج المسحي الوصفي للتعرف على آراء المسئولين من خلال استبانة وزعت على(٣٩٢) مسئولا من مسئولي التعليم العام ومسئولي القطاع الخاص، وكشفت الدراسة عن النتائج التالية: أن واقع إسهام القطاع الخاص في التعليم العام ضعيف في مجمله، أن هناك إمكانية عالية لإسهام القطاع الخاص في مجالات التعليم العام، وجود معوقات لتشجيع القطاع الخاص في المساهمة في التعليم، ، وكانت أهم مقترحات أفراد الدراسة لزيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام كالتالي: تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية في قطاع التعليم. ربط برامج التعليم باحتياجات القطاع الخاص. تشكيل لجان مشتركة بين القطاعين. تطوير الأنظمة والإجراءات المالية والإدارية في إدارات التعليم. إنشاء مجلس عال للتعليم العام يشترك فيه ممثلون عن القطاع الخاص. وفي ضوء ما أسفرت عنه النتائج قدمت الدراسة تصورا لزيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام.

ـ دراسة الهجهوج (٢٠٠٤) بعنوان "تكلفة التعليم في المملكة العربية السعودية ودور القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماحققته المملكة العربية السعودية من الإنفاق والاستثمار على قطاع التعليم والذي تمثل الإنفاق على العنصر البشري وذلك من خلال دراسة مقارنة لواقع تكلفة القطاع التعليمي، ومعرفة مساهمة وتعاون القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع الخدمات التعليمية للمراحل الدراسية دون الجامعي، وإبراز جوانب قوة وضعف تلك المساهمة. وقد استخدم الباحثان المنهج الاستنباطي التحليلي النظري للبيانات الرسمية محلياً وعالمياً وبعض المؤشرات الاقتصادية والتعليمية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تذبذب معدل نمو الإنفاق التعليمي في المملكة العربية السعودية حتى وصل إلى معدلات منخفضة جداً في بعض الأحيان، وزيادة أعداد الطلاب سنوياً بمعدلات مرتفعة جداً، و ضعف مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية في مراحل التعليم العام بالإضافة إلى وجود بعض المعوقات التنظيمية والإدارية والمالية التي أدت إلى عزوف الكثير من المستثمرين، وضعف الحوافز والدعم والتشجيع التي تقدمها الدولة للقطاع التعليمي الأهلي.

ـ دراسة المانع (٢٠٠٣) بعنوان"هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام".

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام، وقد عنيت هذه الدراسة حول البحث عن ثلاث تساؤلات وهي: ما الدوافع إلى خصخصة التعليم؟ وما الاحتياجات التعليمية التي يتوقع أن تلبيها الخصخصة؟ وما أبرز المشكلات التعليمية أو الاجتماعية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة على التعليم العام؟. وقد اتبعت الباحثانة في هذه الدراسة المنهج المسحي الوصفي، وقد تمثلت أداة الدراسة في الاستبانة والتي طبقت على عينة من جميع أعضاء هيئة التدريس في أقسام المناهج وعلم النفس والتربية والإدارة التربوية، في كلية التربية في جامعة الملك سعود والبالغ عددهم (١٢٨) عضواً، ومن جميع المشرفين التربويين والمشرفات في مكاتب الإشراف التربوي بأقسامها الأربعة شرق مدينة الرياض والبالغ عددهم (٣٢٠) مشرفاً ومشرفة، ومن (٦٠) إدارياً وإدارية يشغلون مناصب عليا في وزارة التربية والتعليم. وقد أظهرت نتائج الدراسة: أن الدوافع إلى خصخصة التعليم تمحورت حول أبعاد ثلاثة هي البعد الاقتصادي والبعد الأكاديمي والبعد التنظيمي. وأن الاحتياجات المطلوب أن تلبيها الخصخصة هي احتياجات مادية واحتياجات أكاديمية واحتياجات إدارية وتنظيمية. أما المشكلات المتوقع ظهورها فقد تمثلت في ثلاث مشكلات رئيسية هي: توقع ظهور التفاوت في المستويات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية، وتوقع تسرب

المعلمين المواطنين من مهنة التعليم، وتحول المهنة التعليمية إلى ميدان للتجارة إذ ينصرف الاهتمام إلى الربح على حساب الجودة.

ـ دراسة رحمة (٢٠٠٢) بعنوان" استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج العربي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على سمات وايجابيات وسلبيات ومجالات استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي، إضافة إلى التعرف على المجالات المفضلة حسب حاجة المجتمع، وحسب معدل ربحيتها للمستثمرين، وقد تكونت عينة الدراسة من مجموعة مختصين في قطاع التعليم العام والعالي، ومستثمرين في مشروعات تعليمية غير حكومية، بلغ عددهم ١٢٦ فرداً منهم ٣٦ من المملكة العربية السعودية، واستخدم الباحثان أسلوب المسح الوصفي للتعرف على اتجاهات أفراد الدراسة من خلال استبانة وزعت عليهم لهذا الغرض، وقد كان من أهم نتائج الدراسة التي ذكرها الباحثان ما يلي: وجود ايجابيات للاستثمار التربوي فهو يساعد القطاع الحكومي على تحمل أعباء التعليم، ويقدم برامج تدريبية لا تتوافر في المؤسسات الحكومية، ويوجد أجواء من المنافسة بين المؤسسات التعليمية، ويوفر بيئات تعليمية أفضل. لاستثمار القطاع الخاص في المجال التربوي سلبيات منها الاهتمام بالأرباح على حساب الجودة، وارتفاع الرسوم الدراسية مما يحرم كثيراً من الطلاب من فرصة الدراسة، وتقديمه اتجاهات لا تتناسب مع المجتمع الخليجي.

ـ دراسة غبان(٢٠٠٢م) بعنوان" خصخصة التعليم العالي في المملكة المغربية الواقع والدروس المستفادة"

هدفت إلى عرض تجربة التعليم العالي الخاص في المغرب من خلال تتبع واقع مؤسسات التعليم العالي الخاص وما نتج عنها وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي وطبقت على عدد من المسئولين في وزارة التعليم العالي وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المغربية وقد كانت من أهم النتائج: التوسع في نشر التعليم ونجحت في تلبية احتياجات سوق العمل لما وفرته من تنوع في التخصصات غير متوافرة في التعليم الحكومي، ولما اتسمت به من مرونة وسرعة في التكيف مع متطلبات السوق ولتركيزها على الجانب التطبيقي والتدريبي فيما تطرحه من تخصصات تعليمية، إلا أنها من جانب آخر لها سلبيات مثل ارتفاع الرسوم الدراسية وخفض الرواتب ولجوؤها إلى الإعلانات المبالغ فيها وأوصى بضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص..

ـ دراسة المطرفي (٢٠٠٠) بعنوان"مدى مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات المجتمعية والاتجاهات العالمية المعاصرة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع إسهام القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات المجتمعية والإتجاهات العالمية المعاصرة، وقام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد وزعت على (١٦١) فرداً (٩٧) منهم من القطاع الحكومي و(٦٤) من القطاع الخاص. وتوصلت نتائج الدراسة إلى: أن هناك حاجة لإسهام القطاع الخاص في التعليم العالي وذلك بسبب ضعف قنوات الاتصال بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، واعتماد تمويل التعليم العالي على الميزانية الحكومية، وقلة الاهتمام بالأنشطة البحثية التي تسهم في حل مشكلات القطاع الخاص، وعدم استجابة مؤسسات التعليم العالي لمتغيرات العصر ومتطلباته.

الدراســـات الأجنبيـــة:

ـــ دراسة بالانياندي (Palaniandy, 2013) بعنوان: " الآثار المترتبة من التربح في المؤسسات التعليم العالي في ماليزيا"

تهدف الدراسة إلى معرفة إذا ما كان الطلبة يعاملون كعملاء مستهدفون لجني الأرباح أم أنهم يعاملون كطلبة سواء وما يميزهم هو الكفاءة والقابلية للتعلم في مؤسسات التعليم العالي في ماليزيا. فقد أجرى الباحثان في إعداد هذه الدراسة العديد من المقابلات مع من يدرسون الماجستير والدكتوراه بالإضافة إلى الزيارات الميدانية لبعض هذه المؤسسات. وأظهرت الدراسة أن استقبال الأعداد الهائلة من الطلبة هو بداعي زيادة الأرباح بغض النظر عن الكفاءة والقدرة على القيام بالأبحاث والدراسات؛ وذلك مما يؤثر سلبًا على التعليم.

ـــ دراسة هيلر وجيجر (Heller& Geiger,2011) بعنوان: "التوجهات المالية في التعليم العالي: الولايات المتحدة الأمريكية"

تهدف الدراسة لمعرفة التطورات المتعلقة بتطبيق نظام الخصخصة في التعليم العالي وعائداتها على الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث استخدم الباحثان المنهج الوصفي عن طريق إعداد استبانات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق نظام الخصخصة في التعليم العالي شكل مصدر تمويل عالي للولايات المتحدة الأمريكية، كما أظهرت نتائج الدراسة ضرورة إعادة النظر في طريقة تمويل التعليم العام من خلال تعبئة موارد مالية إضافية تدعم النفقات التعليمية الحكومية المتزايدة.

ـــ دراسة بابو (Babu,2011) بعنوان:" خصخصة التعليم العالي في الهند: تحديات المساواة الاجتماعية:

"تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نظام الخصخصة في التعليم العالي في الهند، على طبقات المجتمع التقليدي في الهند من ناحية مادية وثقافية، وقد استخدم الباحثان المنهج التحليلي من خلال استعراض تجارب سابقة كأداة للدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق نظام الخصخصة يؤدي إلى تمركز الاقتصاد بأيدي صانعي السياسات وعدم تحقيق المساواة الثقافية والاجتماعية مما تستدعي إلى ضرورة النظر في تطبيق هذا النظام.

ـــ دراسة تود (Todd,2008) بعنوان: "أثر الخصخصة الربحية على التعليم العالي في ولاية ماساشوستس"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الخصخصة الربحية على التعليم العالي " تجربة ولاية ماساشوستس" استخدم الباحثان الاستبانة والمقابلة وطبقت على عينة من الخبراء في المؤسسات الخاصة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق نظام الخصخصة في العديد من الجامعات والكليات شكل مصدر تمويل ذو دخل مرتفع ساعد في التغلب على العجز المالي والمحدودية في التمويل الخارجي.

ـــ دراسة دورتي (Dougherty.2004) بعنوان: "تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة: الهيكل والتوجهات والقضايا "

تهدف الدراسة إلى عرض التغيرات الحاصلة في التمويل وكيف استجابت لها المؤسسات التعليمية وتحليل أرباحها وتكاليفها من خلال تطبيق نظام الخصخصة، استخدم الباحثان المنهج التحليلي واستعرض البيانات من خلال إحصائيات ونماذج بيانية. والتي أظهرت نتائجها مجموعة من التغيرات السلبية للتعليم بالنسبة إلى الطلبة كما أن هذه المؤشرات تدعو إلى ضرورة النظر إلى التعليم باعتباره قضية وطنية على الجميع المشاركة فيها، وأن تتحمل مسؤولياته الجهات الحكومية والخاصة.

ـــ دراسة ماركوس (Marcos, 2003) بعنوان: "خصخصة التعليم العالي في أسبانيا "

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع خصخصة الجامعات في دولة اسبانيا. قام الباحثان بعرض تجربة اسبانيا في خصخصة التعليم العالي، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية: أنه قد شهد النظام الجامعي الإسباني نتيجة للخصخصة العديد من التغييرات منها أثارة المنافسة بين الجامعات الخاصة ؛ مما دفعت للمزيد من الإصلاحات التي تختص بالسوق

والخصخصة لبعض الجامعات الحكومية، وحرية الطلاب لاختيار جامعتهم، وسياسات التوظيف، وتقييم الجودة والمساءلة العامة، تخصيص أموال للبحث والتصنيف العالمي.. كما أثبتت النتائج أن تنظيم الجامعات الخاصة يحتاج إلى تعديل لجعله أكثر استجابة لمطالب السوق والمستهلك.

ـــ دراسة كلارك (Clark,2002) بعنوان " عناصر لبعض الشراكة بين القطاع الخاص والعام لبناء المدارس الجديدة في ولاية كاليفورنيا"

هدفت الدراسة إلى التعرف على عناصر المشاركة الناجحة بين القطاع العام والخاص لبناء المدارس الجديدة في ولاية كاليفورنيا والعوائق التي تقف في طريق إنجاز هذه الشراكة، وقد استخدم الباحثان المنهج المسحي من خلال استبانة وزعت على أفراد الدراسة ومقابلات شخصية وقد تكونت عينة الدراسة خمس شركات وست مناطق تعليمية في ولاية كاليفورنيا كانت بينهم شراكة لإنشاء مدارس عامة في الولاية، ، وقد قام الباحثان بتحديد ستة عناصر تؤدي إلى الشراكة الناجحة بين القطاع الخاص والعام لبناء المدارس وهي الرؤيا المشتركة، والتعاون، والإحساس المجتمعي، والسعي إلى تخفيض تكاليف البناء، والقيادة للمشروع، والاتفاق على استخدام إمكانيات المشروع المدرسي بعد الانتهاء. ومن أهم نتائج الدراسة: أن تحقيق الجودة للمدارس المنفذة من خلال الشراكة بين القطاع الخاص والعام هو المعيار الأول للشراكة الناجحة.و أن المشاركة بين القطاع الخاص والمناطق التعليمية سوف تؤدي إلى تخفيض تكاليف بناء المدارس. ويجب أن تتوافر في ممثلي القطاعين الخبرة والقدرة على اتخاذ القرار.

التعليق على الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة مابين محلية، وعربية، وأجنبية تختلف من حيث الموضوعات والأهداف والمنهج الذي استخدمته كل دراسة ونوع العينة ومجتمع الدراسة وأدواتها، ونتائجها، ومدى علاقتها بالبحث الحالي، وفي ما يلي عرضاً لذلك:

١. منهجية الدراسات السابقة وأدواتها:

- اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها للمنهج حيث استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي المقارن.
- اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في الأداة المستخدمة وكانت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات كدراسة المطرفي (٢٠٠٠)، ودراسة رحمة (٢٠٠٢) ودراسة المانع (٢٠٠٣) ودراسة البرقاوي (٢٠٠٦) ودراسة القحطاني(٢٠٠٨).

٢. عينة الدراسات السابقة:

- اختلفت عينات الدراسات السابقة من باحث لآخر حسب نوع الدراسة والهدف منها فشملت عمداء الكليات وإداريين وأعضاء هيئة تدريس في جامعات حكومية وجامعات الخاصة ومسئولي التعليم العام ومسئولي القطاع الخاص والإداريين العاملين في مديريات التربية والتعليم، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة الحمدان، المجبل(٢٠٠٨م) التي استهدفت مسئولين في الجامعات الحكومية والخاصة.
- واختلفت عينة البحث الحالي عن الدراسات السابقة حيث شملت أعضاء هيئة التدريس (ذكور ـ إناث) من كلية إدارة واقتصاد في جامعة حكومية وجامعة خاصة. وهي الدراسة الأولى على حد علم الباحثانة في موضوعها ركزت على مجتمع أعضاء كلية إدارة واقتصاد من جامعة خاصة وحكومية في الاستجابة على أداتها.

٣. أهداف ونتائج الدراسات السابقة:

- اتفقت دراسة المانع (٢٠٠٣م) ودراسةهيلروجيجر(Heller& Geiger,2011) وكلارك(Clark,2002) ودراسة رحمة (٢٠٠٣م) والمطرفي (٢٠٠٠م) ودراسة القحطاني (٢٠٠٨م) ودراسة الحمدان، المجبل (٢٠٠٨ودراسة غبان(٢٠٠٢م) والرباعي (٢٠١١م) بأن تطبيق نظام الخصخصة في العديد من الجامعات والكليات حقق العديد من الإيجابيات منها أن الخصخصة تلبي مجموعة من الاحتياجات في مجال التعليم منها احتياجات مادية واحتياجات أكاديمية واحتياجات إدارية وتنظيمية كما أنه يساعد القطاع الحكومي على تحمل أعباء التعليم، ويقدم برامج تدريبية لا تتوافر في المؤسسات الحكومية، ويوجد أجواء من المنافسة بين المؤسسات التعليمية، ويوفر بيئات تعليمية أفضل كما أنه ضروري لرفع الكفايات التربوية والتعليمية مما يلبي الحاجة إلى زيادة التنافس بين مؤسسات التعليم العالي بما يسهم في رفع فعاليته كما أنها تساعد على الاستقلال الإداري وتساعد على تحسين ظروف الإختيار والتعيين والحوافز وظروف العمل، واختلفت النتائج السابقة مع دراسة دروتي (Dougherty,2004) ودراسة بابو (Babu,2011) ودراسة بالانياندي (Palaniandy, 2013) حيث أثبتت أن للخصخصة العديد من السلبيات كما أنه يحقق عدم المساواة الثقافية والاجتماعية مما تستدعي إلى ضرورة النظر في تطبيق هذا النظامكما أن استقبال الأعداد الهائلة من الطلبة من أجل الربح يؤثر سلبًا على التعليم..

- واتفقت دراسة المانع (٢٠٠٣م) والهجهوج (٢٠٠٤م) ودراسة الحمدان، المجبل (٢٠٠٨) غبان(٢٠٠٢م) والرباعي (٢٠١١م) من حيث وجود السلبيات التي تتمثل في بعض المعوقات التنظيمية والإدارية والمالية التي أدت إلى عزوف الكثير من المستثمرين، وضعف الحوافز والدعم والتشجيع التي تقدمها الدولة للقطاع التعليمي الأهلي وقد يكون ذلك عاملًا من عوامل انتشار الجهل وزيادة الطبقة الاجتماعية، وتحول المهنة التعليمية إلى ميدان للتجارة إذ ينصرف الاهتمام إلى الربح على حساب الجودة وكذلك مشكلة تفاوت المستويات الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي الخاص وارتفاع الرسوم الدراسية، واختلفت النتائج السابقة مع دراسة تود (Todd,2008) ودراسة وماركوس (Marcos, 2003) حيث أثبت أن تطبيق نظام الخصخصة في العديد من الجامعات والكليات شكل مصدر تمويل ذو دخل مرتفع وكما أن الخصخصة حققت العديد من التغييرات منها أثارة المنافسة بين الجامعات الخاصة.
- وقد اتفقت دراسة المطرفي (٢٠٠٠م) والقحطاني (٢٠٠٨م) والهجهوج(٢٠٠٤م) ودراسة العتيبي (٢٠٠٤م) في دراسة واقع استثمارات القطاع الخاص في التعليم حيث أكدت تلك الدراسات بأن مؤسسات التعليم العالي بحاجة للإسهام من قبل القطاع الخاص لتطويره وليحقق له مواكبة لمتغيرات العصر على ضعف واقع استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات في كشف واقع الخصخصة في التعليم، ولكن هذه الدراسة تركز على معرفة واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي(حكومي، خاص) في المملكة العربية السعودية، وهو ما تختلف به هذه الدراسة، ويميزها عن غيرها من الدراسات.
- اتفقت دراسة العتيبي (٢٠٠٤م) وماركوس (Marcos, 2003) وكلارك(Clark,2000) ودراسة الحمدان، المجبل (٢٠٠٨) وكان من أهم تلك الإجراءات تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية في قطاع التعليم وربط برامج التعليم باحتياجات القطاع الخاص وإنشاء مجلس عال للتعليم يشترك فيه ممثلون عن القطاع الخاص تنظيم الجامعات الخاصة يحتاج إلى تعديل لجعله أكثر استجابة لمطالب

السوق والمستهلك وضرورة تعزيز العلاقة بين القطاع العام والخاص لتحقيق شراكة أكثر فاعلية وأن لا تقل مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات القطاع الخالص عن مؤهلات نظرائهم في المؤسسات الحكومية وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في اقتراح إجراءات مساعدة لنجاح الخصخصة في التعليم العالي، تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأن الإجراءات المقترحة ستوجه للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي من خلال تجارب محلية ودولية وعربية.

- اختلفت دراسة الحمدان، المجبل (٢٠٠٨م) بدراسة فروق بين أفراد العينة تبعًا لمتغير نوع الجامعة وأثبتت أنه لا يوجد فروق دالة إحصائيًا بين متغير نوع الجامعة(حكومي، خاص) فيما يتعلق بالايجابيات والمشكلات والاقتراحات.
- وقد كان للدراسات السابقة دور في إثراء الجانب النظري للبحث الحالي، وفي تصميم وإعداد أداة البحث، وعليه تُشَكِّلُ أغلب الدراسات السابقة الموجودة في هذا البحث عنصرًا مهمًا في تحسين مستوى البحث الحالي.

الفصـــــل الثالـــــث

الإطـــــــار النظـــــــري

يتناول الباحثان في هذا الفصل من الدراسة عرض موجز لبعض جوانب العملية التربوية، رغم ثقته العميقة وإدراكه بتكامل جوانبها وتعددها، إلا أنه اقتصر على الجوانب التي رأى اتصالها الوثيق بموضوع دراسته

المبحث الأول: الخصخصة مفهومها وأنماطها وإيجابياتها وسلبياتها.

من الضروريات تقديم مدخل عن الخصخصة كأحد محاور الإطار النظري عن الخصخصة في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية بوصفها من أهم المؤسسات المؤثرة في سوق العمل.

خصخصة التعليم العالي

يعد التعليم العالي من إحدى الوسائل المؤثرة والفعالة في حركة التقدم البشري، بحيث يتم قياس تقدم المجتمعات من خلال حساب مستواها المعرفي ومدى قدرتها على استثمار الموارد التي يحتاجها سكانها سواء كانت موارد معرفية أو تنموية، فالتعليم العالي الخاص من أهم أنواع التعليم في الأنظمة التعليمية العالمية، فهو يساند بشكل كبير على بناء ملامح الفرد

وسماته، وغرس القيم والمقومات في الإنسان، والتي يتم اعتمادها في بناء الشخصية المتوازنة والمتكاملة.

إلا أن معظم الدول والبلدان العالمية قد تواجه بعض الاختلافات والمشكلات في اقتصادياتها وأنظمتها الاجتماعية، كمشكلة ارتفاع النفقات التعليمية وتفاقمها، وذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، مما عمل على زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وارتفاع أعداد المسجلين في الجامعات الحكومية، فالتعليم بات جزء لا يستهان به من الإنفاق الحكومي للدولة حيث تتساوى في ذلك الدولة الغنية والغير غنية، وبذلك أصبح التعليم يواجه مأزق كبير في تكاليف الإنفاق عليه من قبل الدولة بشكل يجعل الدولة غير قادرة على تقديم الخدمات التعليمية وتحقيق التنمية الشاملة (العتيبي، ١٤٢٥هـ).

ويرى باجي(Bajaj.2012)أن التعليم العالي يحتاج إلى تنمية اقتصادية واجتماعية كاملة وشاملة، فهناك الكثير من البراهين والتجارب العالمية، التي أثبتت بأن هناك علاقة طردية ما بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي والاجتماعي، ومن أجل تلك العلاقة فقد اهتمت الدول المتقدمة بتطوير تعليمها العالي كونه شرط أساسي لازدهار الاقتصاد وتطوره، وكما أن أمر تطوير التعليم العالي ضرورياً للدول المتقدمة، فأنه أكثر ضرورةً في الدول النامية.

ويؤكد ماري وآخرون(Mary et al,2013) بأن الهدف من تطوير التعليم العالي الخاص وتحسينه، يبدأ بتحفيز الاستثمار وتشجيعه ضمن مجال التعليم العالي، وذلك عبر تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الغير حكومية، والتنويع في مجالات الاستثمار وصيغه، حيث يتم ذلك من خلال الدخول إلى صيغ الإنتاج العلمي وتطوير سوق العمل، مع ضرورة استمرار الجامعات في مهامها والحفاظ على نوعية التعليم من خلال دعم تمويلها والعمل على تضيق فجوة الإيرادات والنفقات عبر خصخصة مؤسسات التعليم العالي.

وهذا ما يبينه أوليفر وآخرون إلى أن العقود السالفة اتخذت منحى عالمي دعا إلى خصخصة الكثير من الخدمات في المؤسسات الحكومية، لذا ظهرت الخصخصة باعتبارها إحدى الحلول المناسبة لعلاج الخلل الذي يواجه الهياكل الاقتصادية والعمل على الارتقاء بها ورفع مستوياتها الكفائية والأدائية، وأن التعليم العالي شهد بعض تلك التوجهات في الخصخصة بعدما رفعت أصوات المثقفين والتي نادت بوجوب تخلي الدولة عن مشروعيتها السابقة وذلك نظراً لقلة مواردها ومحدوديتها وزيادة أعبائها، وهذا ما عمل على دعوة القطاع الخاص في المساهمة في تحمل أعبائها (OLIVEIRA et al,2009).

وقد شهدت عملية خصخصة التعليم العالي نمواً ملحوظاً في الآونة الأخيرة وفي العديد من دول العالم، حيث باتت مؤسسات التعليم العالي الخاصة تسيطر على نصف مؤسسات

المجتمع فقد احتلت ٥٠% من مؤسسات التعليم العالي في بعض البلدان العالمية ككوريا الجنوبية، والفلبين، واليابان، أما في البلدان العربية فأخذت خصخصة التعليم العالي مكانها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وعملت على طرح نفسها باعتبارها قضية رئيسية تقوم برسم مسارات التعليم الجامعي وملامحه (البرقاوي، ٢٠٠٦).

لذا فإن مساهمة القطاع الخاص في التعليم يعتبر من الوسائل البالغة الأهمية في مجال الاستفادة من مؤسسات المجتمع الأهلية ومهاراتها ومدى إمكاناتها من أجل تحسين كفاءة الفرد والتعليم، حيث يعود ذلك بالمنفعة على الفرد والمجتمع، وقد يتلاءم ذلك مع الاتجاه العالمي في تقليل الاستناد على القطاعات الحكومية في توفير البرامج المجتمعية، والعمل على إتاحة الفرص أمام المؤسسات الأخرى الخاصة بوصفها جهات شراكة مع المؤسسات الحكومية، بهدف تحقيق التنمية والتقدم، لذا فإن التعاون ما بين قطاعات التعليم الحكومي والقطاعات الخاصة عبارة عن مصلحة وطنية متبادلة بين القطاعين، وأن الغاية منها بناء الفرد المنتج والفعال والمؤثر في المجتمع (العتيبي، ١٤٢٥هـ).

وقد بين القحطاني (٢٠٠٨) بأن مساهمة القطاع الخاص في خصخصة التعليم لا تدل على عدم اهتمامه بالدور الرئيسي للتعليم الحكومي، بل يتوافق مع ما أكدته الوثائق التاريخية بأن مؤسسات التعليم غالباً ما تبدأ بداية أهلية ومن ثم تقترن بالجهود الحكومية منذ زمن بعيد، فالاستثمار في التعليم لا يعتبر مسألة اقتصادية أو تربوية أو إنسانية فقط، بل يعد مسألة مهمة تحدد مصير أمة بأكملها، ولذلك يجب أن ينال التعليم الاستثمار اللازم الذي يحقق له وجوده ومكانته، كما لا يسمح بأن يعتبر التعليم وفق إطار الخدمات، ولكن يجب تصنيفه ضمن إطار الاستثمار في القوى والطاقات البشرية التي تعد أعلى أنواع الاستثمار.

وقد ظهرت بوادر التوجه نحو خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، عند لجوء المؤسسات الحكومية التعليمية والمتمثلة في وزارة التربية والتعليم على الارتباط بعمل عقود مع المؤسسات الخاصة بالقيام بتقديم الخدمات المساندة كخدمات التأمين، والمواصلات، والمطاعم الجامعية للطلبة وغيرها الكثير، غير أن هذا التوجه نحو الخصخصة لا يمكن الإقرار بصحته وسلامته فهو في كثير من البلدان ما زال موضع لشكوك والتساؤلات وأحياناً قد يعقبه بعض السلبيات(المانع، ٢٠٠٣).

ترى الباحثانة بأن التعليم العالي الخاص قد حظي باهتمام كافة الدول والمجتمعات، وذلك لما يمتلكه من أثر كبير على تطور وتقدم الدول علمياً، فهو يمتلك مهمة تخريج الكثير

من الكوادر البشرية التي تعمل على تنمية الوطن والمجتمعات، وهذا ما دعا القطاعات الخاصة إلى اهتمامها بالتعليم العالي، والتي عملت على خصخصة الكثير من الجامعات الحكومية، وذلك إيماناً منها بوجوب توفير التعليم لكل فرد، ومدى حاجة الدولة لتهيئة كوادر بشرية مؤهلة لبناء المجتمع وتحقيق أهدافه التنموية.

مفهوم الخصخصة:

أشار العديد من الباحثانين إلى مفهوم الخصخصة، حيث اختلف بعضهم في تحديد المصطلح في اللغة العربية من دولة إلى أخرى، فمنهم من أطلق عليه التخصيص، أو الخصخصة، أو التخويص، أو التخصصية والتخاصية، أو الاستخصاص، أو التمليك الخاص، أو بيع القطاع الخاص، أو الخوصصة.وقد عرف لي (Lee,2003) الخصخصة بأنها "جملة من السياسات الشاملة والمترابطة والمتكامل بعضها البعض، والتي تقوم على أساس أنظمة السوق وآلياته عن طريق المنافسة بين السياسات الخاصة ومشروعاتها ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة والتي تتمثل في زيادة النمو الاقتصادي ذات الأثر الفعال والمؤثر للوصول إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية".

وتطرق خليل(٢٠٠٦) لمفهوم الخصخصة وبينها بأنها "الوسيلة التي يتم فيها نقل أنشطة المؤسسات التعليمية الحكومية العامة إلى القطاع الخاص من أجل تحقيق مستوى عالٍ في تشغيل المؤسسة التعليمية وإدارتها".

وتبين المانع (٢٠٠٣) بأن الخصخصة "وإن كانت في شكلها الظاهر تشير إلى قيام الدولة بتفويض صلاحياتها للقطاع الخاص ليقوم بخدمات عامة، هي في مفهومها الباطن تمثل عملية عالية التعقيد، وفق ما يذكره عدد من الباحثانين Russo، Sandidge ، Harris، Shapiro.فليس للخصخصة مفهوم عالمي موحد يتفق عليه الجميع".

ويعرف الخالدي(٢٠٠٧) الخصخصة بأنها "عملية انسحاب الدولة من القطاعات الاجتماعية الاقتصادية عموماً والتعليم على وجه الخصوص، مما يعطي مجالاً لمشاركة أوسع من طرف القطاع الخاص عن طريق منح التسهيلات اللازمة للمؤسسات الخاصة للانطلاق في إنشاء وإدارة مؤسسات التعليم العالي"

ويقصد العتيبي(١٤٢٥هـ) بالخصخصة في التعليم بأنها "عبارة عن فرصة تعاون بين مؤسسات التعليم الحكومي والقطاع الخاص من أجل توفير الفرص للقطاع الخاص في إمكانية التوسع في إقامة المدارس والجامعات ومراكز البحث العلمي والتدريب وتملكها للغايات الربحية".

ويشير الهلالي (٢٠٠٧) لمفهوم الخصخصة في التعليم الجامعي "هو قيام القطاع الخاص بتمويل وإنشاء وإدارة مؤسسات أو خدمات جامعية لتحقيق مجموعة من الأهداف يتم تحديدها بشكل مسبق بصورة تتمشى مع السياسة العامة للدولة "

كما أكد الرباعي(٢٠١١) أن مفهوم الخصخصة في التعليم العالي يعني"قيام القطاع الخاص بتمويل وإدارة مؤسسات تعليمية لتحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها تحقيق ربح وعائد مادي وفقا للقوانين واللوائح المنظمة لذلك "

في ضوء المفاهيم السابقة التي تم عرضها لمفهوم خصخصة التعليم العالي فقد توصلت الباحثانة إلى تعريف إجرائي للخصخصة في التعليم العالي على أنه قيام القطاع الخاص بتمويل وإدارة وامتلاك مؤسسات للتعليم العالي يديرها أفراد أو شركات أو هيئات غير حكومية بحيث تشمل جميع أنماط المؤسسات وتخضع لوزارة التعليم العالي في تقييم نوع الخدمة وكيفية أدائها ولا يكون هدفها الأساسي التربح، وذلك من أجل إحداث نقلات نوعية في أداء هذه المؤسسات.

أشكال الخصخصة:

قسم عشيبة (٢٠٠١م) أنماط خصخصة التعليم العالي في بعض الدول على ثلاثة أنماط كالتالي:

١. **الخصخصة الكاملة:** تعطي الحكومة فيها الصلاحيات للقطاع الخاص بإنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم دون تقديم أي إعانة أو تمويل من الدولة، مثل الجامعات والكليات الغير معانة في ماليزيا.
٢. **الخصخصة المعتدلة:** تسمح الحكومات للجهات الخاصة بإنشاء مؤسسات التعليم مع وجود دعم ومساندة من الدولة ويتولى القطاع الخاص إدارة تلك المؤسسات ومثال ذلك الجامعات والكليات المعانة في اليابان.
٣. **الخصخصة البسيطة:** تتولى الدولة فيها مسئولية إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم ولكنها في الوقت نفسه تستعين بمصادر التمويل الخاصة الأهلية مثل الجامعات في الهند.

وفقًا للتقسيم السابق نجد أن المملكة العربية السعودية تقع ضمن الخصخصة المعتدلة حيث إن حكومتنا الرشيدة قد أولت أهمية للتعليم العالي الأهلي، إيماناً منها بأن التعليم الخاص لن يوفر مقاعد إضافية للقبول فقط بل سيرفع مستوى التعليم العالي. لذا قدمت قروض ميسرة تصل إلي ٥٠ مليون ريال للكلية الواحدة و١٥ مليون ريال للتأثيث والتجهيز، كما سمحت بتأجير

الأراضي الحكومية بأسعار رمزية للمستثمرين في التعليم العالي الخاص، وهي بذلك تتيح للقطاع الخاص المشاركة الفاعلة للنهوض بالتعليم العالي ولا يتطلب ذلك سوء شرطين: تقديم تعليم عال متميز وأن تكون المباني مخصصة للعملية التعليمية ولا تكون مستأجرة بل مباني دائمة (العثمان، ١٤٢٤هـ) وتقوم الوزارة حاليًا على تقديم المنح الدراسية وتوزيعها بين الجامعات والكليات الخاصة لتحقيق الفرص العادلة بين الطلاب والطالبات لإنجاح مثل هذا المشروع التربوي الاستثماري(وزارة التعليم العالي، ٢٠١٣) وقد أوصى أبو الخير(٢٠٠١م) بأن تتبنى جهات الاختصاص في المملكة النموذج غير الربحي الذي يسعى إلي تحقيق الاكتفاء في طاقاتها التشغيلية من خلال التفعيل الأمثل لهذا النمط من التعليم. كما أوصى أن تتوفر لهذا النمط من التعليم الدعم المالي الحكومي والأهلي السخي والإشراف المباشر والكامل عليه من قبل وزارة التعليم العالي إنشائيا وأكاديميا وتشغيليا وتطويريا. وقد أكد ذلك فرجاني (١٩٩٨م) حيث ذكر أن تجارب الدول الناجحة أو الرائدة في مجال التعليم العالي الخاص تؤكد انه يصعب أن تظهر مؤسسات تعليم عال خاصة متميزة بدون دعم من الدولة، وقد ذكر غبان (٢٠٠٢) أن افتقار مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب للدعم المادي الحكومي كان وراء مشكلاته وتفاقم العديد من سلبياته ،إذ أنه لا سبيل لنهوض جدي لهذا النوع من التعليم في ظل غياب دعم الدولة.

من خلال ما سبق تؤكد الباحثانة بأن نمط الخصخصة المعتدلة المتبع في مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالسعودية هو النمط الأفضل حيث انه يحقق العدالة من خلال توفير التنافس التعليمي العادل بين الجامعات والكليات الحكومية والخاصة مما يضمن التكافؤ في جودة الفرص التعليمية ليكون التنافس قائما على أساس القدرات العلمية ليس على أساس المستوى الاقتصادي والاجتماعي للطلاب، بالإضافة إلى انه يسمح بتخصيص منح للطلاب الفقراء والمتفوقين للالتحاق بالجامعات والكليات الخاصة كما أن مشاركة الحكومة في تمويل هذه الجامعات والكليات الخاصة يتيح الفرصة للفئات المتوسطة لإلحاق أبنائها بتلك الجامعات لذلك انتهجت الباحثانة هذا النمط لتنفيذ الغايات والأهداف المنشودة، مع مراعاة الأهداف الرئيسية المرغوب تطبيقها في عملية التخصيص وتحقيقها.

مبررات إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة:

أكد فهمي (٢٠٠٠)مبررات إنشاء الجامعات الخاصة وهي:

أ.مبررات تاريخية: التعليم العالي الخاص في نشأته كان في الحقيقة تعليمًا خاصا تتولى أمر تقديمه مؤسسات أهلية

ب. مبررات اقتصادية: أن التطورات الاقتصادية الحديثة وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونمو الفكر الاقتصادي الرأسمالي وسيادة اقتصاديات السوق أعادت النظر في الكثير من المفاهيم المرتبطة بالتعليم، وكان من أهم ملامح التغيير إعادة النظر في مسؤولية الدولة المطلقة على التعليم وضرورة ترك جانب شؤون التعليم للقطاع الخاص باعتباره المسئول عن التنمية والاستثمار والإنتاج

ج. مبررات اجتماعية: ومنها زيادة الطلب على التعليم الجامعي بسبب النمو السكاني، والتزام الدول بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتحقيق إلزامية التعليم، والقناعة بأن التعليم الجامعي هو العنصر الأول في عملية الحراك الاجتماعي.

د. مبررات تعليمية: منها التكدس الكبير للطلبة في الجامعات الحكومية مما كان له الأثر في إضعاف الكفاية التعليمية المقدمة فيها.

هـ. إتاحة الفرصة للطلبة الذين لا يقبلون في الجامعات الحكومية أو للطلبة أبناء الوافدين، استجابة للتوجه العالمي والمحلي للخصخصة، الحاجة للكوادر المؤهلة في تخصصات معينة غير متوفرة أو غير كافية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

إيجابيات مؤسسات التعليم العالي الخاصة:

تعددت الايجابيات التي يستند عليها مؤيدو خصخصة التعليم الجامعي ومن أبرز هذه الايجابيات ما يلي كما ذكرها حسان وآخرون (٢٠٠٨):

١- تخفيف العبء المالي عن كاهل الحكومات حيث أن هذا النوع من التعليم يحتاج لإنفاق متزايد بالنظر إلى تنامي عدد السكان

٢- أن الجامعات الخاصة توفر فرصًا جديدة للتعليم الجامعي ليست بديلا لتلك التي توفرها الجامعات الحكومية وإنما رديفًا لها.

٣- استيعاب جميع الراغبين في التعليم الجامعي حيث أن نسبة التعليم الجامعي في الوطن العربي أقل بكثير من غالبية الدول الأجنبية.

٤- إن الجامعات الخاصة بحكم ما تتمتع به من مرونة واستقلالية قد تكون أقدر على التكيف مع المتغيرات الحديثة.

٥- إنشاء الجامعات الخاصة يحقق التنافس باستحداث تخصصات جديدة يحتاجها المجتمع.

٦- توفير فرص عمل لكثير من الأفراد مما يقلل نسبة البطالة في المجتمع.
٧- تركز على مجالات حديثة تماما يحتاجها المجتمع وغير موجودة بالجامعات الحكومية.

وقد ذكر رحمة (٢٠٠٠) بعض إيجابيات التعليم العالي الخاصة منها:

١- أكثر مرونة من التعليم الحكومي في التجديد والتلاؤم مع المستجدات
٢- معظم إدارته تتعامل مع الطلبة وأوليائهم بأساليب أكثر ديمقراطية من أساليب الإدارات الحكومية
٣- يقدم بدوراته التدريبية تأهيلًا مباشرًا للأعمال الجديدة في السوق.
٤- بعض مؤسساته تعلم اللغة الإنجليزية بصورة أفضل من المؤسسات الحكومية.
٥- يوجد أجواء منافسة بين مؤسسات التعليم العالي.
٦- يزيد فرص التعليم ويحقق رغبات الكثيرين في الالتحاق بفرص التعليم العالي.

كما أكدت الجميل (٢٠٠٩) على جملة من الايجابيات للتعليم العالي الخاص منها:

القطاع الخاص أكثر قدرة على تطوير الممارسات المهنية والفنية لتحقيق الكفاءة، وأكثر سرعة في الانجاز واستثمار الوقت بفعالية، وأقدر على تقديم المخرج الملائم لمتطلبات سوق العمل، وأكثر قدرة على احتضان التدريب كما أنه يحقق اللامركزية في التخطيط وتنفيذ الأعمال بالإضافة إلى أنه أكثر قدرة على استثمار الموارد المادية المتاحة لتحقيق الربحية.

وتجربة التعليم العالي الخاص بالمملكة العربية السعودية لها مؤيدوها ومعارضوها حيث يردد المؤيدون الأسباب التي ذكرت آنفا حيث ترى كعكي (٢٠٠١) أهمية التعليم العالي الخاص، لأنه سيساهم في إعداد كوادر بشرية سعودية ذات تأهيل عالي يتفق مع اتجاهات العصر الحديثة وقادرة على القيام بمتطلبات الخطط التنموية الطموحة التي تعتمد على تعظيم الطاقة الذاتية للفرد السعودي ليفكر وينتج ويعمل بكفاءة عالية وبما يتفق مع ثورة المعلومات والإلكترونيات الحديثة.

ونجد المعارضين الذين انتقدوا التجربة السعودية يرون بأن إسناد التعليم على القطاع الخاص سيجعل التعليم مقصورا على القادرين فقط، كما أن الوضع قد يؤدي إلى ظهور نوعين من التعليم متميز وغال ويجتذب من لديه القدرة على الدفع. والآخر أقل نوعية وأرخص أو حكومي ويجتذب الطبقة الأقل حظا من حيث الثراء المادي(باهرمز، ٢٠٠١)

السلبيات التي تواجه خصخصة التعليم العالي:

ذكر سعد (٢٠٠٠) بعض السلبيات التي تواجه خصخصة التعليم العالي منها:

لم يستطع التعليم العالي الخاص كسب ثقة المواطن بحيث يصبح منافسًا للتعليم العالي الحكومي، هذه الثقة التي تؤدي إلى الارتقاء به كما هو متوقع منه، والتوسع في فتح مؤسسات التعليم العالي الخاص دون التأكد من مدى توفر الشروط الضرورية اللازمة لتقديم التعليم بمستوى أفضل، وارتفاع الرسوم الدراسية بحيث تفوق قدرة الراغبين في الدراسة فيها، مما يبقى الضغط على التعليم الجامعي الحكومي، إلى جانب عدم تعود المواطن على شراء الخدمة التعليمية واعتقاده بأن ذلك من مسؤولية الدولة وحدها، والتركيز على فتح التخصصات النظرية نظرًا لقلة التكاليف التي تتطلبها، مقارنة بالتخصصات العلمية.

وهناك مجموعة من السلبيات لخصخصة التعليم العالي التي تتطرق لها (رحمة، ٢٠٠٠) وهي: تهتم بعض مؤسسات التعليم العالي الخاص بجني الأرباح على حساب العملية التعليمية التربوية، ومخالفة بعض مؤسسات التعليم العالي الخاص أهداف الدولة وسياستها في التعليم وقد تتوسع بعض مؤسسات التعليم العالي الخاص في أنواع من التعليم لا تتناسب مع حاجات المجتمع، ويغرس التعليم العالي الخاص بعض الفروق الطبقية الاجتماعية بين المواطنين، قد يؤدي التعليم العالي الخاص إلى هبوط مستوى التعليم العالي الحكومي.

وقد ذكر حسان وآخرون(٢٠٠٨)مجموعة من السلبيات للتعليم العالي الخاص منها:

١- أن الجامعات الخاصة تؤدي إلى ظهور طبقية التعليم العالي مما يسهم في تعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية

٢- يعطي الأولوية للقدرات المادية على حساب القدرات العقلية مما يؤثر في النهاية على نوعية المخرجات من هذه الجامعات

٣- قد تنزع الجامعات الخاصة التعليم العالي من إطاره الثقافي والوطني إلى إحدى حلقات التبعية والتغريب.

٤- قد تهدد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتقوض ديمقراطية التعليم الجامعي حيث أنها تيح فرصا للقادرين ماديا

كما أكد رضوان (٢٠٠٦) على مجموعة من السلبيات أهمها:

١- إفساح المجال للطلاب ذوي القدرات المحدودة للحصول على شهادات عليا مما يؤثر على قيادة البلد مستقبلا.

٢- أن الجامعات الخاصة مشروع استثماري وليس هدفها التطوير.

٣- أن الجامعات الخاصة سترتبط بنظريات غربية في التعليم مما يسبب الإفساد في المجتمع.

نستخلص مما سبق أن التعليم العالي الخاص شريك لا يستغنى عنه في مسيرة تنمية التعليم العالي، فهو يقوم بدور رئيسي في مواجهة صعوبات التي تواجه التعليم العالي وفي تنميته وتطويره وهو قادر على أداء مهماته التنموية والتطويرية من خلال إيجابياته التي سبق ذكرها. وفي سبيل تحقيق الفائدة من هذا التعليم في أداء مهامه التنموية لابد من تحفيزه وتيسيره وتسهيل أموره من جهة ووضع الضوابط للحيلولة دون سلبياته من جهة أخرى. وفيما يلي بعض هذه الضوابط الرئيسية:

ضوابط نجاح التعليم العالي الخاص:

ذكر مركز البحوث (٢٠٠١م) أنه من الأهمية توافر مجموعة من الضوابط يتم الالتزام بها لضمان نجاح التعليم العالي الخاص في تحقيق الهدف من إنشاء الكليات والجامعات الخاصة ٠٠ ومن أهم هذه الضوابط: (الغرفة التجارية بالرياض، ٢٠٠١م)

١- ارتباط تخصصاته ومناهجه مع سوق العمل واحتياجات التنمية وأن تكون بمستوى تأهيلي متميز يحقق توافر المهارات والقدرات اللازمة لممارسة التخصص في الواقع العملي ٠

٢- أن يراعي في توسعته ونموه أفقيا ورأسيا أسس التخطيط التعليمي التي تستهدف تحقيق أقصى مساهمة ممكنة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي استنادا إلى التقدير الدقيق لكل من الاحتياجات والإمكانات المنفذة ٠

٣- ملائمة الطاقة الاستيعابية في كل تخصص مع الحاجة الفعلية له تجنبا لحدوث إعراض عن خريجيه، مع عدم التوسع في أي تخصص إلا بالقدر المناسب ٠

٤- توزيع مؤسسات التعليم العالي الخاص على مناطق المملكة منعا للتكدس وإسهاما في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة ٠

٥- التقويم المستمر لبرامج التعليم العالي الخاص ومخرجاته وتطويره على ضوء نتائج هذا التقويم مع الاستنارة في هذا الصدد بمرئيات أصحاب الأعمال ومسؤولي المنشآت الخاصة وغيرهم من المعنيين بمتابعة مسيرة تنمية وتوظيف الموارد البشرية ٠

٦- مراعاة الدقة في اختبارات القبول من المتقدمين من الطلاب بما يضمن أهليتهم للالتحاق بالتخصصات المناسبة لقدراتهم وميولهم واستعدادهم ٠

٧- إخضاع التعليم الخاص لرقابة فعالة وتنسيق متكامل في إطار سياسة التعليم العالي للدولة ووفقا للمعطيات المستجدة ٠

٨- مواكبة التطورات والمتغيرات خاصة في مجالات الاكتشافات التي تتم في مجالات العلوم والتقنية واستخداماتها في التعليم ٠

٩- ترتبط أن يعطي جانبا من الاهتمام للبحوث والدراسات التطبيقية وفقا لواقع المنشآت واحتياجات

١٠- الكليات الأهلية بالمجتمع وتوثق علاقاتها به بكافة السبل وإتباع أساليب تحقق ذلك مثل:

- أن تعطي الكليات جانبا من اهتمامها لتقديم استشارات تدريبية وفنية للمنشآت بما يزيد من إسهامها في خدمة قطاع الأعمال ٠
- الأخذ بأسلوب التعليم التعاوني التطبيقي الذي يتم من خلاله التعاون مع المنشآت بإعطاء أهمية للتعلم والتدرب بها ٠
- إشراك المتخصصين وذوي الخبرة في المنشآت في أنشطة الكليات مثل إلقاء بعض المحاضرات والإشراف على التدريب العملي والمشاركة في الندوات والحلقات الدراسية والبحوث التطبيقية ٠

١١.دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال التعليم الأهلي والاستفادة بما حققته من نتائج

١٢.عدم المغالاة في الرسوم الدراسية مع تخصيص نسبة من المنح الدراسية للطلاب المحتاجين.

المبحث الثاني: تجارب دول أخرى في خصخصة التعليم العالي.

سنعرض بعض تجارب الدول في خصخصة التعليم العالي، وقد تم اختيار هذه الدول لاختلاف أنماط الخصخصة فيها، ولاختلاف بيئتها من عربية وخليجية وأجنبية، ولاختلاف عمر التجربة ونجاحها وهي: المغرب، الأردن، والإمارات، والولايات المتحدة الأمريكية. وسنقوم بأخذ كل دولة على حده وعرض نبذة حول نمط تطبيق الخصخصة المتبع فيها ومن ثم توضيح كلاً من الآثار السلبية والإيجابية من تطبيق نظام الخصخصة على مؤسسات التعليم العالي الخاص. .

أولاً: تجربة التعليم العالي الخاص في المملكة المغربية(غبان، ٢٠٠٢م)

إن الجذور التاريخية للتعليم العالي الأهلي في المغرب ترجع إلى جامعة القرويين التي تم إنشاؤها من ريع امرأة مؤمنة محسنة هي فاطمة الفهرية، كانت إدارة الأوقاف مكلفة بمكافأة العلماء وبصيانة مرافق الجامعة، أما النشأة الحديثة للتعليم العالي الخاص في المغرب فتعود لعام ١٩٨٤م الذي شهد افتتاح أول مؤسسة للتعليم العالي الخاص بالدار بالبيضاء، ومنذ ذلك الحين شهد هذا القطاع نموًا مطردًا. كما يعزو المهتمون بالتعليم العالي بالمغرب، نشأة التعليم الخاص به إلى

التحولات الاقتصادية التي شهدها المغرب وفي ضوء ذلك الوضع اكتسب التوجه نحو (الخصخصة) في مختلف القطاعات أهمية عالية، وحظي بمؤازرة الحكومة، بالإضافة إلى الاكتظاظ الشديد الذي تعاني منه الجامعات الحكومية مما انعكس سلبًا على كفايتها الداخلية ؛ وعلى معظم خريجيها حيث يفتقدون المؤهلات المطلوبة لسوق العمل مما أدّى إلى فتح أول مؤسسة للتعليم العالي الخاص في ميادين محدودة كانت مطلوبة في السوق.

نمط التعليم الجامعي الخاص في المغرب:

تعتمد مؤسسات التعليم العالي الخاص في المغرب في تمويلها اعتماداً يكاد يكون كليًا على ما تتقاضاه من مصاريف ورسوم دراسية من الطلبة، فهي لا تتلقى أي إعانة مادية من قبل الحكومة، أو تبرعات أو هبات من القطاع الخاص فهي تمثل على هذا النحو شكلًا من أشكال "الخصخصة الكاملة" غير المرغوب فيها على حد وصف Tilak (في:غبان، ٢٠٠٢م)عندما حاول أن يصنف مؤسسات التعليم العالي الخاص.

سلبيات التعليم العالي الخاص بالمغرب:

رغم ما حققه التعليم العالي الخاص بالمغرب من سرعة في النمو والانتشار، إلا أنه يعاني من مشكلات ونواحي قصور عدة، أهمها ما يلي:

١- **صغر حجمه:** يبقى حجم التعليم العالي الخاص بالمغرب ضئيلًا، حيث تمثل نسبة الملتحقين به ٣.٢٥% من العدد الإجمالي للملتحقين في مؤسسات التعليم العالي لعام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م.

٢- **وصمه بملاذ للراسبين:** يصفه البعض بالقول: إنه "لا يشكل، في جزء كبير منه، سوى مأوى لمطرودي التعليم العمومي"

٣- **الحد من الربحية::** معظم سلبيات مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب تقف خلفها النزعة الربحية لذا ينبغي الحد من هذا النمط وتشجيع قيام النمط غير الربحي

٤- **الطابع التجاري لأغلب أشكاله:** يلاحظ أن العدد الأكبر من مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب تركز على تقديم مقررات وتخصصات وبرامج دراسية ذات صبغة تجارية، فهي رخيصة التكلفة، وذات عائد ربحي عال في نفس الوقت، وهي تتجنب، في الغالب، تقديم التخصصات التي تتطلب استثمارات تجهيزية وتقنية عالية التكلفة ماديًا.

٥- **وضع معايير أو سقوف عليا للرسوم الدراسية:** من الانتقادات الشديدة لهذا النظام أن رسومها الدراسية ليست في متناول الجميع ويرجع العديد قلة الإقبال عليه بسبب ارتفاع الرسوم.

٦- **ضرورة دعم الدولة للتعليم العالي الخاص:** أن افتقار التعليم العالي الخاص بالمغرب للدعم المادي والمعنوي اللازم من قبل الدولة كان وراء تفاقم سلبياته وانه لا سبيل للنهوض لهذا الشكل من التعليم في غياب هذا الدعم

٧- **قلة الأساتذة القارين** (المنتسبين أو الدائمين)**:** تعتمد مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب على أساتذة مؤقتين، أي ليس على ملك المؤسسة، وإنما تستعين بهم من الخارج وهذا من ابرز الانتقادات الموجهة للتعليم العالي الخاص بالمغرب

٨- **عدم توازن التخصصات المعروضة:** يلاحظ أن معظم التخصصات المتاحة في مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب مركزة في ميادين التجارة وتدبير (إدارة) المقاولات والمحاسبة والتقنيات البنكية والتأمين ونحوها، وفي المقابل يلاحظ غياب معظم التخصصات الصناعية والطبية، التي تحتاج إلى تجهيزات ومختبرات ومعدات ذات تكلفة مادية عالية

٩- **التكتل الجغرافي:** يلاحظ أن معظم مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب موجودة في عدد محدود من المدن، وأنها تتركز بشكل واضح في مدينة الدار البيضاء (العاصمة التجارية للمغرب)

١٠- **غياب الاهتمام بالبحث العلمي:** يلاحظ أن هناك قصورًا، بل يمكن القول إن هناك إهمالًا للبحث العلمي ومستلزماته، في مؤسسات التعليم العالي الخاص في المغرب.

إيجابيات التعليم العالي الخاص بالمغرب:

١- **التركيز على المتطلبات التي يحتاجها سوق العمل:**إن المقاييس الأساسية لنجاح التعليم العالي الخاص تتمثل في مدى قدرته على تلبية حاجات سوق العمل وهذا ما حققته بدرجة مقبولة التجربة المغربية.

٢- **التركيز على التدريب والتعليم التعاوني:** من الأسباب المفسرة لاستقطاب القطاع الخاص لمعظم مخرجات مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب العناية التي توليها العديد من مؤسساته التدريب من خلال برامج التعليم المشترك

٣- **السرعة والمرونة للاستجابة لمتطلبات السوق:** على الرغم من خضوع قطاع التعليم العالي الخاص لوزارة التعليم العالي إلا أن الأنظمة والقوانين المنظمة لعلاقته بهذه الوزارة منحته مساحة حرية معقولة للحركة في جوانب عدة مما ساهم في سرعة نمو هذا القطاع

٤- **تفادي التركيز على التعليم الجامعي:** لعل ما صادفته التجربة المغربية من نجاح نسبي يرجع بدرجة كبيرة إلى تركيزها على التعليم دون الجامعي إذ أن هذا التوجه يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح لان مخرجات هذا المستوى مطلوبة بشدة في سوق الإنتاج

نظـــرة تقييميـــة:

رغم ما حققه التعليم العالي الخاص بالمغرب من سرعة في النمو والانتشار، إلا أنه يعاني من مشكلات ونواحي قصور عدة تقف خلفها النزعة الربحية لذا ينبغي الحد من هذا النمط، كما أن افتقار التعليم العالي الخاص بالمغرب للدعم المادي والمعنوي من الدولة كان خلف كثير من مشكلاته ولعل تجارب الدول الناجحة في مجال التعليم العالي الخاص تؤكد هذا الاستنتاج ، كذلك تعاني مؤسسات التعليم العالي الخاص من اعتمادها شبه التام على أساتذة غير دائمين وهذا يهدد استمرارية البرامج ودخول المؤسسات في تنافس ضار على استقطاب هؤلاء الأساتذة إذ لابد من توفر نسبة معينة منهم على مستوى المؤسسة ككل وعلى مستوى التخصصات لذلك لابد من مساهمة قطاعات أخرى في رفع رواتب الأكاديمين لتحقيق الأمن الوظيفي ووضع آلية لضمان توظيفهم مع جهات أخرى، كما لوحظ أن هناك سوء توزيع جغرافي لمؤسساته ولهذا تأثير سلبي على تكافؤ الفرص التعليمية بين المدن والمناطق ومن الصعب معالجة هذا الأمر ما لم تكن هناك حوافز وتشجيعات من الدولة تغطي فرق العائد؛ فلذلك التعليم العالي الخاص وعلى الأخص الربحي ليس من السهل عليه معالجة هذا الأمر، وكما أن ارتفاع الرسوم الدراسية أثر سلبًا على الإقبال على هذا النوع من التعليم لذلك لابد من ضبط الرسوم الدراسية ولكن ينبغي التنبه إلى أن تدخل الدولة في وضع معايير للرسوم الدراسية لن يكتب له النجاح المأمول إذا لم تبادر الدولة نفسها بتقديم العون والمساعدة.

وعلى العموم يمكن القول إن الكفاية الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب جيدة إلى حدّ ما وذلك عند مقارنتها بمؤسسات التعليم العالي الحكومي وخاصة الجامعي منها، أما على مستوى الكفاية الخارجية، تشير الدلائل إلى ملائمة مخرجاته لسوق العمل، حيث أن أغلب المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمغرب يجدون عملًا مقارنة بخريجي الجامعات الحكومية، أما على مستوى الكفاية الداخلية الكمية، فتشير بعض الإحصاءات إلى أنها في الجملة، أفضل حالًا من الجامعات الحكومية ولعل ذلك يرجع لتفادي التعليم دون الجامعي والتركيز على تخصصات تتناسب مع متطلبات سوق العمل إذ أن هذا التوجه يعتبر خطوة موفقة في الاتجاه الصحيح لان مخرجات هذا المستوى مطلوبة بشدة في عالم الإنتاج.

ثانيًا: تجربة التعليم العالي الخاص في المملكة الأردنية الهاشمية:

باستعراض مسيرة التعليم الجامعي في المملكة الأردنية الهاشمية يتبين لنا أن عدد الجامعات الخاصة في الأردن يبلغ خمس عشرة جامعة من بينها ثلاث جامعات للدراسات العليا، وهذه الجامعات معتمدة اعتماداً عاماً وخاصاً، وتخضع لرقابة مجلس التعليم العالي في

الأردن (المحفظة الوطنية للأوراق المالية في الأردن، ٢٠١٠م)منها الجامعة الأردنية والبلقاء التطبيقية إضافة إلى عدد كبير من الكليات المتوسطة التي كانت في الأصل معاهداً للمعلمين.

ونظراً لزيادة أعداد خريجي الثانوية العامة وعدم قدرة الجامعات الحكومية على استيعاب أكثر من ٤٠% من خريجي هذه المرحلة فقد أنشئت في الأردن نحو ١٢ جامعة وكلية أهلية في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤ لسد هذا النقص الاستيعابي للجامعات الحكومية. وتقوم الجامعات والكليات الأهلية في الأردن على مبدأ الربح المحض وعلى نظام الشركات الاستثمارية المساهمة، أما فيما يخص أعداد الطلاب المسموح بها اتضح أن هناك بعض الجامعات التي توسعت في القبول فزادت من أعداد طلابها فوق العدد الذي تسمح به تعليمات وزارة التعليم العالي ومعايير الاعتماد العام والخاص المعتمدة فيها وذلك لتعويض الفرق الناتج عن سياستها المعتمدة في تخفيض الرسوم الدراسية بهدف المنافسة مع مثيلاتها من الجامعات الأخرى للاستحواذ على أكبر نصيب من الطلبة. والملاحظ على هذه الجامعات قبول الطلاب في التخصصات النظرية والعلمية بتقديرات أقل من المعدلات والتقديرات التي يتطلبها الالتحاق بالجامعات الحكومية، الأمر الذي أدى إلي إخفاق كثير من الطلاب في مسارهم التعليمي في مثل هذه الجامعات. (أبوالخير، ٢٠٠١م).

نمط التعليم الجامعي الخاص السائد في الأردن:

يمكن القول بأن نمط الخصخصة السائد في الأردن هو نمط الخصخصة الكاملة ؛حيث تعطي الحكومة فيها الصلاحيات للقطاع الخاص بإنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم دون تقديم أي إعانة أو تمويل من الدولة؛ حيث يقتصر دور الدولة فقط على منح التراخيص اللازمة لإقامة البناء ضمن الشروط التي تضعها الدولة. (الرباعي، ٢٠١١م).

ومن الملاحظ أيضاً على هذه الجامعات تماثل التخصصات المقدمة فيها وبخاصة التخصصات النظرية التي تحقق ربحاً وفيراً ولا تتطلب إنفاقاً مالياً. كما تمثل التخصصات المقدمة في الجامعات الخاصة تكرارا واضحاً للتخصصات المقدمة في الجامعات الحكومية باستثناء بعض التخصصات المحددة في مجال إدارة المستشفيات، والتسويق والتحاليل الطبية، والإدارة الفندقية.

كما أن بعض الجامعات الخاصة الأردنية تعد محدودة بصورة عامة في إمكاناتها وبخاصة المختبرية والمعملية والورشية وتقنيات المكتبات المركزية. وقد وضعت بعض هذه الجامعات أمام المساءلة النظامية من قبل وزارة التعليم العالي عدة مرات إذ أغلقت الوزارة بعض

التخصصات في إحدى الجامعات الأردنية، وهددت بإغلاق بعض التخصصات في جامعات أخرى (أبو الخير، ٢٠٠١م)

إيجابيات تجربة التعليم العالي الخاص للمجتمع والاقتصاد الأردني وللتعليم العالي:

إن تطبيق نظام الخصخصة الكاملة للتعليم العالي جعل الدور الحكومي في هذه المؤسسات يقتصر على الدور الرقابي ويبعد المنشأة التعليمية عن التعقيدات والإجراءات المطولة للمعاملات الحكومية مما يساهم بزيادة سرعة التطور لهذه المنشآت (نصير، ٢٠١٣، ٢٦). نمط الخصخصة الكاملة في التعليم العالي أثر على الحالة الاقتصادية بشكل عام في الأردن، فهي كأي نشاط استثماري ساهمت بتنشيط عجلة الاستثمار وجذب الأموال الأجنبية إلى الأردن عن طريق الاستثمار في هذا القطاع أو الرغبة بالانتساب لهذه الجامعات من الدول الأخرى (المعاني، ٢٠٠٩، ١٧) وكما ذكر السلطان (٢٠٠١م) بعضًا من ايجابيات التعليم العالي الخاص بالأردن بأنه ساعد تطوير التعليم العالي الخاص في الأردن على توفير الفرص الوظيفية ولمختلف المستويات مع توفير مصاريف الابتعاث للاقتصاد الأردني، والاستثمار يحقق عوائد للاقتصاد من الملتحقين به من خارج الأردن، كما ساعد على حماية الأجيال القادمة والشباب من التأثيرات السلبية الناجمة من سفرهم لدول تؤثر فكرياً عليهم مع ضعف النواحي العلمية لها (رومانيا مثلاً)، وقد أوجد نوع من المنافسة في جودة التعليم وتقديم خدمات التعليم العالي بين القطاعين الحكومي والخاص، ووفر التقنية الحديثة اللازمة لدعم العملية التعليمية وتطويرها لتتماشى مع التغيرات والمؤثرات الاقتصادية العالمية مثل العولمة، الالتزام بالنسب المحددة للقبول في الجامعات الحكومية ولمختلف التخصصات والكليات.

ويمكن تلخيص السلبيات للتجربة الأردنية كما أوردها السلطان(٢٠٠١م) في الجوانب التالية:

ككل مشاكل التعليم العالي في العالم العربي وفي المقابل يعتبر رافداً رئيسياً لدول العالم ويهم العملية التعليمية موضوع البحث العلمي والصرف عليه، فالجامعات الأهلية ومن خلال الملاك يهمها تخفيض المصاريف واعتبار الصرف على البحث العلمي غير مجدية على المدى القصير، وكما يعتبر تضارب المصالح بين القطاع الأكاديمي (الإدارة) والقطاع الخاص (الملاك) نقطة مؤثرة ومن المهم أن لا تطال القطاع الأكاديمي وخاصة تعيين أعضاء هيئة التدريس أو رؤساء الأقسام أو العمداء، تضارب بين الأنظمة الخاصة بالشركات المساهمة والأنظمة الخاصة بالتعليم العالي نقطة أساسية ويجب أن يكون التغليب لأنظمة التعليم العالي في حالة تواجد تعارض مع الأخذ في الاعتبار عدم ظلم الملاك، كما أن نفوذ الملاك يجب أن يكون في حدود لا تؤثر سلباً على العملية

التعليمية وجودتها والملاحظ أن هناك نوع من الشد ومع نوعية مديري الجامعات تم الحد بصورة كبيرة من هذه السلبية، كما نلاحظ أنه يعاني التعليم العالي الأهلي في الأردن من عدم تقيد بعض الجامعات الأهلية بالأسقف التي تقررها وزارة التعليم العالي بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في ضوء أعداد الطلاب المقيدين فيها فعلا. وقد دعا هذا الوضع الوزارة إيقاف بعض التخصصات فيها، وقد أكد البيلاوي (٢٠٠٠م) أن بعض الجامعات الخاصة في الأردن قد لهثت وراء الربح السريع فانخفض المستوى التعليمي فيها إضافة إلى أن التعليم الخاص لم يف بعهوده في تحقيق أهدافه وتقديم أنماط ونماذج جديدة مواكبة لمتغيرات العصر الذي نعيشه، بل ظل تقليديًا وفي إطار التخصصات التقليدية، و ذكر المنيع(٢٠٠٢) أن من أهم المشكلات التي يواجهها المعلمون تدني الرواتب في كليات المجتمع، وأنه لا يؤخذ برأي المعلمين عند وضع المناهج والخطط الدراسية ولا يتم تنمية قدراتهم التعليمية.

نظـــرة تقيميـــة:

إن تجربة التعليم العالي الخاص الأردني تجربة حديثه من ناحية وربحية تعتمد ابتداء على رؤوس الأموال الفردية ونظام الشركات الاستثمارية المحدودة والتضامنية من ناحية أخرى. وتطبق الشركات التي أنشأت الجامعات والكليات الأهلية في الأردن قوانين العرض والطلب والربح والخسارة مستفيدة من القانون الاستثماري التجاري للشركات الأردنية الذي كان عاملا وراء إدارة أصحاب رؤوس الأموال لهذه الجامعات.

يحتاج النموذج الأردني في التعليم العالي الخاص إلي دعم إمكاناته بشكل عام وبخاصة في مواصفات المباني والتجهيزات المعملية ومقتنيات المكتبات المركزية لبعض الجامعات الخاصة. إضافة إلي ذلك فهو يحتاج إلي دعم للكوادر التدريسية الوطنية إذ يعتمد هذا النموذج إلي حد ما على أيد غير وطنية من أعضاء الهيئة التدريسية والفنية الأمر الذي قد يزعزع حالة استقراره عند حدوث الأزمات السياسية أو المالية.

كما يعاني التعليم العالي الخاص هناك من قبول بعض الجامعات الخاصة لأعداد طلابية تزيد عن حصصها المقررة من قبل وزارة التعليم العالي وذلك لتعظيم ربحها أو تعويض الفرق الناتج عن سياستها في تخفيض رسومها الدراسية بهدف المنافسة مع غيرها من الجامعات الأهلية للاستحواذ على أكبر نصيب من الطلاب الذين لا تستطيع الجامعات الحكومية استيعابهم أو ترفض قبولهم لتدني معدلاتهم في المرحلة ما قبل الجامعية.

كما يعاني التعليم العالي الأهلي في الأردن من عدم تقيد بعض الجامعات الأهلية بالأسقف التي تقررها وزارة التعليم العالي بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في ضوء أعداد

الطلاب المقيدين فيها فعلا. وقد دعا هذا الوضع الوزارة إلي توجيه الإنذارات إلي بعض هذه الجامعات وإيقاف بعض التخصصات، ومن الملاحظ تكرر التخصصات المقدمة في الجامعات والكليات الأهلية مع تلك المطروحة في الجامعات الحكومية من ناحية أو الجامعات والكليات الأهلية نفسها من ناحية أخرى. ولعل السبب في ذلك يعود إلي نشوء الجامعات والكليات الأهلية دون تخطيط مسبق للتخصصات في ضوء حاجة المجتمع أو السوق الأردني. لذا يعاني التعليم العالي الأهلي هناك من حالة عدم التوازن في طبيعة كل من التخصصات المطروحة والمسارات النظرية والعملية. كما يلاحظ تركزه في منطقة عمان الكبرى مما قلل من فرص انتشار هذه الخدمة، وقلص فرص التنمية التعليمية لهذه المواقع، ورفع من الرسوم الدراسية للتعليم العالي الأهلي.

والواقع أن وزارة التعليم العالي في الأردن تسعى جاهدة لضبط الجامعات والكليات الأهلية من خلال الضوابط المادية والفنية والبشرية والأكاديمية واللائحية المثلى كتعليمات الترخيص والاعتماد للجامعات والكليات الأهلية وتعليمات المجالس وأعضاء الهيئة التدريسية والفنية والمتابعة الدورية الصارمة لهذه الجامعات، كما يبدو أن الوزارة هناك قد اتخذت قرارات ربما قد اقتضتها ظروف ذلك الوقت، فأصدرت موافقتها لإنشاء هذه الجامعات خلال فترة وجيزة قياسيا وبأعداد كبيرة نسبيا مع السماح لمعظم هذه الجامعات بقبول الطلاب ومباشرة التدريس بعد استيفاء المعايير الإنشائية (معايير الاعتماد العام) دونما مراعاة لاستيفاء هذه الجامعات للبنى التشغيلية الأكاديمية (معايير الاعتماد الخاص). (أبو الخير، ٢٠٠١م)

ثالثًا: تجربة التعليم العالي الخاص في الإمارات العربية المتحدة:

أنشئت في دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المؤسسات التعليمية، والكليات الخاصة، وكليات التقنية العليا والمعاهد المتخصصة فوق الثانوية والتي تقدم برامج في تخصصات مختلفة؛ ففي أواخر الثمانينات الميلادية وأوائل التسعينات تم إنشاء العديد من مؤسسات التعليم الخاصة في الإمارات المختلفة التي يتكون منها اتحاد الإمارات. ومن الأسباب التي دعت إلى إنشاء مؤسسات خاصة في دولة الإمارات هي: مرونة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في الإمارات من غير مواطنيها، والإقبال الشديد على مؤسسات التعليم العالي الحكومي، التي أصبحت تعاني من عدم إمكانية قبول العديد من الطلاب والطالبات، وخاصة الوافدين، ومتطلبات سوق العمل المختلفة، وخاصة في القطاع الخاص والظروف الجغرافية، وتفضيل الطلاب للدراسة في كليات ومعاهد قريبة من مساكنهم.

ومن الجامعات والكليات الخاصة في دولة الإمارات الآتي: جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، وكلية الاتصالات للهندسة بالشارقة (البدر، ٢٠٠١)

نمط التعليم الجامعي الخاص في الأمارات:

نمط الخصخصة المعتدلة هو النمط المتبع في الجامعات الخاصة في دولة الإمارات فالحكومات المحلية توفر الأرض والمباني للبعض ويتم الإعفاء من الرسوم كالكهرباء والماء مما يجعل القائم بالمشروع بدون تكاليف(السلطان، ٢٠٠١م) ويمكن تصنيف تمويل التعليم العالي الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة كما ذكر أبو الخير (٢٠٠١م)وفق التالي:

١- **تمويل معتمد على المبدأ الوقفي:** ومنها كلية الدراسات العربية والإسلامية التي لا تتقاضي رسوما دراسية على الإطلاق وإنما يمولها أحد التجار هناك، وكلية دبي الطبية للبنات الوقفية ولكنها تتقاضى رسوما لتشغيلها.

٢- **تمويل معتمد على المؤسسات ذات العلاقة:** ككلية الاتصالات للهندسة التي تمولها مؤسسة الإمارات للاتصالات، وكلية دبي للطيران التي تمولها وتشرف عليها شركة طيران الخليج. ولا تتقاضى هذه الكليات رسوما من طلابها بل تدفع لهم المكافآت وتؤمن لهم الإقامة والإعاشة. وفي الغالب أن خريجي هذه الكليات سيعملون في المؤسسات التي تتبع لها هذه الكليات.

٣- **تمويل ربحي محض:** كجامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا والجامعة الأمريكية وجامعة الشارقة على سبيل المثال لا الحصر.

التجربة أفرزت مزايا عديدة وإيجابيات للمجتمع وللاقتصاد الإماراتي وللتعليم العالي وهي:

ضمان توفر البنية الأساسية لضمان الاستمرارية وضمان الجودة، فالحكومات المحلية توفر الأرض والمباني للبعض ويتم الإعفاء من الرسوم كالكهرباء والماء مما يجعل القائم بالمشروع بدون تكاليف، الاستعانة بالخبرات الأجنبية في تطوير التعليم العالي نظراً لعدم توفر الخبرات المحلية؛ مما وفر التنويع في التجربة وخاصة فيما يتعلق بالمستقبل ودخول الدول منظمة التجارة العالمية، والسماح للطالب للدخول في الجامعات المطلوبة عالمياً مثل امتحان اللغة الإنجليزية (TOFEL)، والعودة لإثراء العملية التعليمية من خلال خلط جنسيات مختلفة مما يثري العملية التعليمية.(السلطان، ٢٠٠١م)

ويمكن تلخيص السلبيات للتجربة الإماراتية في الجوانب التالية:

تغلب سيادة التخصصات النظرية بشكل عام على التخصصات العلمية، كم أنه يمثل عدد الخريجين من الكليات النظرية ما يزيد على ٨٥% تقريبا من أعداد الخريجين من مختلف الكليات الخاصة، تتشابه التخصصات الموجودة في الجامعات الخاصة مع التخصصات الموجودة في جامعة العين الحكومية، عدم الالتزام بالنسب المحددة للقبول في الجامعات الحكومية لمختلف الكليات، حيث يتم القبول في الجامعات الخاصة إلى نسبة متدنية وربما في بعض غير المرخص بدون ثانوية، مشكلة عدم الاستمرارية نتيجة لموت المالك أو لمشاكل مالية ولا تتوفر خطط لمواجهتها في المستقبل. العشوائية في التخطيط من ناحية تكوين البنية التحتية بحيث قد لا تكون منشأة للغرض نفسه التي أنشئت من أجله.(أبو الخير، ٢٠٠١م) والبدء بدون ترخيص سمة ظاهرة في الإمارات وقد تم إغلاق بعض الكليات ولم تمنح تراخيص. التعليم العالي الخاص معظم الاستفادة منه للأجانب مما أثر سلبًا على سوق العمل المحلي. عدم وجود ضمان على جودة لخريج نظراً لضوابط غير ملزمة.نفس مشكلة البحث العلمي تتكرر هنا لطبيعة الاستراتيجيات الصناعية والتركيز على التدريس، والتنقل من الجامعات الخاصة للحكومية غير متوفرة.(السلطان، ٢٠٠١م)

نظـــرة تقييميـــة:

يتبين مما سبق أنه على الرغم من أن التعليم العالي الخاص في الإمارات العربية المتحدة يحتاج إلي دعم إمكاناته من خلال توفير الكوادر الوطنية للتدريس في تلك الجامعات، كما أنه يحتاج إلى التنوع في التخصصات بحيث تختلف عن التخصصات الموجودة في الجامعات الحكومية؛ وهذا خلل كبير في نظام التعليم الإماراتي الذي كان من المفترض أن يأتي التعليم العالي الخاص فيه سدا للنقص في التخصصات الموجودة في الجامعات الحكومية؛ ويعود السبب في ذلك إلي التنافس بين هذه المؤسسات من ناحية ونشوئها بدون تخطيط مسبق لحاجة السوق ودونما إشراف حكومي على إنشائها ابتداء من ناحية أخرى. كما يعاني من عدم فصل الملكية عن الإدارة في بعض الجامعات مما يسبب تدني في الكفاءة الذاتية، وايضًا عدم الالتزام بالنسب المحددة للقبول في الجامعات الحكومية لمختلف الكليات، حيث يتم القبول في الجامعات الخاصة إلى نسبة متدنية وربما في بعض غير المرخص بدون ثانوية ، بالإضافة إلى أن معظم هذه المؤسسات مخصصة لتدريس غير المواطنين التي تتراوح نسبتهم فيها ما بين ٨٥% إلي ٩٥% من نسبة المواطنين المقيدين.

وعلى العموم نلاحظ أنه يخطو حاليا خطوات مدروسة نتيجة للإشراف الصارم من قبل وزارة التعليم العالي وتقليصها للمؤسسات الغير مرخص لها وإلغائها للتراخيص السابقة وإيقافها لطلبات التأسيس الحالية، ولا شك أن مستقبل التعليم الأهلي في الإمارات مرهون بالدور الإشرافي للوزارة ووعي المؤسسين للكليات والجامعات الأهلية والدارسين فيها.

رابعًا: تجربة التعليم العالي الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية:

تبلغ نسبة التعليم العالي الخاص في أمريكا ٥٥%، ومع ذلك فإن الكليات والجامعات الحكومية تتقاضى رسوماً على الطلاب وتعتمد هذه الجامعات والكليات الخاصة في نفقاتها على مصادر متعددة منها: التبرعات، والأوقاف، المنح، دعم حكومي، والاستثمارات، وعقود استشارات وبحوث إضافة إلى الرسوم الدراسية. ومن النماذج في التعليم العالي الخاص جامعة هارفرد، وجامعة بيل، وهذه الجامعة توفر لها من الإمكانيات المادية والبشرية ما ضمن لها الاستقرار والتفوق في المجالات التي تقدمها.(البدر، ٢٠٠١م)

وقد وضح كعكي (٢٠٠١م) تتمتع الكليات والمعاهد والجامعات باستقلالية كبيرة، حيث تقوم بإدارة شئونها التعليمية تبعاً لنصوص دستورية خاصة بكل ولاية، فالتنظيمات والمؤسسات التعليمية تلعب دوراً أساسياً في صنع السياسة التعليمية، ويتبع ذلك تنوع في البرامج التعليمية، وللقطاع الخاص الحق في إنشاء الجامعات بشرط حصوله على ترخيص، وقد ذكر الغيثي (٢٠٠٠م)علمًا بأن التعليم العالي الخاص ومؤسساته مدعومة بدرجات مختلفة من قبل الحكومة الفيدرالية كجزء من التزامها بتوسيع الرخاء العام وفقا لذلك تحصل الجامعات الخاصة على دعم حكومي من خلال عدة برامج (فيدرالية وعلى مستوى الولايات) وهذا نوع من الخصخصة المعتدلة.

أولاً: الدعم والمساعدات الفيدرالية للقطاع الخاص في التعليم العالي:

تقدم الحكومة الفيدرالية الأميركية دعما غير مباشر لمؤسسات التعليم العالي الخاصة والعامة على السواء من صور هذا الدعم منح أو مساعدات للطلبة، عقود للقيام بأبحاث لصالح مؤسسات فيدرالية كما تقوم الحكومة الفيدرالية بتقديم رأسمال للقطاع الخاص في التعليم العالي ولكن بطريقة محدودة وانتقائية، ومن صور هذا الدعم للطلبة في مؤسسات التعليم العالي: منح الفرص التعليمية الأساسية وهي مساعدات تقدم مباشرة للطلبة على أساس الحاجة المالية للطلبة (للفقراء والمحتاجين)، منح الفرص التعليمية المكمل /الرديف، منح حوافز للطلبة مناصفة بين حكومات الولايات والحومة الفيدرالية، برنامج العمل أثناء الدراسة حيث تقدم الحكومة الفيدرالية أجور أعظم لمن يعملون داخل الجامعة، ضمان قروض الطلبة ويقم للطلبة المحتاجين، برنامج

قروض الطلبة القومي المباشر ولا يدفع الطلبة أي فوائد طالما يعملون في السلك الحكومي وعند انتهاء خدماتهم يطالبون بدفع ٣% من مبلغ القروض فائدة.

وهناك دعم فيدرالي للبحوث يخدم هدفين: تقدم المعرفة وبالتالي تحافظ على تقدمها البحثي في العالم ، وتوسيع نطاق وظائف البحث عن طريق تحديث معاملها وأجهزتها واستقطاب الأكفاء إذ تحدد حصة كل جامعة على أساس تميزها النوعي مقارنة بالجامعات المنافسة، ويتم ترحل الدعم الفيدرالي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة عن طريق عدد من المؤسسات الوسيطة مؤسسة العلوم القومية ومعاهد الصحة القومية هاتان المؤسستان تقومان بتوزيع المبالغ المرصودة للبحوث على أساس علمي ومحايد بواسطة علماء محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص.

ثانيًا: برامج دعم حكومات الولايات لمؤسسات التعليم العالي الخاص:

النوع الأول: هو (الدعم الوظيفي) وهو دعم يقدم مباشرة للطلبة من صورة (منح أكاديمية تنافسية، مساعدة للطلبة المحتاجين، منح لتعويض الارتفاع في رسوم الطلبة، قروض للطلبة المحتاجين).

أما النوع الثاني: هو(الدعم المؤسسي) وهو يقدم مباشرة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة وتذهب أغلبيتها إلى مجالات الصحة نظرا لارتفاع تكلفتها.(الغيثي، ٢٠٠٠م)

وقد دعت الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات القطاع الخاص للاستثمار في التعليم، وقدمت بعض المؤسسات منح مقابل تقليل الضرائب المستحقة عليها للدولة. كما تقوم بعض الشركات الكبيرة مثل شركة: IBM وشركة Motorala وشركة Milliken بتقديم منح للجامعات كبيرة بهدف تحسين نوعية الخريجين والهيئة الاكاديمية فيكونوا سبباً في زيادة عوائدها في المستقبل وهناك بعض الجامعات التي تحصل على هبات وتبرعات أوقفت لها ومنها: جامعة هارفارد، وجامعة تكساس، وجامعة برنستون وبيل، وجامعة ستانفورد، وجامعة واشنطن، كما تعتمد الجامعات على إيراد المشاريع البحثية والعلمية.(كعكي، ٢٠٠١م)

وتتعدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة في أمريكا وتختلف أنماطها فهناك جامعات بحثية ونظرية وتطبيقية وهناك جامعات تطبق التعليم العالي التعاوني بشكل موسع في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت فكرة التعليم العالي التعاوني في جامعة سنسناتي (CINCINNATI) ثم بعد النجاح الذي لاقته ازدهر النظام، ويساعد هذا النظام من التعليم المؤسسات التعليمية على التعرف على المشكلات التي تواجه القطاع الخاص، وعلى تحديد

احتياجاته من القوى العاملة المتخصصة كما يساعد على تطوير المعلومات التقنية، والأبحاث الأكاديمية، من خلال علاقته بمؤسسات الإنتاج.(البدر، ٢٠٠١م)

ومن النماذج الناجحة في التعليم العالي التعاوني؛ قيام بعض مؤسسات الإنتاج ذاتها بإنشاء معاهد وكليات للتعليم، وتشرف عليها إشرافاً كاملاً في النواحي الإدارية والمالية. وفي الوقت نفسه يكون التعاون والإشراف على النواحي الأكاديمية والفنية من قبل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

ومن الكليات التي تطبق التعليم العالي التعاوني بأمريكا كلية رامابو الجامعية (Ramapo) حيث تبلغ عدد التخصصات المتاحة في مجال التعليم التعاوني (٢٤) تخصصا تشمل: العلوم، والحاسب الآلي، ونظم المعلومات، والإدارة، وإدارة الأعمال، والإعلام. ومن الشروط التي تطلبها الكلية على الطالب ليصبح بعدها مؤهلاً للالتحاق بفترات التدريب العملي (فصلي عمل)، مدة كل فصل أربعة أشهر تقريباً.(البدر، ٢٠٠١م)

ويتميز التعليم العالي الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية بالتالي:

ذكر السلطان (٢٠٠١م) العديد من المزايا في التعليم العالي الخاص الأمريكي منها: الاستقلالية الكاملة لمؤسسات التعليم العلي الخاص عن شخصية مؤسسيها، فرق النظام بين مصالح المؤسسين ومصالح المؤسسة التعليمية وبصورة واضحة وترك مجال الربحية من خلال الشركة حتى لا تتأثر المؤسسة التعليمية، فصل الجهات الإشرافية على الجامعات الخاصة بما يتلاءم مع تطلعات الراغبين في الاستفادة، يعتمد على نظام له رقابة ذاتية ويحرص على تطبيق الجودة الشاملة، بناء الاعتماد على مخرجات التعليم وعلى أهداف واضحة والتركيز على أن العملية التعليمية يجب أن توضع لتنمو وتتحسن وخاصة مع التغيرات في المجال العلمي، وقد ذكر البدر(٢٠٠١م) تتميز مؤسساته بأسلوب التعليم التعاوني الذي يجمع بين النظرية والتطبيق؛ بحيث تقوم الجامعة أو الكلية بالدراسة النظرية، وتقوم مؤسسات الإنتاج الأهلية أو العامة بتقديم الجزء العملي في ميادين العمل الفعلية، ربط المناهج التعليمية بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية؛ بحيث يكون هناك قوانين بين المتطلبات البشرية للمواطن، ومتطلبات تنمية الوطن، كما أن تعاون الجامعات فيما بينها سهل تبادل الخبرات، وقد ذكر الغيثي (٢٠٠٠) أن الدعم الحكومي ساعد الجامعات الخاصة في تفوقها في البحث العلمي كجامعة شيكاغو وهارفارد وستانفورد على الجامعات الحكومية، تحقيق الجودة والتميز في جامعاتها وتوفير الجو التعليمي الملائم لطلابها جعل بعضها تنتقي الطلبة المتميزين فقط وتكون لصفوة الطلاب حيث يتوفر لدى هذه الجامعات آلية لاستقطاب الطلاب والأساتذة المتميزين (جامعات انتقائية).

ويمكن أن نحصر عيوب النظام في النقاط التالية وهي:

١- الحصول على الاعتماد اختياري على مستوى التخصص وليس إجباري وبالتالي هناك مؤسسات غير معتمدة في التخصصات الفرعي، .إعطاء الخيار للمؤسسات التي ستفشل في الاعتماد التخصصي في الانسحاب قبل إتمام العملية. (السلطان، ٢٠٠١م)

٢- من أحد السلبيات في النظام الأمريكي للتعليم العالي الخاص إذ يسمح بإنشاء جامعات تخص (ثقافة الأغلبية) وهي تلبي ثقافة جماعة معينة ومعتقداتها الدينية والطائفية فتجد في هذه المؤسسات الخاصة تلبية لأذواقهم وتمول بالكامل من قبل الجماعة والطائفة نفسها(كعكي، ٢٠٠١م) وهي نوع من الخصخصة الكاملة التي أشار لها الغيثي (٢٠٠٠م) حيث أنها تهدف لترويج فكر ثقافي أو سياسي أو ديني معين، وهذه تعد أحد أكبر أخطار الخصخصة الكاملة، التي تكون فيها الإدارة من قبل الجهات والأفراد الممولين وتدخل الدولة فيها محدود ويكاد يكون معدوم؛ فتأتي هذه الجهات وتفرض نوع من التعامل مع المستفيدين من هذه الجهات؛ وبالتالي تجميع أكبر قدر من المؤيدين لتوجههم أو فكرهم أو الإيديولوجية التي يتبعونها.

نظـــرة تقييميـــة:

يعتبر النظام الأمريكي والمطبق في التعليم نتاج خبرات أكثر من قرنين من الزمان مع كبر حجم السوق حيث بدأ التعليم الخاص (الأهلي غير الربحي) تلاه التعليم الحكومي. ويعتبر النظام الحالي متوازن من حيث الطلب والعرض وتوفر الآلية التي تضمن استمرار الكفاءة وخاصة من خلال دعم الحكومة الفدرالية. يعتبر من أكبر المعوقات المؤثرة على سير العملية التعليمية حيث يكون تغليب الهدف الربحي سبباً في التأثير على الهدف الآخر في العملية التعليمية وهي المخرجات سواء كانت طلاب أو في عمليات البحث والتطوير، ولكن تدعيم الثاني على الأول ممكناً وفي حدود لا ضرر ولا ضرار وذلك من خلال جهة خارجية حيادية تحرص على وجود مقاييس تؤدي لتحقيق الهدفين مثل النظام الأمريكي حيث يوفر جهة خارجية حيادية لضمان الالتزام بالجودة النوعية.(السلطان، ٢٠٠١م)

كما أن برامج المنح المقدمة من جهات مختلفة للطلاب والأساتذة ساعدت مؤسسات التعليم العالي الخاص من وضع مستوى مقبول من التعليم مع ارتفاع الرسوم للطلبة دونما خوف من نفور الطلبة بسبب ارتفاع الرسوم، كما ساعد الطلاب الغير قادرين ماديين من الالتحاق بهذه الجامعات والكليات الخاصة وبالتالي حقق مبدأ العدالة والمساواة في تحقيق الفرص التعليمية، كما إن هناك علاقة قوية بين تدخل الدولة في شؤون المؤسسة التعليمية وبين مقدار التمويل المقدم من الدولة؛

فكلما زاد التمويل زاد التدخل ويتمثل في شؤون الموظفين، الحقوق المدنية، شؤون الطلبة، حيث تتمتع مؤسسات التعليم العالي الخاصة بصفة عامة بالاستقلالية في مجال الإدارة أكبر من تلك التي تتمتع بها مؤسسات التعليم العالي الحكومي (الغيثي، ٢٠٠٠) استفادت الجامعات الخاصة بالمتقاعدين حيث تعمل الجامعات بالتعاون مع الأشخاص فوق سن ٥٥ على إيجاد فرص العمل لخدمة المجتمع والاستفادة من خبراتهم المهنية في مجال التعليم والتدريب والتخطيط مع استحداث مراكز لهم. (R obert,1992)

يتبين من العرض السابق أن التعليم العالي الخاص بمختلف مؤسساته يعتبر حاجة ضرورية فرضها التطور التقني وزيادة الطلب على التعليم العالي، كما أن التعليم العالي الحكومي أصبح في حد ذاته غير قادر على سد الاحتياجات الفعلية له، لذا فإن التعليم العالي الخاص سيمكن من تخفيف الضغط على التعليم الحكومي، كما سيمكن من فتح تخصصات حديثة يحتاج إليها سوق العمل السعودي، لذلك تم عرض تجارب الدول السابقة في التعليم العالي الخاص للاستفادة من سلبيات التعليم في تلك الدول وايجابياته وأنماط الخصخصة المطبقة لديه مما سيعود بالنفع على التعليم العالي الخاص في المملكة العربية السعودية؛ حيث أن العملية التعليمية يجب أن تحقق احتياجات طالب العلم من العلوم، واحتياج المجتمع من كفاءات مؤهلة تؤدي دورها في التنمية بكل كفاءة واقتدار ؛وعليه آمل أن تستمر المملكة في تطبيق النموذج غير الربحي المرتبط بالدعم الحكومي والأهلي السخي والإشراف المباشر والكامل عليه من قبل وزارة التعليم العالي إنشائيا وأكاديميا وتشغيليا وتطويريا. فعلى الرغم مما يعترض هذا الإشراف من صعوبات جمة وتكلفة مادية باهظة وجهد فني وبشري كبيرين إلا أنه أمر حتمي وضروري لضمان حسن مسار هذا النمط من التعليم وتحقيق جودته والنوعية المنشودة.

وكما توصلت الباحثانة من العرض السابق:

١- لابد أن تتمثل رسالة مؤسسات التعليم العالي، بتأمين تعليم نوعي للجميع وبشكل يتوافق مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل بحيث يبني الشخصية المتكاملة والمتوازنة للمواطن المؤمن الصالح، القادرة على الابتكار.

٢- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في أسلوب التعليم العالي الخاص الذي يجمع بين النظرية والتطبيق، بحيث تقوم الجامعة أو الكلية بالدراسة النظرية، وتقوم مؤسسات الإنتاج الأهلية أو العامة بتقديم الجزء العملي في ميادين العمل الفعلية.

٣- إيجاد أنماط جديدة للمؤسسات التعليمية تحقق التمايز مثل: الجامعات التخصصية، البحثية التطبيقية، والتخصصات البيئية.

٤- زيادة الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي والتوسع فيه على أساس النوعية، وليس الكمية، مع دراسة العدد الأمثل للجامعات والمعاهد المطلوبة بما يتناسب مع التوزيع السكاني والجغرافي.

ختامًا، تبين أن كثيراً من الدول تعتمد على التعليم مادون الجامعي وعلى أنماط أخرى في مرحلة التعليم العالي، وهذا ما تفتقده في برامجنا.

المبحث الثالث: تجربة المملكة العربية السعودية في خصخصة التعليم العالي:

يعد إنشاء الكليات والجامعات الخاصة نقلة نوعية في تحسين التعليم العالي وإضافة مهمة بإشراك القطاع الخاص في توفير فرص التعليم العالي وتحسين نوعيته، فلقد جاء التصريح بإنشاء الكليات الخاصة متوافقًا مع حرص الدولة على إفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في إعداد الخريجين لسوق العمل في التخصصات المختلفة التي يحتاج إليها، ؛ولذلك وحرصًا من الدولة على تنظيم هذه المشاركة فقد صدرت لائحة الكليات الخاصة التي أقرت كافة التنظيمات اللازمة لتأدية هذه الكليات لأهدافها. واهتمامًا من الدولة بالتعليم الجامعي الخاص فقد صدر الترخيص لفتح تسع كليات خاصة وهي: كلية الأمير سلطان الأهلية بالرياض، كلية الأمير سلطان للسياحة والفندقة بأبها، كلية عفت بجدة، كلية دار الحكمة بجدة.(السالم والداوود، ١٤٢٣هـ)

أولاً: أهداف التعليم العالي الخاص:

لا يختلف التعليم العالي الخاص عن الحكومي في الأهداف العامة فكل منهما يستهدف إعداد الكوادر المؤهلة في مختلف التخصصات والإسهام في خدمة خطط التنمية واحتياجات سوق العمل إلا أن التعليم العالي الخاص يهدف أيضًا إلى إتاحة الفرصة لمن لا يمكنه الالتحاق بالتعليم الحكومي إما لشدة المنافسة أو لأن درجاته التحصيلية لا تؤهله أو لأي سبب آخر. (الحامد وآخرون، ٢٠٠٧م)

ثانيًا: نمط التعليم العالي الخاص في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

التعليم الجامعي الخاص الربحي وغير الربحي المدعوم من الدولة حيث عملت وزارة التعليم العالي على تطوير لوائح تتبع هذا النمط الذي تدعم فيه الدولة الاستثمار أو العمل الخيري في التعليم مقابل التزام التعليم العالي الخاص مستوى يحقق متطلبات الدولة في المحافظة على النوعية وإتباع إجراءات عملية للرقابة والمراجعة والتقويم الذي يؤدي إلى تطوير العملية التعليمية والبحثية في المؤسسات الأكاديمية.(الحامد وآخرون، ٢٠٠٧م)

ثالثًا: دعم التعليم العالي الخاص:

منذ إقرار الدولة للائحة الكليات الخاصة والعمل جار في وزارة التعليم العالي لوضع القواعد المنظمة لتشجيع الكليات الخاصة وقد تمخضت تلك الجهود بصدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٣/٤/٦هـ المتضمن الموافقة علي ما يلي: تأجير الأراضي الحكومية المناسبة التابعة لوزارة الشؤون البلدية وغيرها من الجهات بأسعار رمزية.، قيام وزارة المالية بتقديم قروض ميسرة للكليات الخاصة المرخص لها، قيام وزارة التعليم العالي مع المالية بتقديم حوافز إضافية لإنشاء الكليات في المناطق التي تحتاج إليها.

بالإضافة إلى المزايا سالفة الذكر فإن الوزارة تضع حوافز تشجيعية كدعم مباشر أو غير مباشر فالدعم المباشر مثل: الإعفاءات الجمركية لتجهيزات الكلية، الإعفاء من رسوم التأشيرات، تخفيض رسوم الكهرباء والماء، تخفيض رسوم الانترنت. أما صور الدعم الغير مباشر فمثل تقديم إعانات أو قروض للطلبة الدارسين في الكليات. (الحامد وآخرون، ٢٠٠٧م)

من العرض السابق نتوصل إلى أن حكومة المملكة العربية السعودية قد أولت اهتمامًا كبيرًا ومتزايدًا بتنمية الموارد البشرية فخصصت لهذا الغرض نسب عالية من الاعتمادات المالية في خطط التنمية وشجعت القطاع الخاص للمشاركة في ذلك الاهتمام ؛ونتيجة لذلك أتيحت فرص التعليم العالي في المملكة لأعداد كبيرة من خريجي الثانوية الأمر الذي أدى إلي تزايد مستمر في أعداد خريجي وخريجات الثانوية العامة اتجهت نسبة كبيرة منهم إلى الالتحاق بالجامعات الحكومية والخاصة.

رابعًا: مبررات التعليم العالي الخاص في المملكة العربية السعودية:

إن التعليم العالي الخاص في المملكة العربية السعودية من الضرورات التي يتطلبها الوضع الراهن، وهناك عدة مبررات تختص فيها طبيعة البيئة السعودية ومشكلاتها تساهم في التوجه للتعليم العالي الخاص ومنها ما يلي:

١. العامل الديمغرافي:

يمثل السكان عامل مهم عند التخطيط للتعليم العالي, وتميزت المملكة بمميزات خاصة للسكان من جانبين:

أ- النمو السكاني:

النمو السكاني في المملكة العربية السعودية يتميز بنسبة زيادة طردية نظرا لطبيعة المجتمع السعودي الذي تشكل الأسرة نواته فقد بلغت الزيادة في إحصاءات عام(٢٠٠٧) (٢.٣٨%) مقارنة

بإحصاءات عام (٢٠٠٤) فيما بلغت الزيادة في إحصاءات عام(٢٠١٣) (٥.٠٥%)مقارنة بإحصاءات عام(٢٠٠٧). (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠١٣م).

ب- التركيب العمري:

يعتبر المجتمع السعودي مجتمعًا فتيًا من الناحية الديمغرافية فقد بلغت نسبة من تقل أعمارهم عن (١٥ سنة) في إحصاءات (٢٠٠٧)(٣٢.٥%) من نسبة السكان في السعودية، ونسبة من هم في سن العمل (١٥ـ٦٤سنة) تقدر(٦٤.٧%) من نسبة السكان.

لذا يجب على المملكة التوسع في التعليم العالي لتواكب النمو السكاني حيث تواجه مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية طلبا متزايدا سيجعل مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على استيعاب المزيد من المتقدمين، فقد وصلت الطاقة الاستيعابية للجامعات ذروتها، ولم تقتصر زيادة عدد الملتحقين عن الطاقة الاستيعابية في الجامعات والكليات الأكاديمية، وإنما شمل ذلك الكليات التقنية في المملكة العربية السعودية (المنيع، ٢٠٠٢)، ويتجلى ذلك في معدل النمو المتزايد للسكان في المملكة العربية السعودية (جدول رقم ١)، حيث يبلغ معدل الزيادة السنوية حوالي ٢.٧ % ابتداء من عام ٢٠١٣م. (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٤م)

الجدول رقم (١)

جدول التعداد السكاني وتوقعات الزيادة السكانية إلى عام ٢٠١٩ م

السنة	عدد السكان	معدل الزيادة السنوية
٢٠١٠	٢٧٥٦٣٤٣٢	.....
٢٠١٣	٢٩٩٩٤٢٧٢	٪٢.٧
٢٠١٦	٣٢٢٤٨١٢٣	٪٢.٣
٢٠١٩	٣٤٢٧٥٤٣٥	٪١.٩

مما سبق يتضح أن هذه الزيادة السكانية تتطلب توفير فرص تعليمية ووظيفية لذلك من الضروري التوجه إلى زيادة استيعاب مؤسسات التعليم العالي، وهذا لا يتم إذا ما بقي التعليم معتمدًا على الحكومة فقط؛ لذا نرى هذا التوجه نحو التوسع في مؤسسات التعليم العالي الخاص ليتناسب مع معدلات زيادة النمو السكاني

٢ـ ازدياد أعداد الطلاب المستجدين في مؤسسات التعليم العالي من عام ١٤٣١/١٣٢٧هـ:

جدول رقم (٢)

أعداد الطلاب المستجدين في مؤسسات التعليم العالي (١٤٣١/١٤٢٧هـ)

	١٤٢٧	١٤٢٨	١٤٢٩	١٤٣٠	١٤٣١

إجمالي الطلاب المستجدين	٢١٧.٧٨١	٢٢٧.٧٨٤	٢٥٥.٦٢١	٢٧٢.٨٥٤	٢٩٧.٦٣٢
إجمالي عدد السكان	٢٣.٦٧٨.٨٤٩	٢٤.٢٤٢.٥٧٨	٢٤.٨٠٧.٢٧٣	٢٥.٣٧٣.٥١٤	٢٧.١٣٦.٩٧٧
عدد المستجدين لكل (١٠٠) ألف	٩٢٠	٩٤٠	١.٠٣٠	١.٠٧٥	١.٠٩٧

المصدر: مرصد التعليم العالي١٤٣٤هـ

يبين الجدول رقم(٢) مؤشر عدد المستجدين لكل (١٠٠)ألف من السكان خلال الفترة (١٤٢٧ – ١٤٣١ هـ)، ويقيس المؤشر كثافة الطلاب المستجدين، ويتضح من خلال الجدول رقم(٢) أن قيمة المؤشر ارتفعت من (٩٢٠) في العام ١٤٢٧ هـ، إلى (١.٠٩٧) طالباً لكل (١٠٠) ألف من السكان في العام ١٤٣١ هـ. وهذا يشير إلى ارتفاع المؤشر العام للمشاركة في التعليم العالي وتحسنه، الذي نتج بشكلٍ أساسي عن الارتفاع الكبير في أعداد المستجدين الذكور. (مرصد التعليم العالي١٤٣٤هـ)

ويستخلص من العرض السابق أن الاهتمام بالتعليم الخاص الجامعي فرضه واقع ارتفاع الوعي بأهمية التعليم والرغبة في استكماله من التعليم العام إلى التعليم العالي والزيادة المطردة في أعداد خريجي وخريجات الثانوية العامة بما يفوق وبشكل كبير الطاقة المتاحة لقبول الطلاب بمنشآت التعليم العالي الحكومي لذلك اتجهت الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع التعليم العالي وذلك لاستيعاب الكم الهائل من خريجي الثانوية.

٣ـ نمو الإنتاج البحثي للمملكة حسب تصنيف (Scopus)

جـدول رقم (٣)

الإنتاج البحثي للمملكة حسب تصنيف Scopus ١٤٢٧/١٤٣١هـ

السنة	١٤٢٧	١٤٢٨	١٤٢٩	١٤٣٠	١٤٣١	معدل النمو السنوي	نسبة النمو الكلية
عدد البحوث	٢.٤١٠	٢.٦٣٩	٢.٩٤٧	٣.٧٥٣	٤.٧٠٠	٪١٨.٤	٪٩٥.٠

المصدر: مرصد التعليم العالي١٤٣٤هـ

يوضح الجدول رقم (٣) الإنتاج البحثي في المملكة حسب تصنيف الدوريات المحكمة (**Scopus**) خلال الفترة(١٤٢٧ – ١٤٣١ هـ)، وتظهر البيانات أن عدد البحوث في المملكة قد ارتفع خلال سنوات المقارنة كافة، إذ بلغ في سنة ١٤٢٧ هـ(١,٧٥٨) بحثاً في مختلف المجالات، ليصل في سنة ١٤٣١ هـ، إلى (٣,٠٤٧) بحثاً، بنسبة نمو كلية وصلت إلى(٧٣.٣ %). (مرصد التعليم العالي١٤٣٤هـ)

ومما استعرضنا يتضح أنه من المبررات المهمة لإنشاء كليات جامعية خاصة أن تستهدف هذه الكليات الإسهام في نمو الإنتاج البحثي للمملكة لمقابلة التوسع في البحث العلمي وما يصاحبه من زيادة التكاليف من عام لآخر، كما أنه من الضرورة أن يكون هناك مركز بحثي في الجامعات والكليات الخاصة يواكب هذا التوسع في الإنتاج البحثي مما يحقق له المنافسة مع الجامعات الحكومية المحلية والعربية والعالمية.

٤- البديل للطلاب المغتربين:

الجامعات الحكومية لا تتيح تسجيل الطلاب المقيمين بنسب كبيرة فيما وفرت لهم الجامعات الخاصة البديل لمتابعة إكمال دراستهم فقد بلغت نسبة الطلاب المقيمين المسجلين في الجامعات والكليات الخاصة ٢٥% في مجموع عد الطلاب في هذه المؤسسات ؛حيث أن مشاركة القطاع الخاص في قبول المقيمين أمر حتمي في تطوير التعليم.(الحربي، ٢٠١٣)

نستخلص من العرض السابق أن هناك العديد من المبررات لتشجيع القطاع الخاص لإنشاء مؤسسات للتعليم العالي بحيث تستهدف هذه الكليات الإسهام في حل المشكلة القائمة المتمثلة في ضعف المواءمة بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل فقد ثبت أن سوق العمل يحتاج لنوعيات من الوظائف تستلزم متطلبات معينة من التأهيل والمهارة في الأداء ومعظمها وظائف متخصصة تبعد عن الطابع النظري، وفي نفس الوقت فان عدم مواكبة المخرجات التعليمية والتدريبية القائمة لا تتواكب من حيث الأعداد والنوعيات المطلوبة من هذه الوظائف ٠

خامسًا: نمو عدد الجامعات والكليات الخاصة:

١- نمو عدد الجامعات:

يعد تزايد أعداد الجامعات أحد أبرز ملامح تطور قطاع التعليم العالي في المملكة، خلال العقد الماضي. واكتسب زخماً أكبر في السنوات القليلة الماضية، حيث شهدت المملكة حراكاً غير مسبوق في إنشاء الجامعات، وتوسعة القائم منها، باستحداث الكثير من البرامج والتخصصات.

جدول رقم (٤)

نمو عدد الجامعات في المملكة (١٤٢٥/١٤٣٥هـ)

السنة		١٤٢٥	١٤٣١	نسبة النمو الكلية
عدد الجامعات	حكومية	١١	٢٤	٪١١٨
	خاصة	٤	٨	٪١٠٠

	إجمالي	١٥	٣٢	٪١١٣

المصدر: مرصد التعليم العالي١٤٣٤هـ

ويشير الجدول رقم (٤) إلى تطور أعداد الجامعات في المملكة خلال الفترة (١٤٢٥ – ١٤٣١) حيث يلاحظ ارتفاع عددها بأكثر من الضعف، وبنسبة نمو كلية بلغت (١١٣ %)، فقد وصل عددها في العام ١٤٢٥ هـ، إلى (١٥) جامعة، منها (١١) جامعة حكومية، و(٤) جامعات أهلية، في حين أن العدد الإجمالي للجامعات بلغ في العام ١٤٣١ هـ، (٣٢) جامعة، منها (٢٤) جامعة حكومية و(٨) أهلية، ويوضح الجدول نفسه أن القطاع الحكومي هو الذي قاد التطور في هذه المرحلة، حيث تجاوز النمو في عدد الجامعات الحكومية النمو المتحقق في الجامعات الأهلية. (مرصد التعليم العالي١٤٣٤هـ)

٢- نمو عدد الكليات:

وكما هو حال الجامعات الأمر نفسه ينسحب على الكليات، حيث ارتفعت أعدادها بشكلٍ كبيركما هو موضح

جدول رقم (٥)

نمو عدد الكليات في المملكة (١٤٢٥/١٤٣٥هـ)

السنة		١٤٢٥	١٤٣١	نسبة النمو الكلية
عدد الكليات	حكومية	٣٠١	٣٥٩	٪٣١
	أهلية	١٣	٣٩	٪٢٠٠
	إجمالي	٣١٤	٤٣٤	٪٣٨

المصدر: مرصد التعليم العالي١٤٣٤هـ

وتشير البيانات في الجدول رقم (٥) إلى أن العدد الإجمالي للكليات بلغ في العام ١٤٣١ هـ، (٣٩٥) كلية حكومية، و(٣٩) كلية أهلية، فيما كانت أعدادها في العام ١٤٢٥ هـ، (٣٠١) كلية حكومية، و(١٣) كلية أهلية، أي بنسبة نمو كلية قدرها(٣٨ %). ويبين الجدول رقم (٥) أن نسب النمو في عدد الكليات الأهلية تجاوز نمو الكليات الحكومية، ووصل إلى (٢٠٠ %)، في حين كان النمو للكليات الحكومية بواقع (٣١ %).

٣- الجامعات أو الكليات التي تمنح درجة الماجستير:

فيما بلغ عدد الجامعات والكليات التي تمنح درجة الماجستير (ثماني كليات أو جامعات) واحدة فقط تمنح درجة الماجستير بتخصصات صحية وهي كلية الرياض لطب الأسنان والصيدلة؛ في المقابل أغلب الجامعات والكليات تمنح درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

٤- أعداد الطلاب في الجامعات والكليات الأهلية في المملكة العربية السعودية من عام١٤٣٢/١٤٣٤هـ

يوضح الشكل رقم (١) أعداد الطلاب في الجامعات والكليات الأهلية بالمملكة العربية السعودية للأعوام ١٤٣٢/١٤٣٣/١٤٣٥هـ (وزارة التعليم العالي، ١٤٣٤هـ)

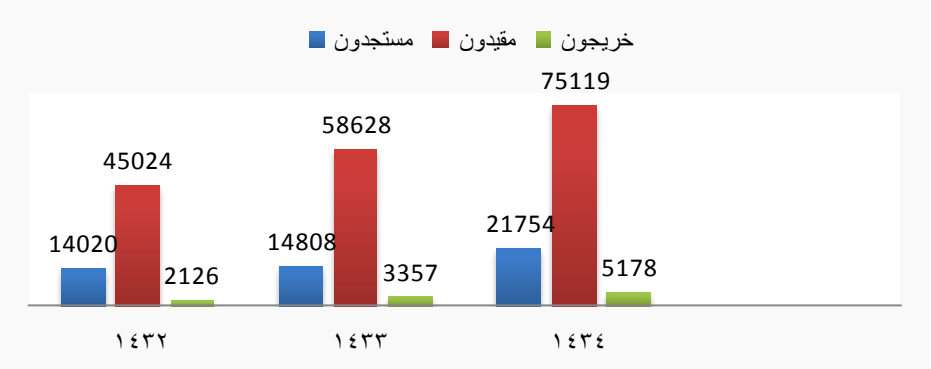

شكل رقم (١) : أعداد الطلاب في الجامعات والكليات الأهلية بالمملكة ١٤٣٢/١٤٣٤هـ

نستخلص مما سبق أن المملكة شهدت نموًا متزايدًا للقطاع الخاص اكتسب معه قدرات أهلته لأن تنيط به الدولة مسؤولية كبرى في تحقيق أهداف التنمية المرتبطة بضمان الاستمرار في معدلات النمو الاقتصادي، ورفع الكفاءة الداخلية للتعليم وإتاحة فرص العمل للمواطنين.

سادسًا: من المشكلات الاقتصادية التي قد تساهم خصخصة التعليم العالي في حلها:

١. البطالـــــــــة:

العمل على زيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة من خلال وضع البرامج والأنظمة الملائمة والحوافز للقطاع الخاص لتوظيف السعوديين، وتعزيز القوى العاملة الوطنية وزيادة معدلات السعودة، وتوفير فرص تأهيل وتدريب العمالة الوطنية على رأس العمل هذا وتعد نسبة البطالة بين السعوديين في ازدياد فقد بلغت نسبة البطالة في عام ٢٠٠٨م (١٠.٠%) فيما ارتفعت في عام ٢٠١٣م لتصل إلى (١١.٧ %) كما تبين أن أعلى نسبة للمتعطلين السعوديين هم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس عام ٢٠١٣م نسبة(٤٨.٢%) (بحوث القوى العاملة، ٢٠١٣) كما هو موضح في الشكل رقم (٢)

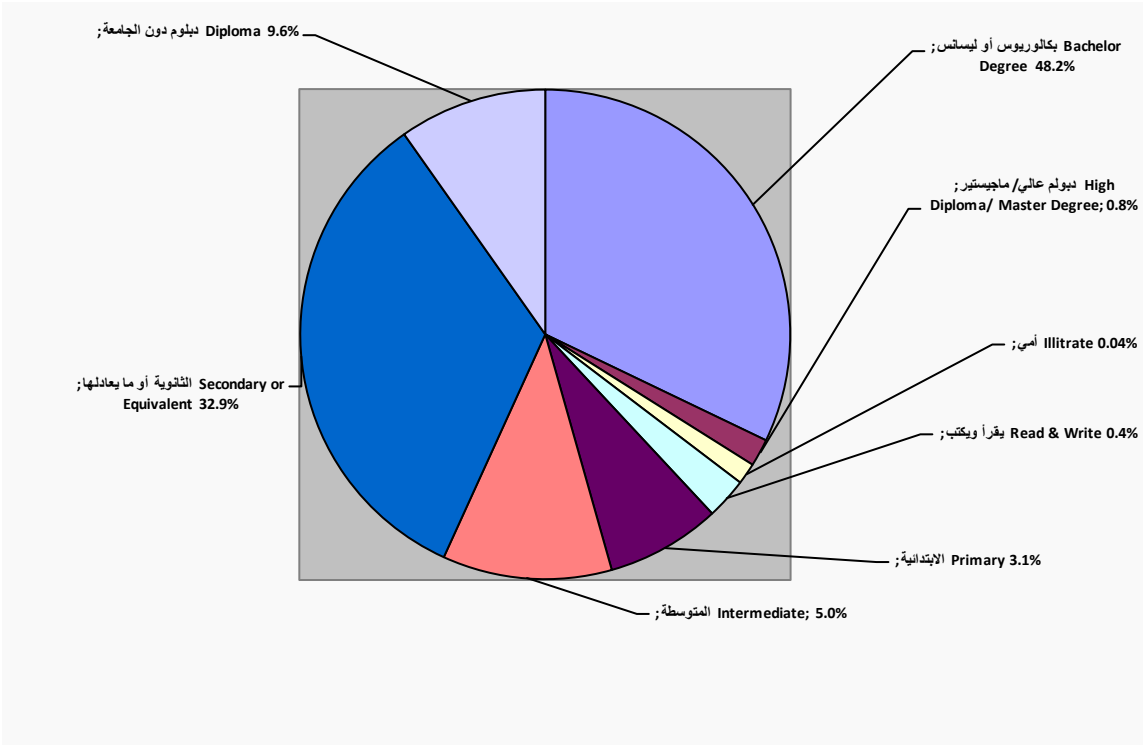

شكل رقم (٢) :التوزيع النسبي للمتعطلين السعوديين (١٥سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية

٢. هدر الموارد البشرية:

إن هدر الموارد البشرية السعودية الناتج عن عدم العدالة في توزيع القوى العاملة بين الجنسين؛حيث دلت إحصاءات القوى العاملة إلى أن التوزيع النسبي لقوة العمل السعودية حسب الجنس تمثل(٨٤.٦%) للذكور فيما تثمل للإناث ما نسبته (١٥.٤%) وهذا يمثل هدر للموارد البشرية (بحوث القوى العاملة، ٢٠١٣)كما هو موضح في الشكل رقم (٣، ٤)

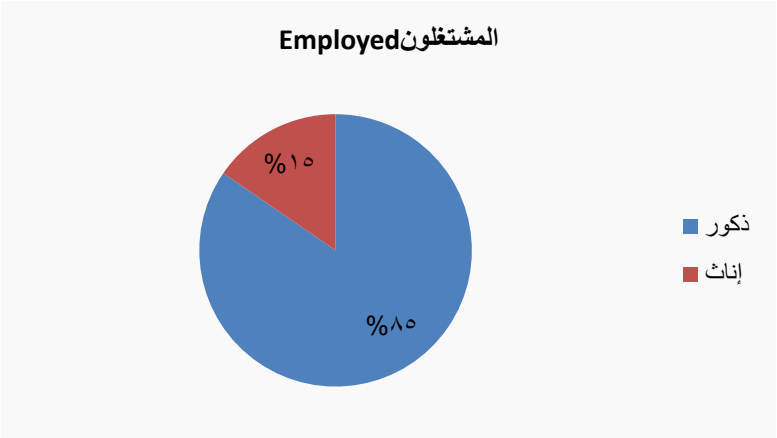

شكل رقم (٣) :التوزيع النسبي لقوة العمل السعودية (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس

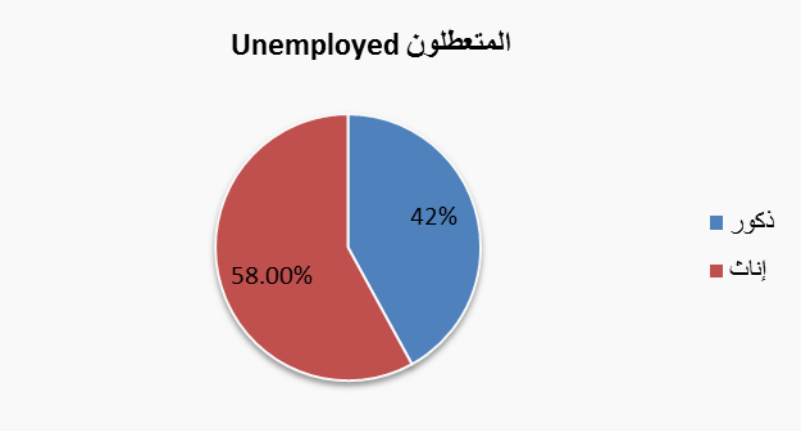

شكل رقم (٤) :التوزيع النسبي لقوة العمل السعودية (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس

٣. توفير النفقات التعليمية المصروفة في الخارج:

إن خصخصة التعليم العالي في المملكة سيوفر بالتأكيد النفقات التعليمية المصروفة بالخارج نتيجة الابتعاث للخارج لدراسة التخصصات المطلوبة والتي جاءت التخصصات الإدارية والهندسية والطبية على رأسها. حيث وجدت الباحثانة من خلال تحليلها لإحصائية أعدتها وزارة التعليم العالي عن الطلبة الذين يواصلون دراستهم في الخارج عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ بأن النسبة الأعلى جاءت لصالح العلوم الإدارية ثم الطبية ثم الهندسية، كما وضحتها الباحثانة من خلال الرسم البياني التالي في الشكل رقم (٥):

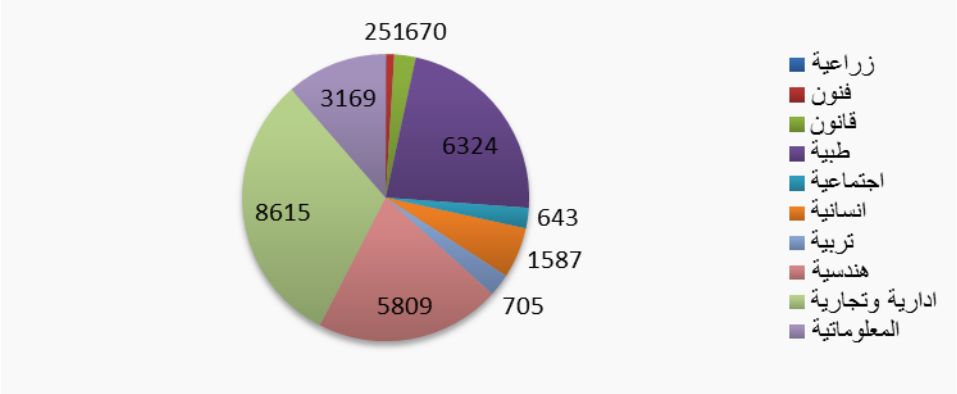

شكل رقم (٥) :الطلبة الذين يواصلون دراستهم بالخارج للعام١٤٣٣/١٤٣٤ه

كما أن تحليل إحصائية أخرى لخريجي البعثات الخارجية للعام الدراسي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ يؤكد النتيجة السابقة التي تشير لارتفاع نسبة الطلبة المبتعثين في التخصصات الإدارية والطبية والهندسية والتي وضحتها الباحثانة من خلال الرسم البياني في الشكل رقم (٦):

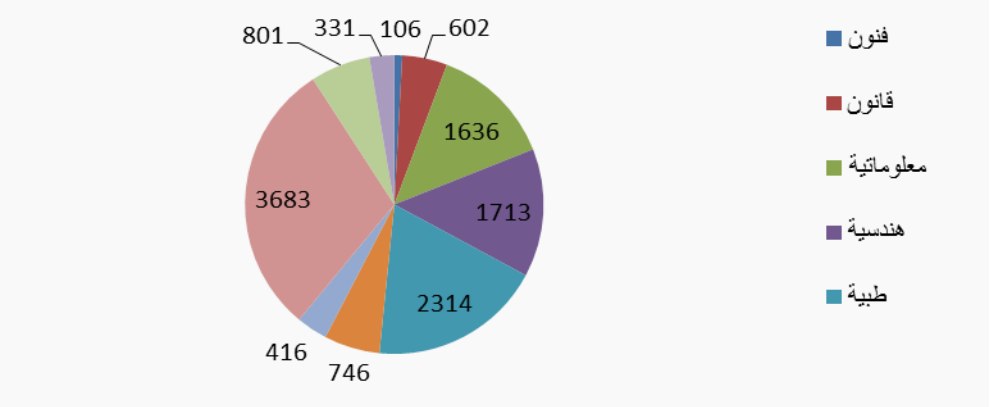

شكل رقم (٦) :خريجو البعثات الخارجية للعام١٤٣٣/١٤٣٤هـ

بناءً على ماسبق نستخلص أنه من الأهمية الأخذ بأسس تخطيط التعليم عند التوجه إلى إنشاء كليات جامعية أهلية بما يتجنب المشكلات الاقتصادية والأكاديمية التي واجهها التعليم العالي الخاص والعام والتي امتدت آثارها إلى السنوات الحالية، ومن ثم فإنه قبل إجراء أي توسع في التعليم الجامعي عن طريق التعليم الخاص فإنه يجب التعرف بشكل دقيق على الاحتياجات المرتقبة لسوق العمل حتى يتخطى الهدف من إنشاء كليات جديدة من مجرد استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي وخريجات الثانوية العامة إلي تحقيق المواءمة والتطابق بين مخرجات الكليات واحتياجات سوق العمل، مع ضرورة وضع خطط لاستقطاب هؤلاء الخريجين.

سابعاً- الآثار المتوقعة من الخصخصة في المملكة كما أوردها (الجميل، ٢٠٠٩م)

١- زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتحسين مستوى الخدمات، ورفع مستوى الإنتاجية، لأن القطاع الخاص أكثر استجابة لقوى السوق واحتياجات العملاء. وسيكون عنصر المنافسة هو الدافع الرئيس لتحسين إنتاجيتها وخدماتها وتخفيض تكلفتها.

٢- تتميز أساليب إدارة شركات القطاع الخاص بالبساطة والسهولة وأقل قدر من الروتين، فضلاً عن سرعة اتخاذ القرارات بما يحقق أهدافها بعيداً عن الجمود والبيروقراطية.

٣- توفير مزيد من فرص تشغيل العمالة في الأمد المتوسط والطويل نظراً لما تتميز به القطاع الخاص بإقامة نشاطات اقتصادية منافسة للأنشطة التي كانت حكراً على الشركات والمؤسسات العامة، وبالتالي إضافة فرص عمل جديدة.

٤- إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لزيادة التمرس على إدارة المشاريع الكبرى الناجحة، وبالتالي تدعيم إمكانية قيام مزيد من هذه المشروعات على أيدي القطاع الخاص.

٥- إحلال العمالة السعودية محل العمالة الوافدة، وزيادة المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية.

ثامناً- نظرة تقييمية للتعليم العالي الخاص بالمملكة العربية السعودية:

لا تزال المملكة في بداية الانفتاح أمام التعليم العالي الخاص وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي بالتأني في الترخيص لهذا النوع من التعليم وبالرغم من اللوائح والدراسات والتنظيمات، إلا أن نجاح هذا النمط من التعليم في السعودية يواجه عدة عوامل على سبيل المثال:(الحامد وآخرون، ٢٠٠٧م)

- وعي المواطن بأن التعليم العالي الخاص ينبغي أن يكون مجالاً للتميز ولا للتراخي والربح السريع.
- هناك حاجة ماسة إلى تعاون الجامعات الحكومية مع مؤسسات التعليم العالي الخاص لتشكيل الخبرات.
- لابد أن تتوفر للتعليم العالي الخاص الإمكانات المادية والبشرية الجيدة والمتمثلة في الأساتذة الأكفاء والمباني التعليمية والمختبرات والمكتبات مع تطويرها...
- من الضروري أن ترتبط التخصصات باحتياجات سوق العمل حتى تكون متكاملة مع التعليم العالي الحكومي.
- استمرارية التعليم العالي الخاص منوطة باستمرار الدعم الحكومي والدعم من الشركات الكبرى.
- لابد من استمرارية وزارة التعليم العالي في الإشراف والتقويم ومنح الاعتماد الأكاديمي وسحب التراخيص في حال المخالفة للشروط.

وهناك عدة نتائج توصل لها السالم والداوود (١٤٢٣هـ) عن دراسة أجراها عن التعليم العالي الخاص السعودي:

- على الرغم من الحوارات الجادة حول التعليم الجامعي الخاص إلا أن هدف الجامعة الخاصة هو إتاحة الفرصة للطلاب الذين لم تقبلهم مؤسسات التعليم العالي للالتحاق بها وهذا معناه أن شروط القبول في الجامعة الخاصة ستكون اقل منها في مؤسسات التعليم العالي الحكومي بما يضعف مستواها الأكاديمي ويجعلها خيارا للطلاب الغير جادين بل إن طلابها سينظر إليهم أنهم اقل قدرات من زملائهم المتخرجين في مؤسسات التعليم العالي وسيصعب حصولهم على وظائف مناسبة.
- يعتمد كثير من المستثمرين في التعليم الجامعي على النظرة التجارية سريعة الربح مما يجعلها في مستوى تنافسي غير مطلوب مع الجامعات الحكومية؛ لذلك لابد أن يدرك المستثمرين أن نجاح استثمارهم مرتبط بالتزامهم بالجودة العالمية في التعليم الجامعي، وعليهم الالتزام لا خوفاً من الرقابة ولكن إيمانًا بالتميز ،وأن يكون هو الهدف في التعليم العالي الخاص.

- التوسع في استحداث أنماط غير تقليدية لتوفير التعليم الجامعي على أن تتنوع وفقًا لطبيعة كل جامعة.
- أن الضعف الذي يعترض شركات ومؤسسات القطاع الخاص، لا يرجع إلى ضعف الحوافز الحكومية، ولكنه يرجع جزئياً إلى وجود عدد كبير من المنشآت والمؤسسات الخاصة المتشابهة صغيرة الحجم مع وجود طاقات عاطلة داخل القطاع الخاص.(الدالي، الريس، ٢٠٠٩)
- مراعاة التخصصية بشكل أكبر عند إنشاء المزيد من الجامعات والكليات الخاصة بمعنى أن يكون هناك اختلاف بين التخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الخاص بحسب الاختلاف الجغرافي لها.(الحربي، ٢٠١٢م).حيث أن أغلب الجامعات أغفلت التخصصات المطلوبة في سوق العمل (باهرمز، ٢٠٠١م)
- وهناك عدة نتائج توصل لها المطرودي (١٤٣٠هـ) عن دراسة أجراها عن مخرجات التعليم العالي (الحكومي، الخاص)السعودي:
  - وجود عائق الخبرات العملية للمتقدمين على الوظائف من مخرجات التعليم العالي والذي لابد من إعادة النظر فيها ومعالجتها من قبل القطاع الخاص.
  - ضرورة تكثيف الرقابة على القطاع الخاص من قبل الجهات المعنية للحصول على نتائج ملموسة بخصوص نسب مساهمة القطاع في توظيف السعوديين.
  - أن نوعية مخرجات التعليم العالي لا تتناسب مع ما يتطلبه القطاع الخاص من تخصصات ومهارات وغير ذلك.
  - وهناك عدة نتائج توصل لها المنيع (د.ت) عن دراسة أجراها عن تطوير مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية في المملكة العربية السعودية وهي:
  - يواجه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة بحكم اتساع مساحتها، ولذلك فإنه لا يمكن تقديم خدمات التعليم العالي لجميع محافظاتها لأنه من المستحيل إنشاء مؤسسات للتعليم العالي في كل محافظة، ولكن باستخدام التعليم عن بعد يمكن تقديم هذه الخدمات بسهولة
  - اعتماد بعض الجامعات والكليات الخاصة المقيمة على جامعات خارجية يساعد في الاعتراف الأكاديمي وتطوير الجودة والنوعية في البرامج الأكاديمية والتدريسية ولكنه ربما يسبب في عدم مواءمة مناهجها للبيئة العربية وخصوصا في الدراسات الإنسانية والتربوية التي يجب أن تنبع من البيئة العربية.
  - بطء وزارات التعليم العالي في وضع الأنظمة واللوائح والتشريعات التي تحكم الجامعات

والكليات الخاصة كما أن بعض هذه الوزارات تميل إلى إيجاد شروط يصعب تنفيذها حتى في المؤسسات التعليمية التابعة لتلك الوزارات مثل نسب حملة الدكتوراه.

- أن أغلب الجامعات الخاصة المقيمة الحالية لن تستطيع تحقيق الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم من قبل فئات المجتمع لتركيز تواجد هذه الكليات في المدن الرئيسية مما يحرم فئات كبيرة من المجتمع مواصلة دراستهم في التعليم العالي، بالإضافة إلى أن رسوم الجامعات والكليات الأهلية مرتفعة نسبيا لعامة الناس ولا يستطيع دفع رسومها الدراسية إلا من ذوي الفئات الميسورة

- عدم تفعيل دور الشراكة بين التعليم العالي الخاص والحكومي بحيث يتم الاستفادة الفعلية من المؤسسات الحكومية قولا وفعلا؛حيث أن أغلب الجامعات أغفلت التخصصات المطلوبة في سوق العمل (باهرمز، ٢٠٠١م).

نستخلص مما سبق أن إفساح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في ملكية وإدارة بعض مؤسسات القطاع العام يستند إلى مجموعة من المبررات والدوافع تتعدد وتتباين من اقتصاد لآخر حسب درجة تطوره من ناحية وكذلك الأهمية النسبية التي يمثلها فيه القطاع العام من ناحية أخرى لذلك يتضح ضرورة إجراء دراسات علمية مسحية دقيقة للمؤسسات التعليم العالي الخاص لمعرفة سلبياتها وإيجابياتها ومساهمتها في توطين الوظائف الأكاديمية والمهنية والاستفادة من نتائجها.

الفصـــل الرابـــع

إجـــراءات الدراســـة

١- منهج البحث:

من خلال طبيعة البحث والأهداف التي تسعى لتحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي المسحي ذلك المنهج "الذي يستهدف الحصول على معلومات مفصلة ودقيقة عن ظاهرة ما وتصنيفها وتفسيرها وتعميمها للاستفادة منها في التخطيط المستقبلي".(العضياني، ٢٠٠٤). وتم استخدامه لرصد واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في المملكة العربية السعودية، وللتعرف على الايجابيات، والسلبيات ، ووضع الإجراءات المقترح تطبيقها.

كما استخدم المنهج الوصفي المقارن وهو"الذي لا يتوقف عند وصف الظاهرة فحسب بل يتعدى ذلك إلى اكتشاف الحقائق وآثارها والعلاقات التي تتصل بها وإيجاد جوانب التشابه والاختلاف بين المتغيرات المختلفة لاكتشاف العوامل التي تصاحب الظاهرة. (حسن وحكيم،

٢٠١٠). وأستخدم لإبراز الفروق بين نتائج أفراد العينة في متغيرات الدراسة (نوع الجامعة) لتفسيرها

مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في كلاً من: كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز من أعضاء هيئة التدريس وعددهم حوالي (١٧٦).(شؤون الموظفين، ١٤٣٥هـ)، وفي كلية إدارة الأعمال CBA الأهلية بجدة وعددهم حوالي (٤٧).(شؤون الموظفين، ١٤٣٥هـ).وقد تم اختيار هذا المجتمع لطبيعة البحث واحتياجه لأفراد متخصصين للإجابة عن فقرات الإستبانة ؛لذلك تم تحديد مجتمع البحث في أعضاء هيئة التدريس في كلية الإدارة والاقتصاد بالجامعتين برتبة (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).

عينـــــة البحـــــث:

١- **كليـة إدارة الأعمـالCBA:** نظرًا لصغر مجتمع البحث، وإمكانية الإحاطة بجميع أفراده تم اختيار عينة البحث في كلية إدارة الأعمال بأسلوب الحصر الشامل وعددهم(٤٧) عضو.

٢-كليـة الاقتصـاد والإدارة فـي جامعـة الملـك عبـد العزيـز: تـم اختيـار عينـة عشـوائية بسـيطة مـن أعضـاء هيئـة التـدريس والمحـددة فـي مجتمـع البحـث بنسـبة حـوالي (٣٠%) حيث بلغ قوامها (٥٣).

ويوضح جدول رقم (٦) توزيع أفراد العينة حسب نوع الجامعة:

جدول (٦) توزيع أفراد العينة حسب نوع الجامعة

جهة العمل	العدد	النسبة المئوية ٪
جامعة الملك عبد العزيز بجدة	**٥٣**	53.0
كلية إدارة الأعمال الأهلية بجدة	**٤٧**	47.0
المجموع	**١٠٠**	**٪١٠٠.٠**

أداة البحـــث:

بعد أن تم الاطلاع على الأدب التربوي، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث ووفقًا لتعريفات البحث الإجرائية، تم بناء أداة البحث (الاستبانة) وفق الخطوات التالية:

١ – إعداد الاستبانة:

– تكونت الاستبانة من جزأين رئيسين هما:

الجزء الأول:

عبارة عن بيانات أولية عن عينة البحث تتمثل في: (نوع الجامعة).

الجزء الثاني:

تناول عبارات للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والذي أحتوى على أربعة (٤) محاور اشتملت على (٥٧) عبارة تم توزيعها كالتالي:

المحور الأول: واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في التعليم العالي ويتكون من (٧) فقرات.

المحور الثاني: إيجابيات خصخصة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ويتكون من (١٩) فقرة.

المحور الثالث: السلبيات التي قد تنتج عن خصخصة التعليم العالي ويتكون من (١٢) فقرة.

المحور الرابع: الإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي ويتكون من(١٩) فقرة.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) خماسي التدرج(أوافق بشدة–أوافق–محايد–لا أوافق–لا أوافق بشدة) لتحديد إجابات أفراد عينة البحث على محاورها الأربع.

١- تقنين الاستبانة:

للتأكد من صدق الاستبانة تم استخدام الطرق التالية:

أ- صدق أداة البحث:

اعتمد الباحثان للتحقق من صدق الأداة على طريقتين الأولى وتسمى الصدق الظاهري (Face validity)، التي تعتمد على عرض الأداة على مجموعة من المتخصصين الخبراء في المجال، أما الثانية وتسمى الاتساق الداخلي (Internal Consistency) وتقوم على حساب معامل الارتباط بين كل محور من محاور الأداة، وفيما يلي الخطوات التي اتبعتها الباحثانة للتحقق من صدق الأداة طبقا لكل طريقة من الطريقتين:

أ-١) الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

بعد الانتهاء من بناء الاستبانة، تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين وعددهم (٨) محكماً من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في

الجامعات المختلفة ملحق رقم (...)، وذلك بهدف إصدار الحكم لمدى وضوح صياغة العبارات وانتمائها للبُعد الذي وردت فيه، واقتراح ما يرونه مناسباً من تعديل أو حذف أو إضافة عبارات أخرى أو غير ما ورد مما يرونه مناسباً.

فأشار ٧٥% إلى وجود بعض الفقرات المركبة وعددها(٤) والتي تحتاج إعادة صياغة حتى تكون قابلة للقياس بسهولة، وقد تم أخذ جميع الملاحظات بعين الاعتبار كما اتفق عليه المحكمين.

أ-٢) صدق الاتساق الداخلي:

من أجل التأكد من صدق الاستبانة الداخلي، فقد تم توزيع الاستبانة على عدد (٢٠) عضو هيئة تدريس من مجتمع البحث من غير أفراد العينة، ومن ثم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة عن طريق حساب معاملات ارتباط كل فقرة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٧) معامل ارتباط كل فقرة مع درجة المحور الذي تنتمي إليه

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
١	0.885**	١٦	0.756**	٣١	0.407**	٤٦	0.619**
٢	0.776**	١٧	0.742**	٣٢	0.806**	٤٧	0.682**
٣	0.813**	١٨	0.500**	٣٣	0.681**	٤٨	0.632**
٤	0.652**	١٩	0.793**	٣٤	0.793**	٤٩	0.573**
٥	0.458**	٢٠	0.789**	٣٥	0.693**	٥٠	0.843**
٦	0.839**	٢١	0.725**	٣٦	0.655**	٥١	0.852**
٧	0.804**	٢٢	0.783**	٣٧	0.603**	٥٢	0.824**
٨	0.756**	٢٣	0.846**	٣٨	0.779**	٥٣	0.763**
٩	0.804**	٢٤	0.726**	٣٩	0.876**	٥٤	0.891**
١٠	0.743**	٢٥	0.784**	٤٠	0.729**	٥٥	0.769**
١١	0.654**	٢٦	0.569**	٤١	0.562**	٥٦	0.429**
١٢	0.382**	٢٧	0.573**	٤٢	0.350**	٥٧	0.619**
١٣	0.689**	٢٨	0.486**	٤٣	0.495**		
١٤	0.582**	٢٩	0.382**	٤٤	0.394**		
١٥	0.789**	٣٠	0.824**	٤٥	0.619**		

**وجود دلالة عند مستوى ٠.٠١

يلاحظ من الجدول (٧) أن جميع معاملات الارتباطات لجميع الفقرات موجبة الإشارة ودالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١) مما يشير إلى تمتع الفقرات جميعها بصدق اتساق داخلي جيد مع محاورها الممثلة لها.

ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الاستبانة، فقد تم توزيع الاستبانة على عدد (٢٠) عضو هيئة تدريس من مجتمع البحث من غير أفراد العينة، ومن ثم تم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Albha).

ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة:

جدول رقم (٨) معاملات ثبات أداة البحث

المحـــــــــور	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ
واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في التعليم العالي	٧	٠.٨٢٤
إيجابيات خصخصة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية	١٩	٠.٩٢٧
السلبيات التي قد تنتج عن خصخصة التعليم العالي	١٢	٠.٨٢٢
الإجراءات المقترحة عند تطبيق الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي	١٩	٠.٨٢٦
الاستبانة ككل	٥٧	٠.٩٦٣

يتضح من الجدول (٨) إن قيم معاملات الثبات جميعها قيم عالية حيث تراوحت قيم معاملات الثبات في أداة الدراسة ما بين (٠.٨٢٢-٠.٩٢٧) وبلغ معامل الثبات الكلي للأداة (٠.٩٦٣)، وتشير هذه القيم العالية من معاملات الثبات إلى صلاحية الأداة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

الفصـــــل الخامـــــس

مناقشة وتحليل نتائج الدراسة

عرض نتائج الدارسة ومناقشتها:

يتناول هذا الفصل عرض نتائج الدارسة الميدانية ومناقشتها من خلال عرض إجابات أفراد الدراسة على عبارات الاستبانة وذلك بالإجابة عن أسئلة الدراسة على النحو التالي:

السـؤال الأول: ما واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة ؟

للإجابة على السؤال الأول قام الباحثان بتخصيص (٧) فقرات لقياس واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة، وفيما يلي عرض نتائج إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات:

جدول(١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

م	الفقـــــــــرات	أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز			كلية إدارة الأعمال CBA الأهلية بجدة		
		المتوسط	الترتيب	درجة الموافقة	المتوسط	الترتيب	درجة الموافقة
1	تطبق الخصخصة الآن بشكل مرحلي	3.40	3	أوافق	3.36	4	محايد
2	تحويل بعض البرامج في التعليم العالي العام إلى القطاع الخاص	3.34	5	محايد	3.15	5	محايد
3	تقتصر الخصخصة حالياً على عقود صيانة وتشغيل مع القطاع الخاص	2.92	6	محايد	2.64	6	محايد
4	هناك برامج تدار بأكملها من القطاع الخاص	3.38	4	محايد	3.40	3	أوافق
5	يشترك التعليم العالي العام مع القطاع الخاص في التدريب لكل التخصصات	2.55	7	لا أوافق	2.34	7	لا أوافق
6	هناك مؤسسات للتعليم العالي مملوكة للقطاع الخاص	4.15	2	أوافق	4.38	2	أوافق بشدة
7	تشارك الدولة في تمويل مؤسسات التعليم العالي الخاص	4.30	1	أوافق بشدة	4.51	1	أوافق بشدة
	الواقـــــع ككـــــل	٣.٤٣		أوافق	3.40		أوافق

- جامعة الملك عبد العزيز :يتبين من الجدول (١٠) أن قيمة المتوسط العام لمجموع واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز بلغت (٣.٤٣) وتشير إلى وجود درجة موافقة "أوافق" وتعزو الباحثانة ذلك إلى وعي أفراد العينة في التعليم العالي الحكومي لواقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في التعليم العالي ؛حيث أن هناك تعاون بين مؤسسات التعليم العالي الخاص والحكومي مما أكسبهم خبرة بمؤسسات التعليم العالي الخاصة وهذا يتفق مع دراسة(الجميل، ٢٠٠٩م).
- وحصلت فقرات واقع الممارسات التطبيقية على متوسطات حسابية تقع ما بين درجة "لا أوافق" و"أوافق بشدة" حيث تراوحت بين (٢.٥٥-٤.٣٠) وجاءت أعلى درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز للفقرة(تشارك الدولة في تمويل مؤسسات التعليم العالي الخاص، وحازت على متوسط حسابي(٤.٣٠)بدرجة "أوافق بشدة" تلاها في المرتبة الثانية"هناك مؤسسات للتعليم العالي مملوكة للقطاع الخاص" (م=٤.١٥) بدرجة"أوافق" وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على أن هناك دعم وتمويل من الدولة لمؤسسات القطاع الخاص، كما يدل على وعي أفراد العينة بأن هناك مؤسسات للتعليم العالي مملوكة للقطاع الخاص من خلال إطلاعهم ومعرفتهم باللوائح والأنظمة المنظمة لهذا القطاع أو من خلال تجاربهم وخبراتهم الميدانية

مع مؤسسات التعليم العالي الخاصة واتفق مع المطرفي (٢٠٠٠) في تمويل الدولة واختلف مع الهجهوج(٢٠٠٤) حيث أشار إلى ضعف الحوافز والدعم والتشجيع التي تقدمها الدولة للقطاع التعليمي الأهلي.

- وجاء في المرتبتين الأخيرتين كلا من الفقرتين "تقتصر الخصخصة حاليًا على عقود صيانة وتشغيل مع القطاع الخاص" (م=٢.٩٢) بدرجة موافقة"محايد"فهذا يعني أن الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي لا تقتصر فقط على عقود الصيانة والتشغيل مع القطاع الخاص وأخيرًا كانت للفقرة (يشترك التعليم العالي العام مع القطاع الخاص في التدريب لكل التخصصات، وحازت على متوسط حسابي(٢.٥٥) "لا أوافق"وهذا يدل على أن هناك حاجة لمزيد من التعاون بين القطاعين العام والخاص لتكثيف التدريب.
- كلية إدارة الأعمالCBA: قيمة المتوسط العام لمجموع واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة بلغت (٣.٤٠) وتشير إلى وجود مستوى موافقة "أوافق" وتعزو الباحثانة ذلك إلى إدراك أفراد العينة من القطاع الخاص أيضًا لواقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في التعليم العالي وما هي الأساليب الممارسة فيه بحكم عملهم داخل هذه المؤسسات والتصاقهم فيها.
- وحصلت فقرات واقع الممارسات التطبيقية على متوسطات حسابية تقع ما بين درجة "لا أوافق" و"أوافق بشدة" حيث تراوحت بين (٢.٣٤-٤.٥١) وجاءت أعلى درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة للفقرة (تشارك الدولة في تمويل مؤسسات التعليم العالي الخاص، وحازت على متوسط حسابي(٤.٥١)بدرجة"أوافق بشدة" تلاها في المرتبة الثانية"هناك مؤسسات للتعليم العالي مملوكة للقطاع الخاص" (م=٤.٣٨) بدرجة"أوافق بشدة"وهذا يعني موافقتهم على مدى الدعم الحكومي لهذا القطاع من خلال خبرتهم في هذا القطاع، كما يدل على إدراكهم بأساليب الخصخصة المتبعة في مؤسسات التعلم العالي وذلك يرجع لملامستهم والتصاقهم بهذا الواقع.
- وكان أقل درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة كانت للفقرتين الأخيرتين"تقتصر الخصخصة حاليًا على عقود صيانة وتشغيل مع القطاع الخاص" (م=٢.٦٤)بدرجة موافقة"محايد" فهذا يعني أن أفراد العينة لا يمكنهم الجزم باقتصار الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي على عقود الصيانة والتشغيل مع القطاع الخاص وأخيرًا (يشترك التعليم العالي العام مع القطاع الخاص في التدريب لكل التخصصات، وحازت على متوسط حسابي٢.٣٤) بدرجة"لا أوافق"ويدل ذلك على أن واقع التدريب المشترك بين العام والخاص لم يكن مفعلاً بكفاءة ويحتاج إلى مزيد من التدريب والتأهيل للطلبة واتفق ذلك مع دراسة (باهرمز، ٢٠٠١).

السؤال الثاني: ما الايجابيات التي تدعو للتوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة ؟

للإجابة على السؤال الثاني قام الباحثان بتخصيص (١٩) فقرة لقياس الايجابيات التي تدعو للتوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة، وفيما يلي عرض نتائج إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات:

جدول(١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات الإيجابيات التي تدعو للتوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

م	الفقـــــــــرات	أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز			كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة		
		المتوسط	الترتيب	درجة الموافقة	المتوسط	الترتيب	درجة الموافقة
1	تغطي تخصصات جديدة ومتنوعة لا توجد في التعليم العالي العام	4.08	4	أوافق	4.45	6	أوافق بشدة
2	مرونة في تطبيق البرامج وتكييفها حسب متطلبات سوق العمل	4.08	5	أوافق	4.36	10	أوافق بشدة
3	تحقق الشراكة المجتمعية في إعداد برامج التعليم وأنظمته	4.06	6	أوافق	4.32	13	أوافق بشدة
4	تؤدي إلى إيجاد روح التنافس على المستوى الفردي بين العاملين	4.15	2	أوافق	4.40	8	أوافق بشدة
5	تساعد في مواكبة التطورات العالمية لمنظمة التجارة العالمية	3.81	15	أوافق	4.49	5	أوافق بشدة
6	تتيح فرصة الاستثمار الوطني بالداخل الأكثر أمانًا	3.74	19	أوافق	4.53	2	أوافق بشدة
7	تساعد في الاستفادة من خبرات الشريك الأجنبي	3.79	16	أوافق	4.17	16	أوافق
8	تخريج الكفاءات البشرية المؤهلة لسوق العمل	3.87	12	أوافق	4.55	1	أوافق بشدة
9	أكثر سرعة ومرونة في الإنجاز بطريقة فاعلية	3.81	14	أوافق	4.34	11	أوافق بشدة
10	تساعد في استثمار الموارد البشرية بشكل أفضل	3.87	13	أوافق	4.36	9	أوافق بشدة
11	التوسع في نشر التعليم العالي	4.21	1	أوافق بشدة	4.51	4	أوافق بشدة

م	الفقـــــــــرات	أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز			كلية إدارة الأعمال CBA الأهلية بجدة		
		المتوسط	الترتيب	درجة الموافقة	المتوسط	الترتيب	درجة الموافقة
12	تخفيض النفقات الحكومية على التعليم العالي	3.77	18	أوافق	3.98	18	أوافق
13	استيعاب أكبر عدد من الحاصلين على الثانوية العامة	4.04	7	أوافق	4.43	7	أوافق بشدة
14	يحقق اللامركزية في التخطيط وتنفيذ الأعمال	4.02	9	أوافق	4.34	12	أوافق بشدة
15	الإسهام في رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي	4.15	3	أوافق	4.51	3	أوافق بشدة
16	تسهم في تحسين بيئة العمل (الأثاث، الأجهزة، الإضاءة، ..الخ)	3.79	17	أوافق	4.15	17	أوافق
17	تعتبر أحد الحلول للطلبة ذوي المعدلات المتدنية	4.02	8	أوافق	3.30	19	محايد
18	الخصخصة : تجعل المؤسسة أقدر على مواجهة الأزمات	4.00	10	أوافق	4.28	14	أوافق بشدة
19	تسهم في دفع عجلة التنمية للوصول إلى المجتمع المعرفي	3.92	11	أوافق	4.28	15	أوافق بشدة
	الايجابيات ككل	٣.٩٦		أوافق	٤.٣٠		أوافق بشدة

- **جامعة الملك عبد العزيز:** يتبين من الجدول (١١) أن قيمة المتوسط العام لمجموع ايجابيات الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز بلغت (٣.٩٦) وتشير إلى وجود درجة موافقة "أوافق" وهذا يدل على إدراكهم بإيجابيات التعليم العالي الخاص ويتفق ذلك مع دراسة الحمدان، المجبل (٢٠٠٨) ودراسة رحمة (٢٠٠٣م) بوجود ايجابيات للاستثمار التربوي فهو يساعد القطاع الحكومي على تحمل أعباء التعليم، ويقدم برامج تدريبية لا تتوافر في المؤسسات الحكومية واختلفت مع بالانياندي (Palaniandy, 2013) لاختلاف المجتمع (ماليزيا).
- وحصلت فقرات الايجابيات للخصخصة على متوسطات حسابية تقع ما بين درجة "أوافق" و"أوافق بشدة" حيث تراوحت بين (٣.٧٤-٤.٢١) وجاءت أعلى درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة من

- أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز للفقرة (التوسع في نشر التعليم العالي، وحازت على متوسط حسابي(٤.٢١) بدرجة "أوافق بشدة"، تلاها في المرتبة الثانية "تؤدي إلى إيجاد روح التنافس على المستوى الفردي بين العاملين" و"الإسهام في رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي" (م=٤.١٥)بدرجة "أوافق" لكل منهما؛ وهذا الأمر طبيعي ومنطقي وتعزو الباحثانة ذلك نتيجة لزيادة الطلب على التعليم العالي والتي فرضتها الأعداد الكبيرة من خريجي الثانوية العامة التي لم يعد باستطاعة الجامعات الحكومية استيعاب هذه الأعداد الهائلة بمفردها وهذا المبرر دفع إلى إنشاء جامعات وكليات خاصة كما وافق عليه أغلب أفراد عينة البحث واتفق هذا مع(غبان، ٢٠٠٢) واختلف مع دراسة تود (Todd,2008) كما أكدت دراسة (المانع، ٢٠٠٣م) إلى أن الخصخصة تلبي مجموعة من الاحتياجات في مجال التعليم منها احتياجات مادية واحتياجات أكاديمية واحتياجات إدارية وتنظيمية
- وكان أقل درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز كانت للفقرة "تخفيض النفقات الحكومية على التعليم العالي" (م=٣.٧٧)بدرجة "أوافق" تلاها في المرتبة الأخيرة الفقرة(تتيح فرصة الاستثمار الوطني بالداخل الأكثر أمانًا، وحازت على متوسط حسابي(٣.٧٤) بدرجة "أوافق" وتعزو الباحثانة ذلك إلى معرفة أفراد العينة بأن التوجه للخصخصة من قبل الدولة كان لأهداف أكاديمية مما يدل على أن قضية التعليم وإصلاح عيوبه من أهم القضايا التعليمية التي تشغل أذهانهم ،وأن ذلك مقدم على الأهداف الاقتصادية من الخصخصة في التعليم ؛لذلك لم يشغل هذا الأمر أفراد العينة.
- **كلية إدارة الأعمالCBA**: يتبين من الجدول (١٠) أن قيمة المتوسط العام لمجموع ايجابيات الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة بلغت (٤.٣٠) وتشير إلى وجود مستوى موافقة "أوافق بشدة" تعزو الباحثانة ذلك لملامسة أفراد العينة بإيجابيات هذا القطاع، وتتفق نتائج البحث الحالي في إيجابيات الخصخصة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة: كما تؤيدها نتائج ودراسة المطرفي(٢٠٠٠م) ودراسة تود(Todd,2008)ودراسة هيلر وجيجر (Heller& Geiger,2011 ودراسة كلارك(Clark,2000) أن الخصخصة تؤدي إلى عوائد مادية، وتبني طرق وأساليب إدارية حديثة وتساعد في إيجاد فرص عمل.

- وحصلت فقرات الايجابيات للخصخصة على متوسطات حسابية تقع ما بين درجة "محايد" و"أوافق بشدة" حيث تراوحت بين (٣.٣٠-٤.٥٥) وجاءت أعلى درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة للفقرة (تخريج الكفاءات البشرية المؤهلة لسوق العمل، وحازت على متوسط حسابي٤.٥٥)بدرجة "أوافق بشدة" وفي المرتبة الثانية "تتيح فرصة الاستثمار الوطني بالداخل الأكثر أمانًا" (م=٤.٥٣) بدرجة "أوافق بشدة" ثم تلاها في المرتبة الثالثة "الإسهام في رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي" "التوسع في نشر التعليم العالي" (م=٤.٥١) بدرجة "أوافق بشدة" لكل منهما، يتضح أن ايجابيات خصخصة التعليم العالي ظهرت لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمال تركزت حول البعد الاقتصادي والعلمي حيث حصلت الفقرات السابقة على أعلى متوسطات وقد اتفق ذلك مع نتائج دراسة الحمدان، المجبل (٢٠٠٨م)
- وكان أقل درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة كانت للفقرتين "تخفيض النفقات الحكومية على التعليم العالي"(م=٣.٩٨) بدرجة "أوافق" تعزو الباحثانة ذلك إلى معرفة القطاع الخاص بمدى الدعم الحكومي المقدم لهذه المؤسسات لضمان نجاحها ونوعيتها وتلاها في المرتبة الأخيرة الفقرة "تعتبر أحد الحلول للطلبة ذوي المعدلات المتدنية" وحازت على متوسط حسابي(٣.٣٠) حصلت على درجة موافقة "محايد" مما يدل على أن الأكاديميين في الجامعات الخاصة لديهم تردد حيال هذه العبارة حيث أنهم يرون أنها ليست إيجابية بالنسبة لهم ولكن قد يفرضها عليهم أحيانًا أسباب اقتصادية واستثمارية كما تعزو الباحثانة ذلك إلى النظرة الايجابية والمتفائلة من أفراد العينة لنوعية مخرجات التعليم الخاص وحسن إعداده لهم المبني على جودة في التعليم والذي يتطلب نوعية متميزة من الطلبة كما أكد ذلك دراسة غبان(٢٠٠٢م).

ونخلص من هذا المحور إلى أن أفراد العينة يؤيدون الخصخصة كونها تساعد في التوسع في نشر التعليم ولديها مرونة في تطبيق البرامج وتكييفها حسب متطلبات سوق العمل والاستفادة من خبرات الشريك الأجنبي كما أن القطاع الخاص أكثر قدرة على استثمار الموارد البشرية.

السؤال الثالث: ما السلبيات التي تعوق التوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمال CBA الأهلية بجدة ؟

للإجابة على السؤال الثالث قام الباحثان بتخصيص (١٢) فقرة لقياس السلبيات التي تعوق التوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمال CBA الأهلية بجدة، وفيما يلي عرض نتائج إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات:

جدول رقم(١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات السلبيات التي تعوق التوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

م	الفقـــــــــرات	أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز			كلية إدارة الأعمال CBA الأهلية بجدة		
		المتوسط	الترتيب	درجة الموافقة	المتوسط	الترتيب	درجة الموافقة
1	ارتفاع تكاليف الدراسة	3.66	7	أوافق	2.49	10	لاأوافق
2	إهمال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لارتفاع تكلفته	3.49	10	أوافق	3.83	3	أوافق
3	التساهل في منح الشهادات والدرجات العلمية	3.89	4	أوافق	2.51	9	لا أوافق
4	احتكار الخدمات التعليمية المتميزة	2.96	12	محايد	2.43	11	لا أوافق
5	تحول التعليم العالي إلى سلعة تجارية	4.43	1	أوافق بشدة	2.42	12	لا أوافق
6	خفض رواتب أعضاء هيئة التدريس	3.89	3	أوافق	4.28	1	أوافق بشدة
7	خفض جودة التعليم العالي فيه من أجل خفض تكلفته المادية	3.87	5	أوافق	2.64	8	محايد
8	صغر حجمه (استقطابه لنسب ضئيلة جداً من الطلبة مقارنة بالتعليم الحكومي)	3.34	11	محايد	3.64	5	أوافق
9	النظرة السلبية اتجاه مؤسسات التعليم العالي الخاص قد تؤثر على التوظيف	3.83	6	أوافق	4.00	2	أوافق
10	تواجده غالبًا في مقرات (مباني) غير ملائمة	3.58	9	أوافق	2.89	7	محايد
11	تمركزه في المدن الكبيرة (الرياض، جدة)	3.60	8	أوافق	3.74	4	أوافق
12	تفاوت المستويات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية	3.92	2	أوافق	3.57	6	أوافق
	السلبيات ككل	٣.٧١		أوافق	٣.٢٠		محايد

- **جامعة الملك عبد العزيز**: يتبين من الجدول (١٢) قيمة المتوسط العام لمجموع السلبيات التي قد تنتج عن الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز بلغت (٣.٧١) وتشير إلى وجود درجة موافقة "أوافق" ولعل هذا يظهر اتفاق على تخوف العينة بشكل عام من طغيان الربحية على حساب جودة التعليم وهذا يدل على إدراك أفراد العينة بالسلبيات التي تعوق تطور التعليم العالي الخاص وهذا الأمر منطقي نتيجة خبراتهم وتتفق نتائج البحث الحالي في سلبيات الخصخصة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة: كدراسة المانع (٢٠٠٣م) ودراسة بالانياندي (Palaniandy, 2013) والرباعي(٢٠١١م) ودراسة بابو (Babu,2011).
- وحصلت فقرات سلبيات الخصخصة على متوسطات حسابية تقع ما بين درجة "محايد" و"أوافق بشدة" حيث تراوحت بين (٢.٩٦-٤.٤٣) وجاءت أعلى درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز كانت للفقرة (تحول التعليم العالي إلى سلعة تجارية، وحازت على متوسط حسابي٤.٤٣)بدرجة "أوافق بشدة" ولعل هذا يظهر تخوف العينة بشكل عام من أن تتغلب الرغبة في الربح المادي على المستوى التعليمي، فينخفض مستوى خريجي التعليم العالي وتلاها في المرتبة الثانية الفقرة(تفاوت المستويات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية فحصلت على متوسط (م=٣.٩٢)بدرجة "أوافق" وقد يرجع ذلك لسبب توقع العينة من تفاوت مستويات الاهتمامات الربحية لتلك المؤسسات فالجامعة والكلية القادرة ماديًا ستوفر بيئة أفضل وأساتذة أقدر وأجهزة تعليمة أكثر تطورًا وحداثة مما يحقق مخرجات أجدر فيترتب على ذلك رسوم دراسية مرتفعة فينحصر هذا النوع من التعليم على الأسر المقتدرة مما قد يسبب عدم العدالة لوصول الجميع إلى هذا التعليم المتميز وقد أكدت ذلك دراسة المانع (٢٠٠٣م) ثم تلاها في المرتبة الثالثة "مشكلة خفض رواتب أعضاء هيئة التدريس " فحصلت على متوسط (م=٣.٨٩) بدرجة "أوافق" وهذا يدل على اتفاق أفراد العينة على أن خفض الرواتب مقارنة بالحكومي من أهم الأسباب من وجهة نظرهم لعزوف الأساتذة السعوديين وغيرهم من الأكفاء عن التوظيف لديهم بالإضافة إلى أنه يسبب تسرب للموظفين الأجانب كذلك بحثًا عن الأفضل مما يؤثر سلبًا على العملية التعليمية وهذا يتفق مع والرباعي(٢٠١١م).

- وكان أقل درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز كانت للفقرة (احتكار الخدمات التعليمية المتميزة، وحازت على متوسط حسابي٢.٩٦). حيث حصلت على درجة موافقة "محايد" وهذا يدل على أن هناك شبه تأكد من أفراد العينة على عدم حدوث ذلك مما ترتب عليها عدم تخوفهم منها خصوصًا أن المملكة العربية السعودي تولي التعليم اهتمامًا كبيرًا ويتفق ذلك مع دراسة الحمدان والمجبل(٢٠٠٨م).
- **كلية إدارة الأعمالCBA:** قيمة المتوسط العام لمجموع السلبيات التي قد تنتج عن الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة بلغت (٣.٢٠) وتشير إلى وجود مستوى موافقة "محايد" وهذا يعني أنهم في موقف محايد بين القبول والرفض؛ مما يدل على إحساسهم بالمشكلات ولكن لم تتضح الصورة لديهم حتى يتمكنوا من اتخاذ قرار ربما لحداثة التجربة أوقد يفسر ذلك نظرة المجتمع على أن الخصخصة عملية تجارية بحتة وربما يعود لعدم وجود تأكد تام من قدرة القطاع الخاص بشكل عام على التغلب على جميع السلبيات واختلفت مع دراسة (الرباعي، ٢٠١١) من حيث وجود السلبيات بدرجة عالية التي تتمثل في بعض المعوقات التنظيمية والإدارية والمالية التي تسبب عزوف الكثير من المستثمرين.
- حصلت فقرات السلبيات للخصخصة على متوسطات حسابية تقع ما بين درجة "لاأوافق" و"أوافق بشدة" حيث تراوحت بين (٢.٤٢-٤.٢٨) وجاءت أعلى درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة للفقرة(خفض رواتب أعضاء هيئة التدريس، وحازت على متوسط حسابي٤.٢٨) بدرجة" أوافق بشدة" وهذا يعني اتفاقهم على تدني الرواتب وذلك قد يعود لتوظيف القطاع الخاص لأساتذة ذوي مؤهلات أقل أو تعيين أساتذة غير مواطنين لقلة رواتبهم مما يسبب عزوف من الأساتذة المتميزين عن مؤسساته، أما المرتبة الثانية فظهرت في قلق العينة من "" النظرة السلبية اتجاه مؤسسات التعليم العالي الخاص قد تؤثر على التوظيف حيث حازت على متوسط حسابي (م=٤.٠٠) بدرجة" أوافق" مما قد يؤثر سلبًا على إقبال الطلاب عليه مما يترتب عليه عدم تحقق ربح لهذه المؤسسات واتفق ذلك مع (غبان، ٢٠٠٢)
- وكان أقل درجة موافقة وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة كانت للفقرة (احتكار الخدمات التعليمية المتميزة، وحازت على

متوسط حسابي٢.٤٣)بدرجة "لا أوافق" والمرتبة الأخيرة للفقرة (تحول التعليم العالي إلى سلعة تجارية، وحازت على متوسط حسابي٢.٤٢) بدرجة "لا أوافق" حيث أن ذلك يعكس نظرة القطاع الخاص المتفائلة بعدم حدوث ذلك نظرًا لاهتمام المسئولين بالمستوى العلمي لدى مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

السؤال الرابع: ما الإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة ؟

للإجابة على السؤال الرابع قام الباحثان بتخصيص (١٩) فقرة لقياس الإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة، وفيما يلي عرض نتائج إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات:

جـــدول(١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات الإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

م	الفقـــــــــــرات	أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز			كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة		
		المتوسط	الترتيب	درجة الموافقة	المتوسط	الترتيب	درجة الموافقة
1	منح مؤسسات التعليم العالي الخاصة إعانات مالية أكبر من قبل الدولة	3.17	19	محايد	4.38	9	أوافق بشدة
2	مساعدة مؤسسات التعليم العالي الخاص بتوفيق أوضاعها للاعتراف بها محليًا ودوليًا	4.26	6	أوافق بشدة	4.68	1	أوافق بشدة
3	إلزام مؤسسات التعليم العالي الخاصة بتوظيف نسبة أعلى من الأساتذة القارين	4.38	5	أوافق بشدة	4.55	5	أوافق بشدة
4	زيادة ساعات التدريب والتطبيق العملي في برامج مؤسسات التعليم العالي الخاص	4.15	10	أوافق	4.60	3	أوافق بشدة
5	زيادة الاختصاصيين من المؤسسات والشركات الكبرى كمدربين للطلاب في مؤسسات التعليم العالي الخاص	4.09	11	أوافق	4.51	7	أوافق بشدة
6	إنشاء مؤسسة وطنية لمراقبة الالتزام بأخلاقيات التعليم في هذا القطاع	4.25	8	أوافق بشدة	3.89	13	أوافق
7	إلزام مؤسسات التعليم العالي الخاص بالتوسع في إنشاء مراكز ذات مستوى أكاديمي متميز للبحث العلمي	4.55	4	أوافق بشدة	4.60	4	أوافق بشدة

م	الفقـــــــــــرات	أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز			كلية إدارة الأعمال CBA الأهلية بجدة		
		المتوسط	الترتيب	درجة الموافقة	المتوسط	الترتيب	درجة الموافقة
8	ضبط نسبة الرسوم الدراسية السنوية للطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الخاص من قبل وزارة التعليم العالي	4.75	1	أوافق بشدة	3.68	16	أوافق
9	زيادة عدد المنح الدراسية من الدولة للطلاب في مؤسسات التعليم العالي الخاص	3.89	13	أوافق	4.62	2	أوافق بشدة
10	توحيد شروط قبول الطلاب السعوديين في مؤسسات التعليم العالي الخاص والعام	3.55	16	أوافق	2.94	17	محايد
11	تمنح الكلية التي يحصل خريجوها على وظائف بشكل أسرع على عدد منح أكبر	3.91	12	أوافق	3.79	14	أوافق
12	زيادة التعاون بين التعليم العالي الخاص والعالي الحكومي	4.26	7	أوافق بشدة	4.55	6	أوافق بشدة
13	تقليص أو منع المنح الدراسية للطلبة في مؤسسات التعليم العالي الخاص التي تفشل في الحصول على الاعتماد الأكاديمي.	3.58	15	أوافق	2.89	18	محايد
14	تشجيع إنشاء فروع للجامعات الأجنبية والدولية محليًا	3.34	18	محايد	3.72	15	أوافق
15	إيقاف الدعم المالي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة التي تفشل في الحصول على الاعتماد الأكاديمي	3.47	17	أوافق	2.30	19	لا أوافق
16	زيادة نسبة الأكاديميين السعوديين في مؤسسات التعليم العالي الخاص	4.66	2	أوافق بشدة	4.15	11	أوافق
17	تسهيل شروط منح التراخيص للكليات الخاصة في القطاعات النائية	3.77	14	أوافق	4.34	10	أوافق بشدة
18	تشجيع الشركات الكبرى على افتتاح كليات اختصاصية لإعداد بعض كوادرها وفنييها وتدريبهم	4.23	9	أوافق بشدة	4.47	8	أوافق بشدة
19	تكثيف المراقبة على الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة وفقًا لمعايير دولية ومحلية	4.60	3	أوافق بشدة	4.02	12	أوافق
	الاجراءات المقترحة ككل	٤.٠٤		أوافق	٤.٠٤		أوافق

- **جامعة الملك عبد العزيز**: يتبين من الجدول (١٣) أن قيمة المتوسط العام لمجموع الإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد

والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز بلغت (٤.٠٤) وتشير إلى وجود درجة موافقة "أوافق" وهذا يعكس رأي الأكاديميين من التعليم العالي في جامعة الملك عبد العزيز إلى حاجة مؤسسات التعليم الخاصة للتحسين والتطوير والتعديل، كما أكدت نتائج غبان (٢٠٠٢) والرباعي (٢٠٠١١م)والحمدان والمجبل(٢٠٠٨م) بأن هناك العديد من الإجراءات التي يجب أن يلتزم بها مؤسسات التعليم الخاص للنهوض بها.

- حصلت فقرات الإجراءات المقترح تطبيقها على متوسطات حسابية تقع ما بين درجة "محايد" و"أوافق بشدة" حيث تراوحت بين (٣.١٧-٤.٧٥) وجاءت أعلى درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة واقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز للفقرة (ضبط نسبة الرسوم الدراسية السنوية للطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الخاص من قبل وزارة التعليم العالي، وحازت على متوسط حسابي٤.٧٥)بدرجة "موافق بشدة "وهو حل مناسب كي لا تنقاد هذه المؤسسات وراء الربح على حساب الجودة ولتوفير فرص تعليمية متساوية للجميع وهذا يتفق مع دراسة (غبان، ٢٠٠٢م) ورحمة (٢٠٠٢م)يليها في المرتبة الثانية "زيادة نسبة الأكاديميين السعوديين في مؤسسات التعليم العالي الخاص" (م=٤.٦٦) بدرجة "موافق بشدة" وذلك يعود إلى أن مساعدة القطاع الخاص من قبل الدولة لإنشاء مؤسسات للتعليم العالي هو تشجيع القطاع الخاص على توطين الوظائف، وقد يعود ذلك إلى تحقيق استقرار في البيئة التعليمية.
- وكان أقل درجة موافقة وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز كانت للفقرتين" تشجيع إنشاء فروع للجامعات الأجنبية والدولية محليًا" (م=٣.٣٤) بدرجة "محايد"و" منح مؤسسات التعليم العالي الخاصة إعانات مالية أكبر من قبل الدولة، وحازت على متوسط حسابي٣.١٧"بدرجة"محايد" وهذا يدل على أنه لديهم تخوف من إنشاء جامعات أجنبية حفاظًا على الهوية الثقافية واتفق هذا مع المطرفي (٢٠٠٠) وبالنسبة للفقرة الثانية تدل على أن الدعم المالي المقدم من الدولة كافيًا من وجهة نظر أفراد العينة حيث أن الدولة تتشارك في تمويل هذه الجامعات وتشجعها وهذا يختلف عن نتائج دراسة الهجهوج (٢٠٠٤م).
- **كلية إدارة الأعمال CBA:** كما يتبين من الجدول أن قيمة المتوسط العام لمجموع الإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية

السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة بلغت (٤.٠٤)

- وتشير إلى وجود مستوى موافقة "أوافق" وهذا يدل على حاجة التعليم العالي الخاص إلى إجراء تعديلات لتحسين أوضاعة وتطويرها وجعلها أكثر مرونة واستجابة لمطالب السوق والمستهلك، ويتفق ذلك مع دراسة ماركوس (Marcos, 2003)
- وحصلت فقرات الإجراءات المقترح تطبيقها على متوسطات حسابية تقع ما بين درجة "لا أوافق" و"أوافق بشدة" حيث تراوحت بين (٢.٣٠-٤.٦٨) وجاءت أعلى درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة للفقرة (مساعدة مؤسسات التعليم العالي الخاص بتوفيق أوضاعها للاعتراف بها محليًا ودوليًا، وحازت على متوسط حسابي٤.٦٨)بدرجة "أوافق بشدة" والمرتبة الثانية للفقرة (زيادة عدد المنح الدراسية من الدولة للطلاب في مؤسسات التعليم العالي الخاص، وحازت على متوسط حسابي٤.٦٢)بدرجة" أوافق بشدة" وتعزو الباحثانة ذلك إلى حاجة القطاع الخاص الفعلية إلى التعاون مع جميع القطاعات والوزارات الحكومية للوقوف بجانبها ودعمها للنهوض بها إلى أعلى المستويات الأكاديمية ويتفق ذلك مع دراسة غبان(٢٠٠٢م)ودراسة دورتي (Dougherty.2004)،
- وكان أقل درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة كانت للفقرتين (تقليص أو منع المنح الدراسية للطلبة في مؤسسات التعليم العالي الخاص التي تفشل في الحصول على الاعتماد الأكاديمي.، وحازت على متوسط حسابي٢.٨٩)بدرجة "محايد" والمرتبة الأخيرة للفقرة (إيقاف الدعم المالي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة التي تفشل في الحصول على الاعتماد الأكاديمي، وحازت على متوسط حسابي٢.٣٠) بدرجة "لاأوافق" وهذا أمر منطقي حيث أن من الضرورة دعم المؤسسات الضعيفة والمبتدئة لتحسين جودة أدائها ولعل نتائج البحث الحالي تسهم في تفعيل وتطوير التعاون بين مؤسسات التعليم الحكومي والخاص كما أكدته دراسة الرباعي (٢٠١١) دراسة الهجهوج (٢٠٠٤) ودراسة دورتي (Dougherty.2004).

السؤال الخامس: هل توجد فروق من وجهة نظر الأكاديميين على مجالات مقياس الدراسة الأربع (واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة، الايجابيات التي تدعو للتوسع

في خصخصة التعليم العالي، السلبيات التي تعوق التوسع في خصخصة التعليم العالي، الإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي) تعزى لنوع الجامعة ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم فرض أربع فرضيات وسيتم شرح كل منها على حده:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة ≤ ٠.٠٥) من وجهة نظر الأكاديميين حول واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لنوع الجامعة.

لبحث هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) للمقارنة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين حول واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لنوع الجامعة ويوضح الجدول (١٤) نتيجة الاختبار:

جدول (١٤)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) **لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة**

المحور	نوع الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية	جامعة الملك عبد العزيز بجدة	53	3.43	0.433	0.396	0.693
	كلية إدارة الأعمال الأهلية بجدة	47	3.40	0.470		

يتضح من الجدول (١٤)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين حول واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لنوع الجامعة حيث كانت قيمة (ت) (0.396) وكان مستوى الدلالة (0.693)وهو مستوى غير دال، وهذا الاتفاق بين العام والخاص يعود إلى الخبرة الإدارية والتطبيقية لأفراد العينة بأساليب وإجراءات الممارسة التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي العام والخاص حيث أنهم لامسوا عن كثب واقع الجامعات الخاصة وما يمارس فيه من أساليب للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة ≤ ٠.٠٥) من وجهة نظر الأكاديميين حول الايجابيات التي تدعو للتوسع في

الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لنوع الجامعة.

لبحث هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) للمقارنة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين حول الايجابيات التي تدعو للتوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لنوع الجامعة ويوضح الجدول (١٥) نتيجة الاختبار

جدول (١٥)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة

المحـــــــور	نوع الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الايجابيات التي تدعو للتوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية	جامعة الملك عبد العزيز بجدة	53	3.96	0.461	4.25-	*0.000
	كلية إدارة الأعمال الأهلية بجدة	47	4.30	0.351		

***وجود دلالة عند مستوى ٠.٠٥**

يتضح من الجدول (١٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين حول الايجابيات التي تدعو للتوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لنوع الجامعة لصالح أعضاء هيئة التدريس بكلية إدارة الأعمال الأهلية بجدة حيث كانت قيمة (ت) (-4.25) وكان مستوى الدلالة (0.000) وهو مستوى دال، وتعزو الباحثانة ذلك لكون الأكاديميين في التعليم الخاص أكثر قربًا بإيجابيات هذا النمط من التعليم بالتالي يستشعرون تلك الايجابيات أكثر من الحكومي، وقد اختلفت مع دراسة الحمدان، المجبل (٢٠٠٨) بعدم وجود فروق بين العام والخاص تعزى لاختلاف العينة والمجتمع حيث انحصرت فقط على القيادات الأكاديمية في مؤسسات التعليم الخاص والعام في دولة الكويت.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة ≤ ٠.٠٥) من وجهة نظر الأكاديميين حول السلبيات التي تعوق التوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لنوع الجامعة.

لبحث هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) للمقارنة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين حول السلبيات التي تعوق التوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لنوع الجامعة ويوضح الجدول (١٦) نتيجة الاختبار:

جـــــــدول (١٦)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) **لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة**

المحور	نوع الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
السلبيات التي تعوق التوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية	جامعة الملك عبد العزيز بجدة	53	3.71	0.493	3.93	*0.000
	كلية إدارة الأعمال الأهلية بجدة	47	3.20	0.743		

***وجود دلالة عند مستوى ٠.٠٥**

يتضح من الجدول (١٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين حول السلبيات التي تعوق التوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لنوع الجامعة لصالح أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة حيث كانت قيمة (ت) (3.93) وكان مستوى الدلالة (0.000) وهو مستوى دال، ولعل ذلك يعود إلى إدراك مسئولي التعليم الحكومي لأهمية معالجة سلبيات مؤسسات التعليم العالي الخاص وحاجتهم إلى البحث عن حلول في ظل عدم مقدرة بعض الجامعات والكليات الوفاء بمتطلبات جودة العملية التعليمية والوصول بالمؤسسة للمنافسة العالمية، ويقابل هذا الأمر تردد القطاع الخاص وعدم إدراكه لدوره المنتظر في دعم العملية التعليمية بجودة وتميز وقد يعود ذلك الأمر لحداثة هذه التجربة وما قد يكتنفها من تكاليف بالنسبة للقطاع الخاص، وقد اختلفت مع دراسة الحمدان، المجبل (٢٠٠٨) في ذلك ويرجع إلى اختلاف مجتمع البحث، واختلاف مدة التجربة حيث أن تجربة التعليم العالي

الخاص بالكويت أكثر حداثة من المملكة العربية السعودية فلذلك من الصعب الجزم بتلك السلبيات.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة ≤ ٠.٠٥) من وجهة نظر الأكاديميين حول الإجراءات المقترحة عند تطبيق الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لنوع الجامعة.

لبحث هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) للمقارنة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين حول الإجراءات المقترحة عند تطبيق الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لنوع الجامعة ويوضح الجدول (١٧) نتيجة الاختبار:

جدول (١٧)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) **لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة**

المحور	نوع الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الإجراءات المقترحة عند تطبيق الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية	جامعة الملك عبد العزيز بجدة	53	4.04	0.286	0.001-	0.999
	كلية إدارة الأعمال الأهلية بجدة	47	4.04	0.422		

يتضح من الجدول (١٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين حول الإجراءات المقترحة تطبيقها للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لنوع الجامعة حيث كانت قيمة (ت) (0.001−) وكان مستوى الدلالة (0.999) وهو مستوى غير دال، وهذا دليل على أن هناك اتفاق على أغلب العبارات المطروحة بين أفراد العينة وتعزو الباحثانة ذلك إلى أن العينة اشتملت على أكاديميين برتبة(أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)في كلية إدارة واقتصاد في الجامعتين وكان منهم من تسلموا مناصب قيادية في الجامعات الخاصة مما يجعل أفراد العينة يمتلكون الخبرة العالية في استطلاع الإجراءات التي ستسهم في تحسين العديد من الجوانب التنظيمية والتعليمية والإدارية التي يفتقدها التعليم الجامعي الخاص وهذا كله يبرر عدم حصول

فروق بين أفراد العينة، وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة الحمدان، المجبل (٢٠٠٨) في كون متغير نوع الجامعة يؤثر على درجة موافقة أفراد العينة حول الإجراءات المقترحة للخصخصة في التعليم العالي.

إجابة السؤال الرئيسي:

- **ما التصور المقترح للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟**

في ضوء نتائج الإطار النظري، ونتائج البحث الحالي يمكن التوصل لوضع تصور مقترح لتطوير مؤسسات التعليم العالي الخاص في المملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات المعاصرة ويقوم هذا التصور على مجموعة من الأسس ويسعى إلى تحقيق بعض الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات:

أ- منطلقات التصور:

١- حرصت الدولة على الاهتمام بتوسيع قاعدة التعليم العالي من خلال مشاركة القطاع الخاص بافتتاح الكليات والجامعات الخاصة وذلك لنشر التعليم العالي وتوفير فرص العمل وتوطين الوظائف والمواءمة بين المخرجات وسوق العمل واستحداث الصيغ الجديدة التي تتلاءم مع خطط التنمية من جهة والمتغيرات والمستجدات العالمية والمجتمعية من جهة أخرى.

٢- أكدت نتائج البحث على أن واقع التعليم العالي الخاص يشهد مجموعة من السلبيات التي تعوق تطوير ونمو هذا القطاع بشكل إيجابي.

٣- أكدت نتائج البحث على أن واقع التعليم العالي يحتاج إلى إجراءات تطبيقية للوصول به إلى أعلى المستويات الأكاديمية.

٤- تأكيد مسئولي الجامعات والكليات الحكومية والخاصة على أهمية التعليم العالي الخاص وضرورة التوسع فيه أفقيًا وعموديًا في الوقت الحاضر.

٥- تحظى العديد من مؤسسات التعليم العالي الخاص في العديد من دول العالم المتقدم باهتمام مستمر في التطوير وأفرزت هذا الاهتمام نماذج وتجارب متعددة كانت محل دراسة واقتباس من قبل العديد من دول العالم لتطوير هذا النوع من التعليم.

٦- محاولة وضع معالم التصور في صورة مقترحات قابلة للتطبيق بما يتلاءم والواقع السعودي على وجه الخصوص.

ب- أسس وفلسفة التصور:

تقوم أسس وفلسفة التصور المقترح على ما يلي:

١- يعتبر التعليم العالي الخاص جزءًا من منظومة التعليم العالي ويهدف إلى تحقيق أهداف التنمية وتحقيق الارتباط الأمثل بسوق العمل وتوظيف إمكاناته ومقوماته في التفاعل المستمر مع المتغيرات المحلية والعالمية .

٢- الأحداث العالمية المعاصرة أبرزت الحاجة إلى إدخال تغييرات في النظام التعليمي بصفة عامة تتناسب مع تلك المستجدات.

٣- الطلب المتزايد من سوق العمل على نوعية ذات كفاءة عالية ومدربة من خريجي التعليم العالي الخاص تتوفر فيهم المهارات الكافية لسد احتياجات العمل.

٤- قدرة بعض الجامعات والكليات الخاصة العربية والمحلية والعالمية على إحداث التغييرات التي ينشدها المجتمع وإشباع حاجاته عن طريق تعليم الأفراد وتمكينهم من المشاركة الإيجابية في برامج التنمية.

ت- أهداف التصور:

من خلال العرض السابق لفلسفة وأسس التصور المقترح يمكن تحديد أهدافه فيما يلي:

١- تنمية قدرة مؤسسات التعليم العالي الخاص على التعامل مع المتغيرات المعاصرة من خلال تطوير كثير من أنظمته تحقيقاً للتميز والتوافق مع متطلبات التنمية.

٢- تطوير البحث العلمي، والابتكارات الفاعلة، وتقديم خدمات للمجتمع تسهم في دفع عجلة التنمية للوصول إلى المجتمع المعرفي.

٣- إحداث نقلات نوعية، وتغيرات إيجابية، وملموسة في أداء هذه المؤسسات بما يكفل تخريج الكفاءات البشرية المؤهلة لسوق العمل والقادرة على تحقيق الريادة والمنافسة عالميًا.

٤- مواجهة السلبيات التي قد تعيق التعليم العالي الخاص حاليا ومعالجة النتائج التي تنتجها هذه السلبيات مستقبلاً.

٥- اقتراح إجراءات تطبيقية لتلافي القصور في نظام التعليم العالي الخاص والتي تتمثل في عدم تحقيق بعض أهدافه، التجهيزات التعليمية، الكفاءة البشرية، نظام القبول.

ث- إجراءات التصور:

لتحقيق أهداف التصور المقترح يتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات والمتطلبات من نظام التعليم العالي الخاص تهدف إلى تطوير كافة عناصر المنظومة التعليمية، وتتضمن هذه الإجراءات المحاور التالية:

- أهداف الجامعات الخاصة.
- الهيكل الإداري.
- إجراءات إدارية حكومية.
- نظام القبول.
- المنح الدراسية.
- أعضاء هيئة التدريس.
- نظام الاستقطاب والسعودة.
- المقررات والتخصصات العلمية.
- الإمكانات التجهيزية.
- الخريجون.

أولاً: أهداف مؤسسات التعليم العالي الخاص:

أهداف مؤسسات التعليم العالي الخاص من أهم القضايا التي تثار حولها الشكوك في مدى جدواها وتطبيقها بفاعلية في التعليم؛ حيث يشير واقع بعض مؤسسات التعليم العالي الخاص عن قصورها في تحقيق أهدافها المعلنة. ومن خلال هذا التصور ينبغي مراعاة بعض النقاط المهمة عند وضع أهداف التعليم العالي الخاص لمواكبة المتغيرات العصرية على النحو التالي:

- يراعى عند وضع الأهداف إكساب الطلاب مهارات العمل والإنتاج المعاصرة مثل (إتقان اللغة الإنجليزية، ومهارة التعامل مع الكمبيوتر وشبكة الانترنت) وذلك لتحقيق الكفاءة للخريجين.
- الاهتمام بالبحث العلمي وخدمة المجتمع وذلك من خلال تأسيس مركز بحثي في التعليم العالي الخاص لتحليل مشكلاته وأوضاعه واقتراح الحلول وتقديمه لسعادة مستشار مشرف العام على التعليم العالي الخاص.
- التركيز على إعادة صياغة الأهداف بما يتناسب مع متغيرات العصر بحيث يتضمن الهدف من بنائها استحداث كليات تخصصية جديدة لا تتوفر في الحكومي.
- تحديد سقف عالي من التمييز الأكاديمي يجب أن تصل إليه المؤسسة، وذلك يتطلب إسناد مهمة تصميم نظام الجامعة وبرامجها الأكاديمية لجهة خبيرة تتحقق لها هذا التطلع.
- الاهتمام بالتعليم المستمر والتعليم التعاوني والتطوير المهني لتحقيق التمايز في التعليم.

ثانيًا: الهيكل الإداري والتنظيمي:

يتطلب تحقيق الأهداف مساهمة الهيكل الإداري والتنظيمي على النحو التالي:

- فصل الملكية عن الإدارة الأكاديمية للجامعات الخاصة، وذلك للحد من تدخل المستثمرين في الكثير من مجريات الأمور مما يعوق رفع كفاءتها الذاتية.
- تطوير الكوادر الأكاديمية والإدارية المستقرة في الجامعات والكليات الخاصة عن طريق الابتعاث وتوفير المنح الدراسية.
- التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي الخاص دون الجامعي لأن مخرجاته مطلوبة بشدة في عالم الإنتاج، وأن يراعى استحداث جامعات وكليات متنوعة تحقق التكامل والتمايز.
- تضمين العقود شروط جزائية تحدد حقوق وواجبات الطرفين لضمان استمرارية العلاقة التعاقدية.
- عند شغل الوظائف لابد من تحديد الوظيفة ويكون هناك وصف وظيفي لها.
- سد الاحتياج للوظائف الإدارية عن طريق الاستفادة من قوائم طالب العمل سواء في الخدمة المدنية أو صندوق الموارد البشرية.
- تحديد أسلوب تعيين رؤساء هذه الجامعات ووضع معايير للاختيار أو التجديد.
- وضع ضوابط كافية للتحويل من جامعة لأخرى بما تضمن عدم استغلال هذه الإمكانية للتهرب من التقييم الجامعي.
- الاهتمام بتقنية المعلومات والاتصالات وأن تستخدم إدارة الجامعة نظام معلومات إدارية متكاملة لتواكب بيئة التقنية العالمية المتغيرة.
- إنشاء وحدة متخصصة للتطوير والتدريب تهتم بتطوير القيادات الإدارية والكوادر الإدارية والنظم الإدارية وجعلها أكثر مرونة وتكييف مع متغيرات العصر.
- عمل حملات توعية تبين وظائف الجامعات الخاصة ودورها في المجتمع وأن هذا الدور لا يقتصر على قبول الطلاب ذوي المعدلات المتدنية بل يتعداه للبحث العلمي والى خدمة المجتمع.
- الاهتمام بإيجاد الجامعات وسائل لتقييم أدائها (رقابة ذاتية).

ثالثًا: إجراءات إدارية ذات الصلة بأجهزة حكومية:

- ربط الموافقة على التعاقد من الخارج للكليات الخاصة بإفادة الجهات الحكومية المعنية (وزارة العمل والخدمة المدنية)بعدم وجود كوادر وطنية تحمل نفس الدرجة العلمية والتخصص المطلوب للتعاقد عليه

- دعم عقود العاملين والعاملات في الكليات الخاصة أسوة بالإجراءات التي اتبعت مع المعلمات والمعلمين السعوديين والتي أثبتت نجاحها بالمساهمة مع صندوق الموارد البشرية في هذا الجانب.
- أن يتضمن طلب الترخيص المبدئي خطة حول احتياج الكليات من الكفاءات ولا يعطي ترخيص مبدئي إلا بعد توظيف عدد من المعيدين وإعطائهم منح ابتعاث.
- تسهيل الأمور من وزارة العمل ووزارة التعليم العالي للقطاع الخاص على الأقل ٥ سنوات من بداية المؤسسة لكي يتحقق دور القطاع الخاص وأن يكون مكمل للتعليم الحكومي وحتى يتمكن المستثمرين من توسيع النطاق الجغرافي لإنشائها بحيث لا تتمركز في المدن الكبيرة فقط.
- إشراف التعليم العالي الخاص لهذه المؤسسات على أن يكون هناك يوم على غرار يوم المهنة تجتمع فيه الجامعات الخاصة ويكون هناك فرص وظيفية جاهزة سواء للحضور من خريجي البعثات أو المتقاعدين تحصل المقابلات بدل البوابات الالكترونية يساعد ذلك على استقطاب الأساتذة لتفعيل آليات عملية واضحة وتكون وزارة التعليم العالي هي المحور لإنجاح هذا اليوم
- ضرورة الاستفادة من خريجي بعثة خادم الحرمين الشريفين وذلك عن طريق استحداث قاعدة بيانات بالتنسيق بين إدارة التعليم العالي الأهلي وإدارة برنامج خادم الحرمين الشريفين ويقوم عليها أشخاص ذو حس وطني ليزودوا قطاعات التعليم العالي الخاص بهذه الإعداد وبسيرهم الذاتية.
- ضرورة إعادة النظر في الأنظمة والقوانين واللوائح والتشريعات التي تحكم الجامعات والكليات الأهلية لجعلها أكثر مرونة ومواكبة للواقع حتى تسهل الأمور لهذه المؤسسات.
- ضبط حافز الربح من خلال تحديد سقف للمصروفات الدراسية التي تقررها الجامع والكلية لكل تخصص أو برنامج.
- بث التنافس بين المستثمرين بما ينتج عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية بما يعود بالفائدة للبلاد وقد يكون من سبل ذلك: زيادة عدد المنح السنوية للطلاب لهذه الجامعة لجودة تعليمها أو لحداثة تخصصاتها أو حصولها على الاعتماد، تقديم دعم حكومي لتلك الجامعات، جوائز امتياز.
- ضرورة استمرار وزارة التعليم العالي في تطبيق معايير الجودة والتركيز عليها بما يضمن وضع الجودة والاعتماد في التعليم العالي الخاص وجعل هذه المؤسسات محل ثقة المجتمع.

رابعًا: الطلاب وسياسة القبول:

- إلزام الجامعات والكليات الخاصة بتعيين مستشار أكاديمي لكل كلية على حده يختص بتوجيه الطلاب أكاديميًا إلى التخصصات التي تتوافق مع ميولهم وتوجيه الطلاب المتعثرين.
- أن توفر الجامعات والكليات الخاصة جميع الإمكانات المناسبة للطلاب لتشجيعهم على الدراسة في مناخ تعليمي مناسب.
- أن يتم تكليف لجنة بفرز طلبات القبول للطلاب على أن يتم قبولهم بناء على المعدلات الأعلى وليس بناء على أسبقية الحجز.
- تقليص التفاوت في درجات القبول في الجامعات الخاصة والحكومية بنسب مقبولة.
- أن يرتبط قبول الطلاب بالقدرة الاستيعابية المقررة لكل كلية والقدرات الخاصة بالطلبة بما يتوافق ومتطلبات الدراسة التي تحددها الجامعة وذلك عن طريق لجنة محايدة متخصصة.

خامسًا: المنح الدراسية للطلاب:

لكي يكون قرار المنح مرتبطاً بجودة التعليم ولكي يكون محفزاً على تميز مؤسسات التعليم العالي الخاصة، أرى بأنه يجب أن لا يتم بالطريقة المعلن عنها وإنما يتم وفق ضوابط من أهمها مايلي:

- **أولاً:** تقدم المنح لمن تستقطبه الكلية الخاصة بالرغم من إمكانية قبوله في الكلية الحكومية حتى ندفع الكليات الخاصة لمنافسة الكليات الحكومية في استقطاب الطلاب وبالتالي نضمن عدم تحولها إلى كليات للطلاب الأدنى والأقل مستوى.
- **ثانياً:** يكون هناك ضوابط لتلك المنح تتعلق بالجودة والتخصص فمن يحقق معايير متقدمة يحصل على عدد أكبر من المنح، ومن لا يستطيع الحصول على نقاط متميزة في معايير الجودة التي تحددها الجهات المعنية، يحصل على عدد أدنى أو حتى يحرم من الحصول على منح دراسية.
- **ثالثاً:** وحتى تربط تلك المنح باحتياجات سوق العمل يمكن أن تمنح الكلية التي يحصل خريجوها على وظائف بشكل أسرع على عدد منح أكبر.

سادسًا: أعضاء هيئة التدريس:

- إعادة النظر في نسبة حملة الدكتوراه بالنسبة للتعليم العالي الخاص حيث أن الباحثانين عن العمل للدكتوراه قليل جداً قياسًا بالماجستير حيث أن الوزارة ا تلزم التعليم العالي الخاص بتوفير نسبة حملة الدكتوراه مرتفعة مما يعوق توفرها.
- أن يكون هناك تحالف مثل أمريكا وتشارك بين الجامعات تسهل تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- تفعيل دور الشراكة بين التعليم العالي الخاص والحكومي وأن يكون قولاً وفعلاً لأنهم كلهم في نفس الموكب وذلك عن طريق تسهيل إجراءات الندب والتعاقد للأكاديميين والقيادات في الجامعات الحكومية وذلك لتبادل الخبرات.
- تبسيط إجراءات التقديم وإعادة النظر في المعايير العالمية المعتمدة مثل خبرات طويلة ومهارات يمكن اكتسابها في العمل.
- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالتمتع بالحقوق الأكاديمية للعاملين في الجامعات الحكومية (التفرغ العلمي، البحوث العلمية).
- تفعيل دور أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات الخاصة بكلياتهم بما يكفل جودة العملية التعليمية.
- ألا تعتمد الجامعات والكليات الخاصة على انتداب أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية أو الاستعانة بأساتذة بعض الوقت بل يجب إعداد خطة زمنية لتأهيل الخريجين وخصوصًا في التخصصات الحديثة.
- إتاحة الفرصة للأعضاء العاملين للمشاركة في المؤتمرات والملتقيات العلمية العالمية وتسهيل اشتراكهم فيها ويتطلب ذلك رصد الميزانيات لعقد وحضور المؤتمرات.
- الاهتمام بتنمية القدرة التعليمية لأعضاء هيئة التدريس مع زيادة فرص الاتصال الفكري مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأجنبية.

سابعا: نظام الاستقطاب والسعودة:

الاستقطاب له أهمية في جميع القطاعات حيث أن الكفاءات هي أساس العملية التعليمية في أي مؤسسه والتي تحدد مدى جودة هذه العملية.

- وضع خطة للاستقطاب وذلك عن طريق توفير بيئة لهم حيث لا يكتفى بوضع حافز مادي لهم لتقديم عطاء أفضل وذلك لأن مفهوم الاستقطاب لا يقف عند استقطاب المتميزين يتعدى لتهيئة بيئة مناسبة لهؤلاء للإبداع.

- تحديد معايير واضحة لآلية الاستقطاب على أن تكون واضحة ومحددة يمكن الرجوع إليها وتوفر الحيادية في عمليه الاستقطاب.
- وضع آلية تحقق صفة الأمن الوظيفي لاستقطاب الكفاءات الوطنية للعمل في الجامعات الخاصة عبر عقود موحدة للعاملين فيها تعود مرجعيتها لنظام العمل والعمال وذلك سيسهم في رفع شعور الأمان من خلال مواد نظامية تحفظ حقوق العاملين وصاحب العمل وتحدد واجباتهم والنص عليها صراحة في العقد الموحد بالإضافة إلى الالتزام من قبل الجامعات الخاصة بمنحهم كافة الالتزامات والمميزات في العقد ومتى كان العقد واضح كان الأمان متحقق.
- لابد من مشاركة الجهات المعنية بحملات توعوية موجهة لكافة الشرائح لتغيير ثقافة المجتمع نحو العمل في القطاع الخاص وتسليط الضوء على المزايا التي يحظى بها العاملين لديهم، وذلك إيمانا بأهمية دور التعليم العالي الخاص في تقويم ثقافة الباحثانين عن العمل للاتجاه للقطاع الخاص.
- رفع رواتب الأكاديميين في القطاع الخاص بالتعاون مع الموارد البشرية وتقليل الفرق بين رواتب العاملين في جامعات حكومية وجامعات خاصة لأن ذلك الاختلاف بين معطيات العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة من حيث المزايا المالية والمعنوية يولد شعور أنهم اقل حظًا من زملائهم في الحكومة مما يؤدي إلى إحجامهم عن التوظيف في الخاص.
- أن ترتبط المعونة السنوية ودفع الرسوم لهذه الجامعات مع تحقق توظيفهم السعوديين وابتعاثهم وعودتهم على أن لا تكون سعودة ١٠٠% نحن نحتاج للكفاءات العالمية وأن لا يكون التوطين على حساب الجودة حيث يجب أن نحرص في قضية التوطين على قضية الجودة.
- تخصيص الوزارة ٥٠٠ منحة للكليات والجامعات الخاصة في الابتعاث الخارجي وهذا سيجعلهم يعملون لتلك الجهات ويكون هناك ولاء لتلك الجهات.
- تعيين المبتعثين على برنامج خادم الحرمين الشريفين في الابتعاث الخارجي بعد حصولهم على الشهادات العليا وهذا سوف يتيح فرصة اكبر للعمل في القطاع الخاص.

الاستفادة من المتقاعدين وذلك عن طريق:

- الاستفادة من خبرات المتقاعدين حيث أنهم يستلموا رواتب من المؤسسة فيكون غير مكلف وفي نفس الوقت نستفيد من خبراتهم حيث أن هناك عدد من ذوي الخبرة التعليمية من المتقاعدين من الجهات الحكومية.

- ضرورة أن تقوم وزارة التعليم العالي الخاص بوضع إستراتيجية مستقبلية للاستفادة من الخبرات التعليمية من المقبلين للتقاعد في القطاع الخاص في توظيف هؤلاء الخريجين leadership ليستطيعوا العمل ويستفيد منهم القطاع الخاص.
- إنشاء هيئة للمتقاعدين خاصة بالتعليم العالي حتى تسمح للكليات والجامعات التعاقد معهم.
- استحداث مركز للمتقاعدين بحيث تبني إحدى الجامعات الخاصة مركز للمتقاعدين حتى يستفيدوا منهم جميع الجامعات والكليات الخاصة.

ثامنا: المقررات والتخصصات العلمية:

- استحداث تخصصات غير نمطية، تسد احتياجات سوق العمل على أن تكون من التخصصات التي لم يتطرق إليها الجامعات الحكومية حتى يكون بينهما تكامل، وذلك لتلبية متطلبات التنمية ومواكبة المتغيرات المعاصرة.
- الاهتمام بتدريب الطلاب من خلال برامج التعليم المشترك(التعاوني) وذلك عن طريق تعزيز الصلة بين هذه المؤسسات والقطاع الخاص لتأهيله للعمل بكفاءة.
- الحرص على تشجيع الشركات والقطاعات الخاصة على افتتاح كليات اختصاصية لإعداد كوادرها وفنييها وتدريبهم مما يستدعي زيادة الاختصاصيين من القطاع الخاص كمدربين في بعض البرامج التطبيقية التي تحتاجها مجالات القطاع الخاص.
- العمل على إنشاء مركز بالجامعة الخاصة يهتم ببحث قدرة المقررات والتخصصات والأساليب وطرق التقويم على مواكبة المتغيرات وتكون مهمته معرفة مواطن الضعف والقوة في العملية التعليمية والعمل على علاجها إلى أقصى قدر ممكن.

تاسعا: المباني والتجهيزات الجامعية:

- توفير الأجهزة المتطورة اللازمة لعمليتي التعليم والتعلم مع ضرورة توفير الأدوات والخامات والأجهزة اللازمة للتدريب الميداني.
- مراعاة توفير جميع الإمكانات المادية والتجهيزات التعليمية من مختبرات وقاعات وملاعب ومعامل وغيرها من التجهيزات التي تدل على بيئة تعليمية جدية.
- توفير مكتبة في كل كلية تتوفر فيها جميع العديد من والمراجع والمنشورات والدوريات العربية والأجنبية في مختلف التخصصات مع ربطها بالإنترنت والمكتبة المركزية بالجامعة، وتوظيف كوادر مؤهلة لتشغيلها وإدارتها وتسهيل أساليب الاستعارة ومواعيدها حتى تتناسب مع أوقات الطلاب.

عاشرا: الخريجـــون:

- الاستفادة من مخرجات التعليم العالي الخاص المتميزة بإتاحة الفرصة لهم للحصول على درجات علميه عاليه بالابتعاث مع شرط العمل لديهم لفترات زمنيه محدودة.
- أن تنشئ كل جامعة وكلية خاصة وحدة لخريجيها تقوم بمتابعتهم بعد التخرج ومدى انجازهم في سوق العمل مما يساعدها في معرفة قدرة خريجيها من ناحية ومعرفة المتطلبات المجتمعية الحالية والمستقبلية من ناحية أخرى.

الفصل الخامس

خلاصة النتائج والتوصيات والمقترحات

ملخص نتائج البحث:

في ضوء النتائج السابقة التي استخلصت من البحث سنعرض أهم النقاط الجوهرية في نتائج البحث والتي يمكن تلخيصها بالاتي:

- جاءت درجة الموافقة حول واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة "أوافق" لكلاً منهما.
- أظهرت نتائج البحث أن درجة الموافقة حول الإيجابيات التي تدعو للتوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز جاءت بدرجة "أوافق"، واختلفت من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية ؛حيث جاءت بدرجة "أوافق بشدة".
- جاءت درجة الموافقة حول السلبيات التي تعوق التوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز بدرجة "أوافق"، واختلفت من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمالCBA الأهلية حيث جاءت بدرجة موافقة "محايد".
- جاءت درجة الموافقة حول الإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمالCBA الأهلية بجدة "أوافق" لكلاً منهما.

- عدم وجود فرق ذا دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث من الأكاديميين حول واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير "نوع الجامعة".
- وجود فرق ذا دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث من الأكاديميين حول الايجابيات التي تدعو للتوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير "نوع الجامعة" لصالح أعضاء هيئة التدريس بكلية إدارة الأعمال الأهلية بجدة.
- كما أظهرت نتائج البحث وجود فرق ذا دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث من الأكاديميين حول السلبيات التي تعوق التوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير "نوع الجامعة" لصالح أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.
- عدم وجود فرق ذا دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث من الأكاديميين حول الإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير "نوع الجامعة".

التوصيـــــــات:

من نتائج البحث الحالي ومن الدراسات السابقة يمكن الخروج ببعض التوصيات التي تفيد مجال خصخصة التعليم العالي وهي كالتالي:

١- التوسع في سياسة نشر التعليم العالي الحالية في المملكة العربية السعودية عبر السماح بفتح المزيد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة الغير ربحية التي تقدم أنواعاً جديدة من البرامج والتخصصات غير المتوافرة في التعليم العالي الحكومي

٢- استمرار إشراف الدولة على مؤسسات التعليم العالي الخاصة وتطبيق معايير الجودة حتى تضمن أنها تقدم تعليمًا مميزًا يخدم المجتمع وحتى لا تصبح الجامعات والكليات لبيع الشهادات لغير المؤهلين علميًا والقادرين ماديًا.

٣- الاعتدال في فرض الرسوم الجامعية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة ومراعاة الظروف لجميع فئات المجتمع من مواطنين وغير المواطنين.

٤- تأكيد ضرورة أن يقدمان يقدم التعليم الجامعي الخاص فرصًا جديدة وأنماطاً وإشكالاً جديدة من التعليم الجامعي ليست بديلة لتلك الموجودة في التعليم العالي الحكومي وأنها متكاملة معها ورديفة لها.

٥- اشتراط وجود حد أدنى من الأكاديميين الدائمين ويستحسن أن يكون هناك حد عام على مستوى المؤسسة ككل وحد خاص على مستوى التخصصات العلمية لكل التخصصات.
٦- تنمية التعاون والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة الموجودة محليًا وعربيًا وعالميًا لأن من أهداف مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة هو تنمية القوى البشرية لمواجهة التحديات العربية والعالمية.
٧- مبادرة مؤسسات التعليم العالي الخاصة بفتح التخصصات العلمية التي يحتاجها سوق العمل.
٨- تعزيز المعارف والمهارات للطلبة بخبرات ميدانية عن طريق زيادة التعاون مع القطاعات الخاصة بالتدريب على تلك المهارات حتى يكون الخريج مؤهل لسوق العمل.
٩- ضرورة ارتباط التخصصات العلمية باحتياجات التنمية وأن تكون بمستوى متميز حتى تسمح بممارسة العمل في الواقع العملي.
١٠- زيادة فاعلية التعليم العالي عبر وضع نوع من أنواع المنافسة بين مؤسساته حول من يقدم أفضل مستوى للتعليم العالي.
١١- تشجيع الشركات الكبرى بافتتاح كليات اختصاصية لإعداد بعض كوادرها وفنييها وتدريبهم للاستفادة من تخصصهم وتوظيفهم لديها بعد التخرج.
١٢- العمل على نشر الوعي الاجتماعي بأهمية التعليم العالي الخاص ودوره في التنمية.
١٣- التعاون بين وزارة الخدمة المدنية ووزارة التعليم العالي وصندوق التنمية البشرية لتوظيف نسبة من الأكاديميين السعوديين مع توفير مقومات استمرارهم في تلك المؤسسات.

المقترحـــــات:

١- إجراء دراسة مماثلة عن خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية يتم التركيز على عينة أخرى لم تغطها هذه الدراسة كعمداء الكليات، مسئولين في وزارة التعليم العالي، الغرف التجارية، القطاع الخاص المتمثل في الشركات والمصانع.
٢- إجراء دراسات تحليلية مقارنة لتجارب الخصخصة العالمية لم تتناولها هذه الدراسة كتجربة الهند، واليابان.
٣- إجراء دراسات تقويمية عن دور الجامعات الخاصة في تلبية متطلبات التنمية وحاجات المجتمع.
٤- إجراء دراسة عن طرق تفعيل التعاون بين مؤسسات التعليم العالي الخاص وقطاع الأعمال.
٥- إجراء دراسات عن التحديات التي تواجه الخصخصة في الدول العربية عامة والدول الخليجية خاصة
٦- إجراء دراسة عن مدى إسهام الجامعات الخاصة في نمو البحث العلمي وكيفية زيادة فاعليته.

المراجـــــــــــع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو الخير، يحيى محمد شيخ(١٤٢١ هـ) تجربة التعليم العالي الأهلي في المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة، ندوة التعليم العالي الأهلي في المملكة، كلية التربية، جامعة الملك سعود: الرياض.
- باهرمز، أسماء بنت محمد أحمد(٢٠٠١م) تحديد هوية التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية، ندوة التعليم العالي الأهلي في السعودية، السعودية، ص ص ٢٣١ – ٢٤٦.
- البدر، حمود عبدالعزيز (٢٠٠١م) تجارب بعض الدول العربية والإسلامية والأجنبية، ندوة التعليم العالي الأهلي في المملكة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- البرقاوي، مروان(٢٠٠٦م) خصخصة التعليم العالي في الأردن، دراسة تحليلية نوعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك: الأردن.
- بوبطانة، عبدالله (٢٠٠٠م) نماذج من التجارب العالمية في تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال، ورقة مقدمة للقاء الرابع بين ممثلي الجامعات ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية، مج(١)، الكويت، ص ص ١ – ١١.
- البيلاوي، حسن حسين(٢٠٠٠م)خصخصة التعليم العالي العربي في القرن الحادي والعشرين: التحديات والاستجابات، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر التربوي الثاني، الإمارات.
- الجميل، سعود الجوهرة (٢٠٠٩ م) تصور مقترح للخصخصة في برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، رسالة دكتوراه، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، الرياض.
- الحامد، محمد معجب والعتيبي، بدر جويعيد وزيادة، مصطفى عبد القادر ومتولي، نبيل عبد الخالق(٢٠٠٧م) التعليم في المملكة العربية السعودية، رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، ط٤، الرياض:مكتبة الرشد.
- الحربي، سهام عبد العزيز (٢٠١٢م) خصخصة التعليم العالي الصحي في المملكة العربية السعودية وأثره على تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية، كلية التربية، جامعة طيبة: المدينة.

- حسان، حسن محمد ومجاهد، محمد عطوة وعلي، فكري محمد (٢٠٠٨ م)التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل، الأزاريطة: دار الجامعة الجديدة.
- الحمدان، جاسم محمد والمجبل، شيخة فاضل(٢٠٠٨م)آراء بعض القيادات الجامعية نحو فاعلية إسهام القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بدولة الكويت، مجلة اتحاد الجامعات العربية المتحدة للتربية وعلم النفس، سوريا، مج ٦، ع ١، ص ص ٧٧ – ١٢٠.
- الخالدي موفق حمد دندن(٢٠٠٧م) قضايا آنية وآفاق مستقبلية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي العربي الثاني عن التعليم الجامعي الخاص في البلاد العربية، ٢٧- ٢٨مارس.
- خليل، نبيل سعد (٢٠٠٦م)خصخصة التعليم كرؤية مستقبلية، مصر: دار الإسراء للنشر والطبع والتوزيع.
- الرباعي، زهير علي(٢٠١١م) خصخصة التعليم الجامعي في الأردن، دراسة نقدية، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، ع(٥)،مج٢١، ص ص ٩١ – ١٣٤.
- رحمة، أنطوان حبيب (٢٠٠٠) دور التعليم الخاص في تنمية التعليم العالي بدول الخليج، بحث مقدم للمؤتمر التربوي الثاني، جامعة عمان: مسقط.
- رضوان، عبد الرحمن أبو المجد(٢٠٠٦م)التعليم الجامعي الخاص الواقع وتحديات المستقبل.القاهرة: عالم الكتب.
- رحمة، انطون حبيب (٢٠٠٢) استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج العربي، رؤى مستقبلية، مكتب التربية العربي لدول الخليج: الرياض.
- العتيبي، فهد (١٤٢٥هـ) إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود:الرياض.
- عشيبة، فتحي درويش (٢٠٠١) الجامعة المنتجة أحد بدائل لخصخصة التعليم الجامعي في مصر، دراسة تحليلية، مجلة التربية والتنمية، السنة التاسعة، ع ٢٢، ص ص١٨٨-١٨٩
- العضياني، باجد بن رافع (٢٠٠٤). مناهج البحث العلمي وأصوله، الرياض: مطابع الجزيرة.

- غبان، محروس بن أحمد(٢٠٠٢م) واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة المغربية والدروس المستفادة، دراسة تحليلية، المجلة العربية للتربية، مج٢٢، ع٤، ص ص ٨٥ – ١١٢.
- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض(٢٠٠١م) التعليم الجامعي الأهلي أهميته، تخطيطه، ضوابطه، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم الأهلي في المملكة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ١٢ – ٢٠٠١/٢/١٤.
- الغيثي، عبدالله مبارك(٢٠٠٠م)التعليم العالي الخاص: خصوصيته، حجمه، أنواعه، أسباب نموه، علاقته بالدولة، مجلة الدراسات والبحوث التربوية، ع ١٥.
- الدالي، وليد بن عبدالرزاق والريس، عمر بن محمد(٢٠٠٩) تحسين النوعية وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي السعودية الأهلية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي العربي، مصر، ص ص ٨٨٣ – ٨٩٦.
- السالم، محمد سعد والداود، عبد المحسن سعد(١٤٢٣هـ)جهود خادم لحرمين الشريفين في تطوير التعليم العالي، رؤية مستقبلية، الرياض:مكتبة الملك فهد.
- سعد نجابر عبد الله(٢٠٠٠)التعليم الجامعي في اليمن ودوره في خدمة التنمية، دراسة مقدمه إلى مؤتمر التعليم العالي الأهلي، صنعاء، ٣٠ مايو-١ يوليو.
- السلطان، خالد صالح وباشيخ، عبد الرحمن محمد والحمود، محمد عبد الله(٢٠٠١م) ندوة التعليم العالي الأهلي في المملكة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض
- فرجاني، نادر (١٩٩٨م) مساهمة التعليم العالي في التنمية في البلدان العربية، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، لبنان: بيروت، ٢-٥ مارس.
- فهمي، محمد(٢٠٠٠) خصخصة التعليم العالي الجامعي المبررات والمحاذير، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر التربوي الثاني، عمان: مسقط.
- القحطاني، محمد(٢٠٠٨) الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى: مكة المكرمة.
- كعكي، سهام محمد صالح (٢٠٠١) تنظيم التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية والاستفادة من الاتجاهات التنظيمية العالمية المعاصرة، ندوة التعليم العالي الأهلي في السعودية، السعودية، ص ص ٤٩ – ٦٨.

- المانع، عزيزة (٢٠٠٣م) اتجاهات القيادة التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام، مجلة جامعة دمشق، ع٢، ص ص ٩٩ـ ١٤٠.
- محمود، أمين(٢٠٠١م) الاتجاهات والتحديات التي تواجه خصخصة التعليم العالي في العالم العربي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الحادي والعشرون، عمان:مسقط.
- المطرفي، شجاع علي(٢٠٠٠ م)مدى مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات المجتمعية والاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القاهرة، فرع بني سويف.
- المطرودي، حمود عبد العزيز(١٤٣٠هـ) التوظيف في القطاع الخاص ومخرجات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، إدارة الإعمال، الرياض
- المعاني، وليد. (٢٠٠٩) واقع التعليم العالي في الأردن. مجلة البحث العلمي، العدد ١: ١٦-٢١
- المنيع، عبدالله(٢٠٠٢م) متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من منظور مستقبلي، ورقة عمل مقدمة لندوة وزارة التخطيط، الاقتصاد السعودي، الرياض، المنعقد في الفترة من ١٩-٢٣ أكتوبر.
- المنيع، محمد عبدالله (د.ت)تطوير مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية في المملكة العربية السعودية باستخدام نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، بحث مقدم من الجامعة العربية المفتوحة، السعودية.
- نصير، تقوى.(٢٠١٣)اتجاهات معلمي المدارس الثانوية الحكومية في مدينة إربد نحو خصخصة التعليم العام في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك الأردنية.
- الهجهوج، حسن بن رفدان (١٤٢٥ هـ) تكلفة التعليم في المملكة العربية السعودية ودور القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية، بحث مقدم إلى اللقاء التاسع للتعليم الأهلي: التعليم الأهلي وتحديات العصر، في الفترة من ١٧ـ ١٤٢٥/٢/١٨هـ، إدارة التربية والتعليم للبنين بمحافظة الإحساء، الإحساء.
- الهلالي، الشربيني الهلالي (٢٠٠٧م) خصخصة الإسكان الطلابي الجامعي في ضوء بعض النماذج العالمية لخصخصة الخدمات الطلابية الجامعية، معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي، كلية التربية، المنصورة، ١١- ١٢ ابريل.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Bajaj Shammi, (2012) Privatization of Higher Education- A Boon or a Ban. International Journal of Research in Economics & Social Sciences, Volume 2, Issue 7, ISSN: 2249-7382, http://www.euroasiapub.org
- Clark, Robert Dean(2002)Components of selected publicprivate partnerships to build new school in California: Ed.D degree, university of Laverne
- Holzhacker,DenildeOliveira,Chornoivan,Yazilitas,Demet,(2009) Privatization in Higher Education: Cross-Country Analysis of Trends, Policies, Problems, and Solutions,Institute for higher education policy.
- Kevin ,Dougherty (2004)Financing Higher Education In Theunited States: Structure, Trends, and Issues. Associate Professor of Higher Education. Columbia University
- Lee,Joham (2003) Higher Education and Privatization, NEA National Education Association.
- L.Geiger, Roger and E. Heller, Donald (2011) Financial Trends in Higher Education: The United State. Director, Professor and Senior Scientist. The Pennsylvania State University
- Marcos Francisco (2003) Privatizing Higher Education In Spain:: Market Developments and Government Policy. IE Working Paper, WP13/03, I.S.S.N: 1579-4873.
- Mary,McAleese. Bladh,Agneta.Berger,Vincent et al(2013) High Level Group on the Modernisation of Higher Education" Report to the European Commission on Improving the quality of teaching and learning in Europe's higher education institutions.
- Merisotis, J (2002) A Strong Nation Through High Education. USA: Lumin Foundation
- Rober,C(1992),Earlly retirement>New York,Plnum Press 1992>

- Seloamoney Palaniandy(2013) Are Students Our 'Customers'?: A Perspective on the Bureaucratic Implications of'Student-Customer' Concept in Malaysian Higher Learning Institutions. The Asian Conference on Education 2013
- Suresh, Babu (2011)G.S.Privatization of Higher Education in India: Challenges of Social Equality.Asst. Professor, Dept. of Sociology.University of Jammu, Jammu and Kashmir.
- Todd, Leach(2008) The impact of for-profit privatization on higher education in the state of Massachusetts. Doctor of Philosophy.Northeastern University

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- برامج آفاق التنفيذية(١٤٣٢)الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (١٤٥٠هـ/٢٠٢٩م)، المملكة العربية السعودية، تاريخ الدخول ١٤٣٥/٣/١٨من موقعhttp://aafaq.mohe.gov.sa/default.aspx
- حسن بربورة وحكيم، شويحة (٢٠١٠ م) مناهج بحوث الإعلام، تاريخ الدخول ٢٦ ربيع أول ١٤٣٥من موقع http--barboura.arabblogs.com- archive-1066526.html
- المحفظة الوطنية للأوراق المالية(٢٠١٠) قسم الدراسات والأبحاث قطاع التعليم، متاحة على الإنترنت: pdf.٠tion_http://www.npsc.com.jo/files/Educa تاريخ الدخول ٧/٧/ ١٤٣٥هـ
- وزارة التعليم العالي(١٤٣١) الضوابط المنظمة لبرنامج المنح الدراسية الداخلية للجامعات والكليات الأهلية، تاريخ الدخول ١٤٣٥/٢/١٤هـ، من موقع ault.aspxhttp://www.mohe.gov.sa/ar/def
- وزارة التعليم العالي (١٤٣١هـ)نبذة عن التعليم الأهلي، تاريخ الدخول١٩/ ١٤٣٥/٥هـ من موقع وزارة التعليم العالي vatehttp://www.mohe.gov.sa/ar/studyinside/Pri–higher–Education/Pages/Overview.aspx
- وزارة التعليم العالي(١٤٣٤) مرصد التعليم العالي، مؤشرات محلية ومقارنات دولية تاريخ الدخول ١٤٣٥/٦/١٤هـ، من موقع http://www.mohe.gov.sa/ar/default.aspx
- وزارة الاقتصاد والتخطيط(١٤٣٤) نشرة مسح القوى العاملة، الرياض، تاريخ الدخول ١٤٣٥/٧/١٣من موقعhttp://www.mep.gov.sa

- وزارة الاقتصاد والتخطيط(١٤٣١) خطة التنمية التاسعة للمملكة العربية السعودية٢٠١٠م / ٢٠١٤هـ، الرياض، تاريخ الدخول ١٤٣٥/٢/٢٠من موقعhttp://www.mep.gov.sa
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٣م)مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي، المملكة العربية السعودية، تاريخ الدخول ١٤٣٥/٥/٢٠من موقعhttp://www.mep.gov.sa

Research Conclusion

This research aims to monitor the fact of the practices applied in the privatization of Saudi Arabia high education institutions, to get to know its pros and cons as well as determining the procedures suggested to be applied.

It aims also to introduce the differences of the responses between the research sample individuals' towards this reality, pros ،cons and suggested procedures for privatization in conforming with the variable of university kind

To achieve the goals of the research the researcher used the descriptive
Survey and comparative Curriculum, she also designed a questionnaire Composed of 57 items distributed on 100 academics members at King Abdul Aziz University and CBA faculty in Jeddah.

The research concluded the following results: the fact of the applied practices of privatization was "approved" from all sample individuals. the pros which leads for expansion in privatization ، academics in King Abdul Aziz university response was all "agreed" as for CBA academic was "strongly agreed". As for the cons that imped the expansion in privatization, it got "agreed" from Abdul Aziz university academics and "neutral" from the CBA. In concern of the applicable procedures suggested has been "agreed" from both academics. The results shows the existence of statically signified difference between the average of the individuals response to the pros due to the kind of university in favor of CBA. Also, there is signified difference between the average of sample individuals response about the cons due to the university kind to the favor of king Abdul Aziz university. However there is no signified difference between the average of the sample individuals response to the fact and the procedures suggested to be applied which is considered upon the university kind. Moreover there is a suggested conception of privatization at high education institutions in Saudi Arabia.

Based on the research results the researcher recommends an expansion in the private high education institutions which represent new types. she emphasizes the importance of developing the cooperation between governmental and private high education. she also recommends to apply the suggested conception on high education private institutions at Saudi Arabia